

555



وكتبه الله تعالى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular stain along the left edge, possibly from a binding or binding material. A small, dark speck is visible near the bottom left corner. The overall tone is warm and off-white.

والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله
والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله

والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله
والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله

والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله
والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله

والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله
والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله

والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله
والله وده سواك انما الله صلو ولده او كذا ولا اله الا الله

الجبهة

20/10/19

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

يقول انه باخذ من قوله قطع للبيعت منك او لوالك لتمام والتمها الله لا حلف له ولو امام
 لا تمام لتمامه فليست له الامام عليه السلام لا يملك الامام بنية القول الى الوصي وشهدوا على
 بقاءه ذلك في الجنت والاولاد واليه يعرض في ذلك ما يشاء الله ان يكون له ذلك
 ما لم يوجب الموت بغيره من غير ان يكون له ذلك ما لم يوجب الموت بغيره من غير ان يكون له ذلك
 في الامامت منه جامعه وكذا ادراكه في ذلك الاختلاف في ذلك ما يشاء الله ان يكون له ذلك
 والقيود والكشوف والوصف الاول بغيره من غير ان يكون له ذلك ما لم يوجب الموت بغيره من غير ان يكون له ذلك
 الاعادة ونوفيت له نصي وبتكليفه بالعهاد قديم انفاصه والتمها الله لا حلف له ولو امام
 فلو كانت له الامام عليه السلام لا يملك الامام بنية القول الى الوصي وشهدوا على

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

نو حجب الشجر على حذيقه ولم يسجد وحده على الأرض
 وحجب علة المولى لثبته الامام على ذلك ليظهر ان كان من هذه الامام
 ان ذلك لا يوجد الشجر مانعه بذهبه ونوشها في الظهور والعين
 دم سجد بها ولا بعد الترتيب وفي باب سجدة
 ولا يسهرون الترتيب وتوهم وحسن
 المولى ان ينفذ من الشجر هم الا ولا قالوا بل لم ينفذوا
 مام في صلوة الخوف بعد عن الظايفة الا في وجبة تعظيم السجود
 انفسه فيقبل علة الظلوه جدا لا لو صدت عليه ولو تركه من
 فرض سجد السجود بطلت وسقطت اذ لم يزل للثبته ملغيا
 ما تحلل ولا يسجد في ذلك ويكون في تكبيره السجود التكرار ويجوز ما علة
 يتخلل بها بتكبيره ولو اصابه من سجد نعم نصب السجود في الخلق
 لو كان ما في سجد لم يضر ما قالوا السجود للثبته ولو في صلوة نفل ولو سجد
 وحجب بنية الملائكة السجود اجرت كسجود الاستيابة وكذا لو سجد اليه
 ولا اجزا لو سجد وهو يحدث ثم يركعها او يركعها او يركعها او يركعها
 فيقولها ولو خرج من مجلس الصلاة ما لا يسجد من المجلس وان كان
 بعد الخوض والوداجط المزمع لم يركعها من مجلس الصلاة او قضا
 من المجلس وغيرها ومنه سجد السجود ما لا يركعها من مجلس الصلاة
 ولا يركعها ولا يركعها من مجلس الصلاة ولا يركعها من مجلس الصلاة
 من نفل واحد في مجلس واحد ولو كان في مجلس واحد ما لا يركعها من مجلس الصلاة
 له عليه الظهور ان له السجود واحد باي ذلك لمع بعد الموب الظا
 هره والمكانات واب الصلوات الفوايت سجدة على نوك احد الما علة
 غير مستحقة ولا مستحقة وان شئت واحاله
 الخروج الوقت لا يطول عليه زمان وكوه في الوقت بنية
 المصلاة الوقت لما مضى حكم المند والمركبة حكم المند والمركبة

و بعد و چون از او پرسید که آیا شما را خبری از اوست یا نه
او گفت که خبری از او نیست و من هم از او خبر ندارم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
والجبل والمصطفى علي بن ابي طالب
عليه السلام فاعلموا

2

3
3
e

[illegible]

ع في النخل وهناك في غيوة ق^١ / هذا الجبل القمصة في الزهراء واهل بيته
من هذا الغنجل بيت المزيين / حاصن صني ث^٢ من القلوة من حدوت عله
او حو حانه لترك وجيب عليه الفضا ام لاحد عليه القفصا كبحر اليا
بانواش ينظرو^٣ / يوم احوال الف^٤ من المود الزركا اعلم الغنجل
ادالك باعدي في مستقل في ثبوت تصلو الزجل في ك^٥ / ملق عند
جده على من قال انفا من خا في القديت العاش على اخيه جامع الخطبة ك^٦
قائل ان يقول ان الف^٧ راجع الاصل اذ لا^٨ لا^٩

ثم خص الله به ما يشاء من العبد والعتق وهدى ما نعلم
 لا زعمنا على وجوب صلات العبد حسب حاله فكيف كانت وقفا
 فيه فرض الكفاية التماس على العجز عما سويته التمكن ومن
 بعد ما عجز عن ما فرض الله عليه من العبد والعتق
 والافضل من الوقت والافضل وجهه الله عليه صلوات
 الله عليه وسلم لا بد من العبد وسبحه الاشكال يوم الاضيق
 بالوقت كرهه الله سبحانه والافضل من العبد والعتق
 ثم خص الله به ما يشاء من العبد والعتق وهدى ما نعلم

[illegible]

وحسب الجهر في الذكابين لا يسمع على الفم لوجوب عدم القراءة على الذكابين
 اذ قيل حتى انه ينفذ القراءة على الرهاتين وحسب باقي قولهم نعم الذكابين دون
 القراءة يكون هي الذكابين متعديا دون مثل القراءة بينهم منه انه لو قرأ في راحة
 احدى يدين الى الوجه كما فيقطن اللهم ثلاث ينال صدقهم بذلك القراءة في غير
 القيد واما في القيد يكون حكم القراءة حكم التكبير استثناء الكلام وحسب
 الجهر في الذكابين ونسب بقرعها وبخضها غيرا خفا وكذا في تركها او خفها
 شهوا انها هي للتبكي على القدر ملحها ما دخل والابطلت وان لم
 اما هي بتكبينه واكثر غيرا اذ انتهى ان ينفذ ذلك لكي لا يفتن بها لم يجزها
 بعد تكبين اياه ويجب نتيجته الشهى لذلك ولو شاء تركه فيجبها ما يجز
 ذلك واعتبه بها كذا ذكره في التشميم
 وجوبه اب اعلمه فقله حال تكونه الى امام محو ذكره والغيب و
 حدث اصغر ولو خطب لم يقرأ في الفاتحة لم يقرأ
 مقفيا اذ لا يقرأ في قوله كالحية وفي ايا قوله يجرى مثل ما كان من الله
 عليه والله وسلم رجوع في طروا خرا السكون ثوابه بالمشي الى ابي عبد ابراهيم
 وملي يفتي وقيل ليس في اهل الطيرى كذا في وعل ايمان يبال فلا
 ببقا مشي ذكره ان يبال في الادي وليس معه شي يخرج في الحاية
 وهذا لا يقرأ في ايهام مصل ذلك جابن وقيل اقرب احوال اياه في
 كراهة لثابتين وقيل تقا ولا يتخير في حال الامنة الضلال الى الهذا
 وقيل لما يجرى مع الناس عليه وقيل لحكمة لا يعلمها
 ودخل في ذلك الغضبية والمنع وكذا في البصر والسموع
 الشهى وعل يترفعه غيب الشهوات المنوعة الى اخر الامم السنية
 فلي قيب الحق بذكره في اخر امام القسرين هل يسن له الذكابين في هذه

المعوية

[illegible]

انه لا يجوز ان يكون
 المصنف من غير ان يكون
 من العلماء المتبحرين
 في هذه المسئلة
 والمصنف من غير ان يكون
 من العلماء المتبحرين
 في هذه المسئلة

يوم مات الرسول
الله على الله عليه
الناظرين في
الملك من الأهل
في الحب والوفاة

الحمد لله الذي جعل
العلماء من العلماء
منازلهم في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]

فلو يكون للتخلف والاستغفال الى الله فلهذا ما نزل الله اوله وعجزه

طاب
موت
موت
موت

ومن الملاحظ ما استثنى للعصر جمعه او بخصه مع كونه مستثنا من احدثه بها
 ممكن ان يدعى هذا العصر وما ارضي به للمتكلم والفاش بخل واما الزكوة ونحوها
 فيها قد يكون ^{ولا} استكنا ايضا من حسن وسواكات جبرية من الزكوة
 وكلت العصور جوعا لما فيه من ^{لله} الجبن من غير الدلو وهذا
 لا يحسن الفقه والمتمكن من ارجح من استثنائه العصر من مصارف
 الزكوة وكيفية وما كانت ركوبه في الغنم وهو جدير واحدا فلا استكنا
 منه تعالى ولو اختلفت اناؤه واجتاشه ^{والاحقر} ومعه كى
 عند حسن واحدا منه فاب التثبت اليه فقه الموفيه فعل الخلف لعل
 بالظن في مقبيلها بقدر الخلف وهي متبنيه بقره فله من جلت ما
 غلبت له الفاضل وان كانت مخلوما وما كانت ملتبسا ^{مختلطة}
 زين نعم قدر ان عدم بينهم ولوم كل واحد منهم اب بعد ذلك
 الرفع الاحقر وان كانت كل واحد منهم صرف فثبت هذا والافضل
 وان التثبت بعد محسوس في لزمه من الرفع ظهور المظالم
 انما من فثبت الرفع الاحقر ملتبسا على بطنه في القدر
 كما مر وان كانت في جميع فثبت الخلف ودعاها بالكنه اسما معناه
 كما وان كانت ملتبسا فكما لفتين من الاولين وان كانت بقدر الخلف على
 وحده لا يقره فثبت ممكن به ومن قبيلها للشارف ^{الذين} فاب التثبت من محسوس
 في ثبت الفقيه بينهم ومن غير محسوس في كماله والاعلم وهذا
 حسب الدلتات الاولانية فان كانت قد استعملها اختارها
 انما كان وان كانت مخالفا لظن الجف فان خالف معه من المتكلم لعل
 ما يقدره نقاب حجة من عليه على حد قوله وانما عليه كما هو فلا ريب
 الخلف يكون استعمله في هذه الصلوات وصدر المخطوط فيها بغير
 العلم بل هو في فقهه بها فضاء لا يكون المخطوط نصا من حسن

[illegible]

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

[illegible][illegible]

من من غار صواب اجماعاً غاراً

مكتبة

[illegible]

وهذا الشايع

وهذا ايضا محتمل على ان المتنازعين من اهل المذهبين معا واحد بعدد غنى واحد بعدد فقر
 جميع طعام. ونحوه. بركا وقد يفي مع البائع ما لو من الغنى قد لا الواجب
 وحسب ربح المتنازع على البائع ربح حصه ما سلم الى المصدق وحسب سلم
 نحو الواجب من ربح حصه من الغنى وان ضمنه المصدق القوس ربح با
 الخصة من الغنى ايضا وما سلم الى المصدق من القوس ربح بعد الشرا بفا
 الواجب في البيع ربح غير جنايه منه ولا تنزيه ولا ازم اذ لم يلزم
 الخلف في كون الدركا متعلقه بالغنى. ان تنقل الى الذمه والذمه علمت
قال لي امام اوكا نكس ريب المالك في غير بلب ولا يثبت على من هو
 بلب ولا يثبت على من ريب المالك لا يملك لو كان غنى بالمال في الحاد اعام
 يجب عليه تسليمه اليه على طول او ظاهر. اذ هاهنا مملووم بالدر كذا غنى
ما تبه بكون الموصوف الوكيل في نفسه الامور **ما** كان يقول فوضك واكمل
 لا حلال او دفعي واذا دفعها اذ صرفها او كونه بغير
 فيه بركا او كما نحل في ماله يجوز له العرف في نفسه ولو عرف من عرض
 الموكل انه لا مال له العرف في نفسه ربح كذا ربح الخوص كان اهل
 المذهب انه يحل في الموصوف الاقارب والاسرا وسواهم مع اهل
 لا يجرى في عرض الموصوف من ربح كذا الوكيل ان يجرى من ماله ربح
 في الاخر ولا يثبت عليه هذا ما لم يوكله احد اجز من ماله وينوبه الوكيل
 تمام من المصروف ان يرد كذا ربح الموكل فيبقى منه اهل سوى شريك
 واما الوكيل بالثبته مفرجه باب يقول ان اخرج حرام من مالي ونوبت
 عا علي من حق كذا او كذا اخذ الا يفتي اذ لا يثبت لثبته في قول الغنى
 قصه ربحا ظاهره سوا كذا اعطى المصروف لثبته او لثبته من ربح
 الغنى **كل** الا حرام ربحه ربحا مع الغنى لو كان قد باه

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والشترها سواء في كون ذلك من حور ولا يجزي ولا يلحقها العقوبة فهي باقية على
ملك النصارى وفي مسلمة الغنم في حبس احدها احتياطاً لعدم يكون هو الذي
يبدى بالضرر الواضح حبه ليرتد بها الخبيث يسرع في اوجبه الخيانة فلو ان
شترها ان لا يلبس قنطين للدين والزكاة سوا كتاب الملوك بالقبض فوصا
حب البري والعقوبة ولا حبس ظنه **الغرض** وكذا اعتن ظنه نقض
العقوبة ونقض القنطين ظنه ربح الحشون ومنه يلزم على ابيها الواجبه

عليها والواجب محتاجه ولعل الاصل في هذه الصور الاجرة كالواجب
حسب حده من حصر ردم ضاها ان الواجب الحده منظر وضاعفنا ووجه ذلك صا
ان الواحدة الواحدة صا **الا فاعلم** ان الواجب الحده منظر وضاعفنا ووجه ذلك صا
اربع صور مبررة هذه الحجة عما ذكره وما سلكه عما سلكه فلو ان
من بعض اوامر مدون من غير ملك العشرة حصرها بما امره حصرها
فما سلك او هذه العشرة بعد ما امره بصرفها عما امره فلو ان
واحدة او امره من دون تلك ان يغور هذه عما امره هذه عما امره فلو ان
نصفها من بعض هذه الصور يخرج عن الواجب ويكون اراد بطورها الصور
الى لا يصح حبسها على قولنا يجوز هذه العشرة عما امره
ملك قيل وجه عدم انا حرا انه جازي حصر العشرة عما ذكره وجوبها
فما لا يلزم من وجوبها ان لا يدخل مسلمة
القتل فلا يصح التقييد على الدفقات المستقبله من ابد فقهه ان وفي
واما ما عرفت فلهذا وكذا التخييل فيما يخرج من سائر ما من الحشون
يصح عن الدفقه التي قد حقت في المستقبلات وما لا يتغير سائر
بين في شيا **وتلها** او عن فضايل شايه موجوده وهي نصيب حرة
لا يمكنه من حركه ان الحشون اساءه اليه عن ما يملكه
نصفها من حصر حصره عما امره بما يجب حرا فلو ان يربح عقوبة الحاشون

رده ووجه اشتراط كماله ان يجنب عالما بنفا به وحده **الفتن** بالاجارة
مع البقاء احكاما با حقه واشتراط الفتن بالاجارة **الما هو** حجة
الفتن بالاعتقاد ان الامارات بها عسر البري الخاسر ولا حكمه خارجة
من ذلك مع البقاء وبه مع التلعب ذكره في خلق العفة ما نكاح ما
جعله المصوب باثبات في ديني الفتي فانه بضيق من المالك ان يملككم
لكن بشرط عيب يبق بعض عيوبكم **ووجه** حجة
عنه فلو كانت الولي بامور الزكاة في الفتن او الكفارة في
او لا اخراج من دون التقلب حار به ب يتخلل به هذه في ذلك ما من
له الموصي بخلاف ذلك يتخلل بما عتبه الموصي وان في عكس ضوم ملوكا
ت الموصي ان لا يوجب الزكاة في الفتن او ان كانت قد حقت في حق
خبره ان لم يجرم ركا نفا وما نوجب باقية وكذا الوكالات في حفظ
دوب بقبض ولم يخرج منه ومات وهو باقي ولم يبرح الوصي من اخراج
على الوصي في ان لا يذهب به وخرج الزكاة الفتن او من وجه وبقا
ب على ظاهره ان لا يبرح وهو مقتضى كلام الله عز وجل **والله** الذي لا
اليهمهم اذ لم يبرح من ثلثه فان كانت الموصي من اخذ خوف الله بالموت ولو
صبي بذا عقم التخط على ماله يذهب واخرجه والعكس يتل بذهبه فلا
يجزئها ما لم يحصل تخين في مسلمة بترك الفتنين سيرة ردة لكل والفتن
لا يصح الجأزل وما حور البواب في ذلك ولا عزب حواره الفتنين اذ لم يبرح
واما مع الوكالات ولا مضمون من غير سيرة او حصل ما من فقط لرح الكمل
او البقيض فاب كتاب الراجة باختلاف الفتن بحيث لو لم يبرح اشلي عنها اخر
ت وادرها العقوبة كرها فاما ما شره وحصل ان حرا او لو لم يبرح
فغشيتا في المالك وهذا انما هو ماله واما ما هو ماله فاما ما هو ماله

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم

لغة الجاهل ما به وخفته وشغب ولا يحسن التقدير ما علم على الفقيه
 او برده الجسد به فذمها من يوم التقييل واكتب ما تروى من
 ما ياكل على الفقيه من الشدة فاعلم على ملكه المالك وقيل المزداد اكتسب
 الدنيا في جواب ما به وجده وشغب فوجب البرء دعه في بعض الناس
 والاول حطه الذي على مرد وسد اهل الجاهل رجس الدنيا وعلم من المثل
 في جموعه والى القاسية واب العفر مع الشدة ولو اكتب اخرا
 في كتاب المالك ما به وخفته وشغب من الشدة فاعلم على ملكه فثبت
 في بعض الفقيهين وصرح على ان هذا المالكه الذي يثبت في اخرا
 وعده المالك ما بين ما علم وعلاجه ابردها الفقيهين ولو لم ينفذ من المالكين
 الا ان عند المالك الا درهم ففوت الجسد التي مع الفقيهين ركاه وبركه الما
 لك الفقيه التي لم يمت القصاب الا انه سكره بعد بغيره في اهراس
واكتسب في المصنف يظن فانه يبردها ان اكتسب النقص من عين
 شرط والمصنف لا يبرده الا انه اكلته ووب ما به وحسنه وشغب
 فذم محل تبعه على ما بين من البرء ثم اخرا الحول ودينه في
 وتبجحها باقية غيب الفقيهين والمصنفات الفروع ينبغيها ففوت
 صتركوه حيث اكره فاج اخرا الحول والكتاب فانضات
 كقول البقر في **واكتسب في المصنف** الذي يبرده القصاب
 ولم شرط شوم النبي شرط اخلاصه فله فخره فله فخره
 وكونه معلوما عند المصنف وان كان الفقيه لا يبرده فاسم شرط
 عليه البرء لم يكتسبه واكتسب اكرهه فاسم شرط عليه البرء مع النقص
 وذا اخرا الحول ودينه فله فخره فله فخره فله فخره فله فخره
 هو وان كانت غائب وتبين وانكتسب وتبين على يد المالك
 يكون وان لا ينجح الفقيه البرء كما جاز اخرا الحول والدرهم

وجسه ^{الطاهر} وتثقبين وعلى تصفيها روح النجاسة دامه وبقيت الملائكة الى
من شاد الله اعظم وحكم بوند الام السبع تحكيها بعد ان ورد **آيات** ^{سجده}
من الركا العا طه ذيل المراج عن النجاسة الباطنية كركوة القفون في وهل
المراج المشهور وهو مخلوقه بالاحسان المتواتر من اكرها فتن وكذا لو
نكرهاهم حقول موجبها الاتفا في ذكره في الدهور كفي بقال فيها خلا
فتح العا واجبه غير فرض والهل يفتش تاكفها حسب سؤال
الى العروب ^{يقف} اقر هل العروب ونقعه بعد العروب ولا
حيث ورد انو عا ^{يقف} فانه حرج باقية فيد مات في يوم القدر بعد
فيلوه ولو حرج نقعه حيا ^{يقف} من العروب وقوت القفون في اليوم الثاني
جبت القفون ولو القفون يوم العروب وقوت القفون في اليوم الثاني
فلا حكم لذلك وود حرج وقت وجوب القفون في مال كل من وجد
من عهد العفون طها عبقلة المسجد ونحوه وهو يقال انه لم يوجد بوضا
المعصوم في الذكره حيث قال والما يلزم متلا حيث اوجبت وما في مال
المسجد عند ^{يقف} من مال روح من هذا بعد لم ينش على ذيله القفون
فلو كانت الاب كافر والقى متلا باسلام ^{يقف} من مال روح من هذا
بعد في مال القبي اذ اكان له مال فلو كانت ابا له من البعوض كما
نزل هل يكون الفطر جمعا على المسلم منهم ام حكم عليهم قد رخصته في مال
في مال الطل ان كان والاسقطت الذي ذكره الوالد الله الدبر
اب الواحد على المسلم منهم ^{يقف} فخطب عليه مشا في بين مسلم
وكافرو وهذا اخبرهم على ما كان يكونوا متفاجين على ما
المسكرة وكوب الولد لهم ^{يقف} او امره حديد ولواه مشا في مسلم
ما من قبل يوم القفون والاعلى شربا فانه مظلم رخصا واداعى من
بالوا تاجها فلا دليله لقا على الدروج وادعى من فقوتها على يد الله
وروح بعد موقوف يكون فلو زلت على من القفون والهل ونقدها

[illegible]

وہملائی

ما بالاعدام يمدح
 من على المسوي من فطرتهم
 الابن ومن له وطره العبد الابن لا اله الا الله في خلقه كسكنوا الزوجه هذا
 ذكره ابو الجهم العن شاذل بن عباد
 لبي لا ينضج معهما على الحج اذ احراج العظم وهل لعل ان يكون الحج عظمه
 من العباد عن الحج اذ المراه عبيده اخرجها عن الاذن وظاهرها سو كان
 العباد العرب والزوجه وحملها الزوجه ان تصوم اخرج فطرتها مع
 عبيده اذ لم تملكها كالبني فلو لم يجمع بل مات فلا فطره كما لا يجوز للفقير
 اذ احراج ان كانت قبل قبضه فاولدت لم تكن له ولا فطره وان كان كذلك فليزله
 المفقع هنا ما لو مات الحج قبل قبضه من العباد لا فطره ما
 لم يجمع في يوم الفطر والفقير لا يذبح فليزله من العباد لا فطره ما
 لا يذبح اضلا ان يذبح من العبيده فليزله من العباد لا فطره ما
 طام حرام الوقي ان المراه كانت تحضنه من الفطر فبذبح في العبد
 ولا يذبح بها النبي وحش والى ستمت في
 ما استنابا للغش وهو يقال على الحق ان لا يذبح ما العود بين الفطر و
 الزكاه حمله الزكاه من جمله ما عاين الفطر وليس بمقتضى حاله
 فيل ان يذبحها الزكاه كمن يذبحه الماله وتدل بقوله فاعترف من
 المشاق كمال الفطر ولين اعتبارا فاعترف مني الزكاه بها وتحت
 الطفل ويذبح فطر العتق طعاما او فطرته وليس لكل ما يذبحه والذبح
 من المنقعي ما يذبحه بعد الاياضه والطفل ما يذبحه ان كان ياكل الزكاه
 به فاضنه عشره امام ما ملك له وعنه ان لا يذبح الضيق ما
 الجوت اقلي او طاربي له الولد البالغ القائل كعناي القريب وحكم الوالي
 ليرى في الفطر كذا القريب هو كذا لا يملك الماله ولا زوجته ولا تطلق
 العهل ينقل الوجوب للولي وكذا الوالي بعد الفريضة ما

[illegible]

منقول لها واستمرت وجدة الثانية الكنايه فحمل بها هاتين من له من
مكمله وبغضت فبشبهت ام بحر حتى الاول او شجرة اجد من لانها
ظفرت وحدث ما يملك مدرك ما يكتبه وقزيبه المنق هل ينقل وجب
العلم الى الثاني لعدم فطوره العظيم ولاسي للزبيب او بعد فطوره من قبل
بعض الضنف في مساكن البروجات وكذا لو كانت معه وليضرب وهو
يكن ما يكتبه له ولا فطر حتى له ولد اخر بعد العز في بعض النسخ الى
ينقل في مثيله لو كانت له وحده وصوت بعد الفطر فيكون ^{هو} المولود
فبشبهت بعض لو كانت له زوجات او اولاد صغار وقزيبه مقترني
عبد عليه انما فهم ولم يجد ما يكتبه جميعه فبشبهت ولا ينقل الى بقية ذلك
الضنف ولو كانت ذلك يكتبه وقيل بل ينقل الى الضنف الثاني فيخرج عنه
وعد احسان الامام شرف الذي علم ما هو عليه فوات عشر الضنف جميعه
لكن لم يكتبه بها ولا علاوات حتى كذا ان كان فطره ولو كان زيد على
فون الحزنه صاعدا او قل اخرجه ولا ينقل عليه غيره الى اخره من ذلك
وحدثني ذلك لو تزوج امرأه كانت تحت زوج يوم الفطر ما ظلمها
من وجها قل البر خول او عبد خوله وضعت عليها غيب الطلاق يوم
الفطر ففوت وجبت وهاهنا كسب حرم من الحريم هو اسوأ كسب الزوج
والنكاح بقائه اهلا فيجب اللبس والقبول والبر والبر والبر ولا يظلمه
والطلاق والاولان ههنا ما ينبغي من العيب والطلب ما يخرج ضامنا
اذا جفت ولا يجوز الوقوف والموقوف والمملوك او ان يملك المملوك
ما ياتي ضامنا بابا احدا ولا يحرم من جنس خليفه ام لا يحرم من البو
غنى كذا في ايضا وحرم او يحرم لكن حلفت ام لا والوالد انه المالك في
تحليله من شانه حلات ما كره في البيهات والعقده من احدا اضعاف
مما ذكر من جنس من شتهين ولو انتم كل شخص ضامنا وعرف

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ
فِي الْإِيمَانِ لَا يَخُفُّ
لَكَ فِيهِ عَمَلٌ وَلَا نَقَمٌ

[illegible]

عامة الخلف وخواصه

اخرج ما عا د خفا من اي حبس كان ولو كان حبه دون طاعة ولا
 حتى دون من لم يجبر به بل على نقضها بالادون ^{منه} ولا يصح عليه
 عونه ^{او اذ} ولا حارس القيد بل قد ^{او اذ} هو البقاع في البريق
 ولو كان حبس كان على البريق ولو لم يكن له فانه يحوز احوال القيد
 له بما في الزكوة في العتد او في الحبس والقيد مثل هذا
 من وجوه احواله او الواحد ما لا يقتضي حبه او عاله فيه
 المحلل جازم استغنى على بعد وجود الشخص وصحة احواله
 من الوجوه ولا يصح التخييل عند الكافة والزوج الكفاية
 والابن الكافين ولا يلزم وجود الشخص وانقضاء جميعه من العيون
 ولو كان بعد حرج مقتضه ولم يحوز ببقائه بعد يوم الفطر اكتسب
 ان يفطره فيكون كانه على فعل جوده الشخص وسببا لتخييل من الجمل
 ما دام الوجوب عليه بالشئ الاول فلو تخيل على عبده الاغنام لم يغنوا
 عن زوجته الاغنام لم حوز حرج نكاحه او عن قديمه الاغنام
 لم تحرق او نحو ذلك مستغنى عنهم ما فعل عنهم ابا البراء ولو تخيل
 فعل الزوجه الاغنام لم يلزمها على الزوج حدة التعجيل ولا الزكوة
 المتفق لو تخيل على نفسه فخير اغنام سقطت عن مقتضى بذلك ولو تخيل
 روجه الاغنام لم يلزمها او نحو وعاد به اليه لعقد او تخيل على عبده لم يغن
 عما له اليه بشر او نحو فقله يجب عليه احواله اخرج عنهم ابن السكيت
 لو بطل وقد تجدد الوجوب بالشئ الاخر وحكم التخييل بها الى
 المقتد او الفيل كما في الزكوة ^{منه} ربيتمه ^{منه} فلو لم يدر وطرقه على
 يلزمه نفقة من روجه والاولا ^{منه} مطلقا لا في العتد و ظاهر الكتاب
 لو لم يدر الفيل فلا شئ عليه وهو يقال اذ ادر يوم الفطر او بعد
 بعد حرج في قوله او اكتسب ملكه فيه ما متبعه لفتاوى في ١٢٠ وبعده

[illegible][illegible]

فمن ثم نفذ العبد الشامي بالفرقة عبد المتحد ملكا وقدره الموت
فحين مضى فطرته نفقته ونفقته يكون من كسبه اذ كان كسب عظم
هذا لكون فطرته من كسبه فان من نفق على نفقته وكذا الموصى بخدمته
لما بل ان يقول ان قوله ان الذي يخرج عنه وحوب وطهر العبد الموصى
غلامه مقين وفطره الموصى عنه الشخص 561 من يجب في هذه بالانكسار
ما حرر والوجه عن ذلك ان الصبي 562 ومقتضى وصي في بشارتها في
جها ورايه ورايه من غير عاود كان هو الموصى في اياها ورايه
بها من غير 563 ولا فيها كذا عن عبدنا والوجه ان الرب المفق مشطبه من مصلته
وبسبب ما صل طوى العجز والبرنام من شدة فان كانت مقطرة فان رجعت
في بقية يوم الفطر عليه ولا يلاشي ولا على راسها في الاضيق ودرهما
اقتصر ان يخرج يوم الفطر انما من ذل له ملكا من الفطر سمط عنه
لغيره ذلك خلاف النفقة والنفقة من ذل له بسبب الاختيار ودرهما رجعت
اقتصر بالنفقة والفطره يجب عليها خبز وجد نفقتها ولم يملك شيئا
من ابيائها عليها وملك نفقة القس ورايه نصف صاع من عليه الكيل
فبطنة 564 من هذا العبد والا ضيق بالانكسار من يخدمه ورايه عظمه
لغيره العبد حرمه الى خروج يوم الفطر وقوله ان الموصى لغيره يجب
ان لا يفرق في الغلب الا لا يفرق الا انه لا يفرق بفسقه المهره عن احوال خطره
نفسه ومن يجب عليه فطرته اذ فيها خلاصها ورايه واجبه عن ذل
والوانه الشخص الموصى عن يوم الفطر قبل احوال خطره هل يفرق
جودها عن الفطر اذ لا يفرق عنها فانها لا لا يفرق كما لو مات او شغل فطرته
في بقية يوم الفطر لما بين والوالد يبره الله ان يذكر عدم الشوق وهو قبل
ما لو انزل الموصى احوال 565 سلم في بقية يوم الفطر وحسنه استئناف
الا مخرج عن نفقته وهو غير عظم فطرته ولا يفرق

[illegible]

متين وكذا القامه وظاهره لو ضيف محرم اسم لم يجعل عليهم شيئا في الآية
 جاهدوا ونحوها ولو حمل محرم الموانع ونحوها جاهدوا أهل بيتك الخارج
 ونحوها . ويأيد ذلك الامام علي بن ابي طالب والتلف ولو لم يكن
 وله النصف اذا لم يصلح ما جعل بينهما في ضيقها في تأخيرها وهي
 البريد فان لو فعله بصرح عليها ما شاع حسب ما بين من الصلح
 وانما هو ان يكونا خراج الارض باعتبار ما رجع فيها ولو كانا للزمن
 ثم جعلت للكرم اخذ فيها خراج الكرم والعكس وكذا فيما اشبه
 اشبه ذلك . ولو لم يوجب محرمه يقين ولو كانت القالب غنى الاموات كما
 لطلقات الجاهل ما لم يكن قد مضى الوقت المتعارف والحقاد وتكونه في قبض
 ولو اقيم بقايب ما لم ينفذ بعض بقايب شغل بجمعه وتكونه بقايبا
 يتشابه به وهو نصف القطن اخذوا وشقوا كما لم تكن كما تقدم ولا يترك
 ان لا يغنيها لا تجزأ فتعبد ولو لم يكن له الا كما لم يكن في ابن هذاهل ولا
 لو جاز لوحد الخراج فلا يفتي بالمال غنيت الا من الخراج جبره وزعمها الغا
 صلب بصلح الخراج . وفي الجوز والخبث والجزء وهو سائر
 بل ان كان غنما ذكره عزم بالمال واستغفوا عليهم صلح المتوسل من صلح النفا
 ب الترخي والعزم من لا يملك الغناب وانما خوفهم من خوف غناب الخراج
 الماء والخنف والخبث والتعب فلا تؤخذ منهم ولو جاز ثلثهم لو قالوا اذن
 حد من هم ومن لهم راي وثبت بيتهم ومنهم الخراج وحول الضم حول
 ايده اذ بلغ مع وجود ابهه وسوا بقايب الاب ببقية كذا اومات ومن الخراج
 م اكثره ما عليه لم يمتد حتى قال في نفوت الديه ولو تجمل الغناب جزئيه ثم فتر
 لا تقس قال في قوله تجايب التجهيد ما لم يترك عليه لاهو فلا غيره بغيره
 طاهر هذا التهم لو انشأ بالمال مع التملين ولم يفتقوا به هم انما لا شئ عليهم
 ولو شافوا التمل لهم به يزيدا فضا عدا او الاقرب وجوبه كما لو كانا مع التملين

في قوله
 جاهدوا
 ونحوها
 جاهدوا
 أهل بيتك
 الخارج

له ولا يوجب الامور في الشقة ولو انشأوا موارا اعلات مال الخراج ولو انشأ
 الخراج للثامن بمصاب يزيدا بما انشأ احد منه نصف القطن موه واخيه
 في القول بالديه وهو نصف ما اعلا المسلم من الغناب وندخل في ذلك
 نصيب التوليد وهذا فيما ضلوا وهم يملكون من الاموال واما ملكوا
 ان غنابهم من مسلم فعل حكمهم حكم الذمه في سقوط القطن بها ملكه
 من الاثر من القطن ام هذا الحكم ينفق اهل الذمه لا حل القطن كذا
 هو الا ان هاتين الاجنس فلا يتقاسم عليهما اذ هو يوجب غناب الكرم ولا شئ عليهم
 في الاوقات كالمسلمين وفي الترخي الامام في الخلفات في الاوقات على ما
 جوب معها تغليبها عليهم ولا يفتقر عليهم في الكفاف في شئ اهل بيتك
 عليهم ان يخلد الفحل في ضيقه والفحل في رجب ورا د ملائير رجا
 حل الخراج يوزن الوصل غنابهم في السنة قبل الوصل ام كنزها
 ولا شئ عليهم راد على القطن في اليوم ولا يجب عليهم الا في يداهم لو توبد
 الوصل وقيل الخراج يعطى الوصل ما يكفيه مونه غنابهم في اومات
 اقام ويوزنونه قد ذكرنا ذلك سار وهو اوجب الى طاهر اللطد خشف
 ما يخالصت في قدر الما يتجرأ والمأخوذ معه وتكون الا احداثا م بدعهم
 تخارنا والقبض قدر ما ماحدوت منهم ما عدا من الغناب في كل سنة
 لا للوليت هل جازد او اعلا ما احد سببا من تخارهم في الاصل فان ما
 فله الذي قبله المالح والاعلا قد علق الخراج ولا رجا ولا غير بشرط كونه
 في الوابل ووجه جهده في قوله لا يمتد في قوله ولا يمتد في قوله
 لا الجسر فلا يمتد الى من وجب عليه فله ما عدا ولا جسر عليه ولا غيره
 كغيره والعق اوقانه ملكا صلح باطلا اهلها غنابها وقب ملكها فله الاثر
 عن غيرها المظلي بالحقه منه لها حصة من الغناب في قوله خذ من الغناب
 عن نعمة الاجوبين من طوع العير المردب السمس مع اللبب في قوله خذ من الغناب

هذا لا يوجب

والدين ثم ادخله فيها هو الذي عتقه والمنوع في التفتيش اشباهه
 لا هو كلف احدا من النبي والجن الا قبله فلا تقوم ذات بلع اذ انا
 في بعض الامصار صام ما بين ولا قضا اليوم الذي يفتي فيه او يبلغ فيه
 ولو في آخر شهره وما الحوت الباطن فلا يتغير به الطوم بل يجب
 القضاء مما فات لانه من حلت المأذن وقد نال فتاى فدية من ايام آخر
 وهذا هو الفات ببيده وبين القلوب ولم يفتخره على رايه في القضاء
 كلفا لما شاف في قوله ولا تحريج الحاص والقضاء مقتضيات وهو عند كره
 سواك من حيث الام لا ذكوات من اهل القلم قيل ولو انما اوصم وفي القضاء
 ما يكفي في فدية الله انما الامام القلوب بسطر ^{بباض}
 في الزاوية بعد الزوال او في قبول خبر الواحد او القه لذين او حله لا قبل
 لبن عن ستمسكين عقاب قوين ويكفي خبر لبن عن عرف عند هبهم في الزواله و
 يخبرها و نوصي من مع اتحاد العتوب لا لو اختلفا في سببين مختلفين
 كقوله هلا ان منعت و ربه هلا سنوات اول و ربه هلا وفي الحاكم
 او اخبر اخره عن حاكم ولا اخبر عن حاكم اخره ملا يفتي حصرها عند الامام
 الله عظم الله عن من شاف في الهذيب وفي الحكي روي عن الامام ابن ابي عمير
 القلوب لا يفتي اخبره في الامام في الحول القبول في قوله ولو عمل متفقين
 وفتيكم من امر في الزاوية وما اذ اذ انما وصوم يوم الشك
 في الام لا يكون غافلا للمشتكك الا حسب شرطه واصل واستحبابه على الامام
 في اهل البيت و ما يفتي في نفسه ولو كانت نوا القضاء فلا يضر ذلك و
 احرازه عن الاذى وانما ذلك كحجب الكسني قبله او بعده وليس له ان
 او كما جفت منه انما كانت اوجب صومه ^{مجتبى} وما عتق ذلك يجزيه
 كما اخبر النبي عليه السلام في الامام وصام ما لم يتحقق اليه
 صام الليل وخلاف من حيث الكسني بقول من صام قبله فانه

غيره بالو

عتبه لا لو اختلف له قبله انه صام قبله فلا يجزئ به اجماعا والرجوع الى
 صغرى الحال وكبره وطلوعه وعزوبه لما يقبل به مع لبس اول الشهر
 الماتيه اما حسب عتق اول الشهر ولم يقبل لبس فانه يبي علما
 ل القدر ولا عتبه ^{لطف} الاما اذا كانت صل والناشي لانيه في ايام رمضان
 وحده به الوجوب لا يغيره الخلاف لو كانت نوا صوم بمصامت جميعه
 في اول الشهر لبن الخلفا لما يقبب بما يقبل فدية عن اجابه ذكره النعمه
 وفي الجمع انه يقبب ذلك كغيره من المتسايل ولعل الوالد انه الله من
 متابعه هو ما ذكره العتبه ولعل هذا في حق من له مذهب واما الجاهل
 الخوف فانه يقببه ذلك فلا يجب عليه القضاء ^{بباض} ويجب العتوب في الفروج
 ودرج في الحق جعل باليقين في الفتوى وانظر المفاخر له عندهم بالله
 ويقتل بخالف فله مع العيم ونحوه ^{لطف} انما اذا خلا طله انه يعمل بالاصل ولا
 يبطل عمله حيا يفتي في الخلفات الا اضطر به في فدية حتى يقبض
 انه وافي الاصل هذا اللفظ ^{لطف} ولعل حكم الصوم في انه يعمل بغير القدر
 في الفتوى مطلقا وفي المساء مع العتق ^{لطف} كذا هه نوبه اذا
 حجبني الفتق ولا يتغير في الحال الى الايام ما عدا ما حجبني به يفتق بذكر
 حاله لا على الصوم ^{لطف} عليه الجماعة وحكي الفتق حكما
 ولو لم يكن ضررا اذا فعل كره الا تطار في اليوم الثاني في الخشيه الصوم
 في اجزائه مع لبس الوصل نظر في تجزئ المحار لا اجزائها واجب الفقل
 من الوصل في ليقصه من عتبه ^{لطف} وكذا عتبه الصوم لا الوجع عتف ناله
 وجو معتدا وهي مجتونه جتو نانا ^{لطف} ولم ينع فغيره دخل فلا يبطل صومه
 اما لو جامع وهو بان فانه يفتي صومه كما لو اكل وهو باق اما لو اخبره
 لم يكن الا قد استيقن او جامع قبل الفجر واعتا بغيره فاعطى لا لا يفتي
 عدم الافتقار في الخلاف لا يفتي وان كلفه وفتي من خالفه الى من

يب

ملاحظات على نسخة من كتاب في الطب

خارج الحقن غالباً احمران ما دخل من القرن فهو مضمون حتى وان كان حال
يا من خارج مملوء من الاذن والنوالديه الدهن في ان هذا في القرن
فقط مملوءا وشبهه فاضاً بهما السحب دخول في الحقن فينبغي شعرا
حله ما وجد حوله وظهرت مملوءا خلافاً لانها لا تقدم اعتباراً ان يقد
د من شئ الى حوله حسب حال بقوله وشبهه والمثل في الحقن لا بل
الغالب مملوء من ماء اللثا وب او فرب غوص فدخله ذباب او حق لم يثبت
ظومه وقد ملأ الذباب لا يمس صومه ولو تقيده حوله لانه شبيه
الذباب مما شابه فلما لا حكم لم يثبت الذباب كما في طبل وصفت يقد
الفا مملوء شجاعاً به او حق ذلك ومن مشقوقة الليل طاهراً للذباب انه
لو كان من سحوقه ان مصات اقتب وللم نزل في ذلك الذباب بل
فكان في حياضه ونزل في الفم الثاني وهو الذي نزل الوالد حله
في شجاعه خلاف ما في شرح القنيطر وبيان ان مملوءا ما كانت تشق في
ما من شجاعه او شق في فم من مصات ولم يثبت الا في فم الصوم
ملا فساد وصدى كما جامع من العود واما بقية او ختم واما بقية ما
اشبهت واما كونه حسنة مجتمعة من اربابها او حقها او ختم مال
في جعل عليه من اربابها واهل يابح للربيع الذي ياتيه الموصون
نصف النهار لا نحو فحيز لانه ففقد لا افطار الا ظهر حوا يقد
لذلك في او حس من لو كان الحاف على التضييع هي الضيق
فكها حكم الام ولا يبقه من معاجم خضبه الضيق على المثل والربيع ولو
انها القالب التلاصق في الكواكب بحس انتماء ونخل المزا في حق
الموضحة حسب ما يوجب ما يقوم مقام الموضح للطفل امالي وخبها
يقوم مقام الموضح فينبغي ان يبين ما معه بترك الموضح لما في خضيب
ولو هكذا الجنين بل انك والاضيق في في الاول الغرض واذ في الوباء وكما

كتاب في الطب

في ضوءها فخطب حكمه كن وطعم غيره شهاضه بياض ويلي
خل في حوايطه كخضبه الفلور من كان في اول الاعمال الشافيه ما
نه اذ حشيتي الفلور من الصوم عند هذا ولها جاز له الا فطار ولو لو
نت من الاعمال لها حقه ولا يوصيه ترك ذلك الفلور لاجل الصوم ويلي
من في سكره ويلي ويلي في ذلك من كونه على الا فطار
فا فطار ومن حشيتي الفلور من القطس ما فطره فانه يندب له الا
مشاك بقية ذلك ولا يجب في الفلور في الصوم ويلي فطره الا مشاك
مسا فطره ويلي فطره فانه يندب له الا مشاك
اسلم ولو عن ربه في ذلك الصوم ومجنون اضلي افاق ملا يجب عليهم
الا مشاك بقية ذلك اليوم ولو لم يكن قد دخل منهم فطار ولا يجب عليهم
قضاءه ايضا ولا يندب له الا مشاك بقية ذلك اليوم ولو لم يكن قد دخل منهم فطار ولا يجب عليهم
اما لو نذر لا بالحقاق لم حصلت به عليه ما يورث ففقد حبيب لو ف
بالدنيا يصح ان يشكيب من يشكيب عنه ولو في جيون ولا يدخل الصوم
لنعا كما يصح ان يشكيب في الحبيب مع الغدا الما يشكيب ولا دخل
كقضاءه بطوارق في الصوم بقية الا فطار ولا يندب له الا مشاك
في افطاره ولا يندب له الا مشاك بقية ذلك اليوم ولو لم يكن قد دخل منهم فطار ولا يجب عليهم
عالمها لحيه ما لم يبق من الوقت الا ما يصح الغابت من الصوم فانه يجب
الموالدين فطره القام وقد تعين لذلك سبقه في الصوم فانه يجب
اللا مشاك ولومن اجسادش وعربي الفلور ويضيق ان يبق في الجوز في
متحقق واحب ويكون فيه حق ليل من راس المالك لها حقه لبقا
چه ماشية العود الا ان صم في الحق فذكره العقده على هذا وما لم
صا بها فانه عا في الحق فذكره العقده على هذا وما لم
الا ضح لا يوصيه ترك ذلك الفلور لاجل الصوم ويلي

و يملأ من المعى والحب

في نسخة من كتاب في الطب

ولا يشي عليه للنداء اطلاق لانه لا يقتضي منه فيه اشتراط الصوم لوجوب
 التخيير يقتضي ما هو ظاهره وكذا يجب القضاء حيث قدم في يوم من ايام
 من التخيير او في يوم عيب ولم يكن قد اكل وكذا اخبر تقدم وهو ثابت
 او قاس ولم يكن قد اكل ولست مضطرا في هذه الصلوات بحسب قضاء اليوم
 المندوب بل لا يقتضي منه في هذه الايام عن النداء اما بتوجه الصوم
 لغرض النداء او لتخفيف الصوم وما هو قدم ليل او نهارا لا قبل اكل فيه فا
 انه يبطل النداء بالكلية ولا يلزم التنازع في كفايه ولا في ما اختلف فيه بحسب
 ان يقتضي يوما عن اليوم الذي قدم وقد اكل فيه وظاهر الا انه لا يرضى
 م الله يوم وهي خلاصته ونفايش انه لا قضاء اخلا بفتح ههنا الا فتا مع
 القريض والنفاس في حال الاكراه المصنوع من الورد وحفظ الدم تقوى
 بذا عن شايخه ما ذكره ولا من وجوب القضاء في جميع الصلوات المذكورة
 ما عدا الليل ويوم قد اكل فيه وفي شدة الفاقة حيث قدم ودين الصوم
 عن نداء عن غير معين وعن قضاء وكفايه انه يقتضي في كل اليوم للنداء
 وتكون فيه اليه لا يكتفى به منه من يومه ثمرة كذا السبع من
 اول اليوم ويقتضي عنه مما يفرج به من النية واسعه والوالد
 انه الله تعالى ان ما بال المختارة هو الاول والله اعلم بما يستعمل
 هذا القول على قيامه مما قلناه له لم يحرمه عن ايام وذكر ظاهره
 يقتضي التخيير في الايام التي توفى ولا غيره من توبة لغة النداء
 ويقضي للنداء لمن الثاني في حقل وقد صارت اليوم مستحقة كما لو قدم في
 من رمضان واما ما بل دعوا في وقت واحد واخبروا والنداء في صلواتي
 وقتين بغير عيب وحل في كل اليوم لا يجرأنا ويقضي للنداء في كل
 نون ولا يسي بغيره من توبة لما نحو على يوم عد الله الله من توبة

وقد عرفت ان هذا القول لا يقتضي من توبة لغة النداء بل يقتضي من توبة لغة النداء

التي

اليوم على صوم عبد الله قد مضى غايبي اليوم كذا وقعا معا نواه عن ايامها
 ولا يشي للاحق وان وقعا من نواه عن الايام منها ولا يشي للنداء في كل
 نواه من الايام لم يجز له وجوب عليه قضاء وكذا لو كانت المندوب من مال
 شخص من نواه لا يقتضي من توبة لغة النداء اما بتوجه الصوم
 فاعلم ان الوجوب بقوله هذه الايام التخيير بل يكون الايام كان ذلك
 بغير نداء في يومه واما نواه يكون مسابقة فانه يذمه القضاء وكذا
 لو بدله بغيره واما لم يجز ذلك نداء بالماضي فيها فانه يذمه ذكره لم
 الفقهاء فلو لم يجز ولا نواه للتخيير لم يجب له ان يبال للنداء من الوجوب لان
 الواجب ان على القول لا ناقض في نواه التخيير من يوم نداءه لا يبريد ما
 اوجبه على نفسه على ما اوجبه الله عليه والله اعلم
 في هذا الوجه والوجه الثاني في وجوب القضاء في جميع الصلوات المذكورة
 في الحقل والمضغ خا فتا على التخيير والنداء في جميع الصلوات المذكورة
 يقتضي من نواه الوضوء فلا يجب الا شتبا في اذ وقع المبريق لاجلها
 اللسان المود تحمله على ان الصوم يوم بغيره غايبي بغيره ايام
 قدم والس هل قدم ليل او نهارا او يومه من يومه ليل يبطل النداء
 بالكلية ولا تكون مضغته وان علم انه قدم بها نواه والنداء في ايام ما
 اجتهاد مول الفقهاء وهو انه يقوم اخذ الايام من يومه بغيره
 وجهه ما احسن الاثنان مثلا تمام المأخذ لانه اخذ الايام من يومه بغيره
 معناه انما في يومه في الايام من يومه بغيره التخيير التسليم المجد كذا
 وهو وجوب المصلح بغيره وانا وجب الفعل بذلك لانه يتحمل لاجلها
 الفقه في ايام اقل ما لو لم يفرقه وهو ما من ان يصاد في الايام وحسب
 امكانه وان قدم في اليوم المندوب بغيره ايام قد قدم وهو مفضل لم
 يذمه قضاء هذا اليوم ومضغته في المستحق بل الله الله

هذا القول لا يقتضي من توبة لغة النداء بل يقتضي من توبة لغة النداء

وقد عرفت ان هذا القول لا يقتضي من توبة لغة النداء بل يقتضي من توبة لغة النداء

الاول ولوجود مسجد ا قرتب عنه وهو المختار من سوا مكان له في الاول
 عرض عن الاحتكاك والنجس والذكاة على الخرج من المسجد بكونه
 خارجا من غير اختيار ومن شاعب ووجوه الخروج فقيحا كالمتقيد وبسب
 وجوب الخرج من المسجد والوجود الخروج فقيحا كالمتقيد وبسب
 ما عرفت ونظمت الحق كالمتقيد بالبقاء في البيت والبقاء
 ودرش الغم والزنا والامن للصل بالبقاء في البيت والبقاء
 من الباطن عن الجدي وسنن في وجوب اختيار
 من يتبع الى الصل وغيره لغير الباطن من وجوب من غير
 اذ كفايه بحق المتكسب للفقهاء من تركه القيام به عند تعبد
 العطار كان يجب في كل يوم من مضات اختياره وبلغ في حق يوم
 من مضات بظهور بياض وكذا بعد الخدمه مفرجه ونظرا لثبوت
 فيه خاص ما تعبد بها وضوم واجب او لما ورد فيه التماسه كبر
 بخرجه وتساوت فلا كراهه والمعلوم من سنده وكذا له الاطراف
 بقدر الدواب وقيل الدواب وبعبه في الايام من الحضر بها
 من خاصه سافرا فيا في الدهور الاب يضرب قبل الفجر سافرا
 لك ودره والوالد ابد الله واللقب كمنض وخشعيه ضررا وكذا
 في الشجر وفي المدن غير المدن ولا عنواي كذا وكذا واما الحان كركه
 تاجا وقفا وتزخيفا كما تقدم **صلوات** على ابي عبد الله
 جرحه من باب التماسه وما يتعلق به فيها الاحكام وتخليها الذي او
 عن من سكت فلا يصح الاحكام من الصل والجنون ولم يصر له
 اثره خلاصه لا يقتضيه بل بعد ان اخرج من ركنه عند تعبد
 شبانيه ولو ادم في حال شكه من كذا الجنون بياض من طلاق
 من التعبد ولو كانا في شك اكثر الكراهه عن فرض الاسلام اهاولد كذا

[illegible]

مدرسة دارالعلوم
الهندية
بنارس

يحذفه وحال هذه صيغة من نذرته ، و قوله انما يفتى من مكلف الا اذا
 ه هذه - سردها في نسخة الرض من الفائل عن نفسه لا يفتى من المكلف الا اذا
 من الحج يفتى من العبد فلا ونذرنا و بياها عن غير من في حجة الاسلام ولو
 استثنى عليه يحذف عند النذر الماي من جاز ذلك ا هو ما نكل للزينة
 والمنفعة والاجل لا يملك منه الا المنفعة وبجهد الزوال وحاصل ان
 يكون التخصيص عند الزوال وغير عند الزوال كانت لغو عند الزوال وجب عليه
 اعاده الحج ونحوه ، قال في المحتاج ما و كان عند الزوال ما ما بوجاهة
 ام لا ما كان لا يزوجان والده ما ما ت ب زول ام لا لم يزل اجزاء فانه
 ما من و زول وحده عليه اعاده الحج ، ولم يجره خلاف ابي الهادي
 والكوفي و كان بوجاهة والده ما ما ت ب زول ام لا زوال وجب عليه
 الاعادة ، فانا و ادلم ب زول وجب عليه الاعادة عدمه بالمد وط خلاف ابي
 الهادي عليه في السور عن زوح والمؤلفا و بانه يجب مطلقا نذر عليه
 بنفسه ولو كانت العدة من جزاء او لو بالحبس فهو هذه الزوايه اجماع
 بجزئه ولو زوال عده و يجب بالانقطاع عنه المشتبه على الثلاثة الا ان
 المذكور فاما حطفت واشتبهت في وقت الحج الذي يفتى له ذهابا و اوباءا
 على ما يجب جهته قريبا و بعيدا وجب الحج بعد ذلك وتبين عليه بغير
 بعثته و بتعيين العدة الماي من و يرضي به ولا يجب عليه اشتباه في
 الحال عند ان يملك المال ولو كانت العدة مكملا له لا بد من مضي المدة
 المذكورة لانه لا يتحقق حصول الاشتباه عنه تامه الا بضياعه ولا يجب عليه
 ايضا ان يخطأ المال حتى يزل له اثناءه ولو فقد بذلك لم يلزمه اعادة الحج
 فلا نذر عليه هذا احكم فريضة الاسلام وكذا من نذر بالحج فحقة في اسطر
 الاشتباه على ما هذا التفصيل حكم الغرض الاصل هذا من المذهب ليرى
 في مستقبل الاشتباه عنه ويعتبر اشتباهه المتصور بعد ذلك الزوال

نفاذ و فدا

هو مع الجزع من غير الفسوف وكذا من مذهب الرباع المذهب لا يكون
مستطباً بها كذا العقبة وقوله الامام عليم وهذا حكم من يملك ما
لا من وجه مختص لا يجب عليه الفسوف به بشخص مذهباً فاقب
ولا يكون عقوبة لا ملازمة للزكوة المختار ملزم في الزكوة لا في
اول الاماكن او الى ان يشهد فان كان لا يملك الفسوف لا يشهد في
استطاعته التي من ذلك في حق من يقدر في استطاعته الزكوة
والزكاة اذ كان بينه وبين ماله بزيادة اقل من ماله والميل فلا
يستحق في استطاعته نعم الزكوة ولو من ماله ظاهر الملائك للذهب
من كان لا يستغنى في حق الزكوة اذ كان في بني بينه وبين ماله
دون الزيادة ويقدر بماله بالذهب حكم هل ماله في ذلك خلاف الامام
عليه السلام في الدين فكل المذهب على علم الدين لا يثبت من
الاجل اذ يستغنى في المال اذ كانت ثلثته ما ورثه وجزء خادهم
اذ كان في العادة يتخلف ولو كان فادراً على حدة ماله فلهذا
م وادوات من جعلت الزكاة يكون الجبة شرطاً وجوباً كذا في الامام
عنه وادواته وجميع من ماله المشابه والنفقة ولو كانت اربعاً وسواها
مستغنى او كبر اخيراً او غيراً اذ كان الفسوف من منسوب او ما
في اوضاعه كاي الزوج وب الزوج ورجع الامام ورجع البنت ويقدر
المعتمد في حق انشاء الملكية ايضا ان المسألة الى الميل يزيد لا من كان
من اهل هذا المذهب والحرم شرطاً وادواته اذ كانت شرطاً وجوباً
فلا يجب عليها الا بشأ حيث حفظها الموت ولم تكن فكت من حرم
المعتمد وهو يقال اذ كان المحرم شرطاً اذ علم لاحد عليها تحصيله
قبل كما لا يجب تحصيل الفسوف من خاتمة الميل لفرق الزكاة ونحوها و
لو طلب المحرم زايده فلا اجرة للمثل وهي في ذلك وجب عليها بما

في الزكاة
الزكاة
الزكاة

الزكاة

لا يحكم كغيره في الموضع ظاهر الكتاب انه لو بدل الدين مقبلاً بغير
اجزائه لومها التبرع وذكروا في سرج البنت وعلى هذا لو حفظها الموت و
هي لم تحب احداً المعتمد وذلك ان بدل الدين من غير اجزائه وجب الا بقا
ودما لو لا وجب قبوله من قبل الموت ومال من الموضع والموت
ويعد من الزكاة في ذلك ويقدر له استطاعته لثبته ثمة وهذا في
حجة الامام ولا يلزم للدين مثله معتمد او غير معتمد لان من يحرم
غيره لم يزل الاجرة فلا يجب الاتخاذ اما لو ان ثمة المستاجر في نفسه
وحسب الاتخاذ وكذا هو اخذ القطر والزيد واستلم في بقية يوم القطر
اغداً عنه وتبع عليه اخذ اخراج عنه الزكاة في حقه وكذا القلوة
اذ اتخذ الى الاضلاع في الوقت لا الضم والضم والضم والضم
من واجب وانما في المزاولة لا يلزمهم التبرع من ذلك حيث
لا حاجة له اليهم ولا حرمه مع القرب اما لو احتاج من الزوجة الى
ما يجب عليها له ولا يلزمه من حاجته الزوج وهو لو حفظها فاعتمد
او تقيم وهو من شرطه وكذا لو احتاج السيد الى حمة القيد جازله
المنفعة وانما المزاولة لا يلزمهم الا لغيره من غيره فلهذا
يلزم منه وهل لا يلزم هذا اما لو وجب عليها من غير تحصيلها في الزكاة
المزكوة وفي بين الكفاية لم يعرف بين ان يكون الحث فيه باختيارها
وبعضه ويحارب الزوج بالدين او بالحث وتقدم ذلك بياض ولو كانت
الزوجة قد اوجبت قبل الزوجية اما مع زوج اول او وهي في ثمة
لم يكن بعد الزوج المنفعة والعدد اذ اوجب مع الاول باذنه لم يكن للثب
التالي المنفعة لكنه يكون له الزكاة اذ كان ذلك ثبته ثمة ولو اوجبت
جه عسر وجهها بغير اذنه لم يثبت منه وقاد به لم يكن له المنفعة ولا
هل الا ان كان في هذا الطول المنفعة لئلا يفرق ان لا يمنع وكذا الواجب

في الزكاة
الزكاة
الزكاة

في الزكاة
الزكاة
الزكاة

في الزكاة
الزكاة
الزكاة

[illegible]

منه
والله اعلم
بالحق

على نفسه
مصدق
وإذ كان له
ما في السما
من الآيات
التي لا يحصى

في داره والى
 العنق من اول
 الحوض
 ويخرج من
 في الحوض
 باليد
 العنق

[illegible]

لعمري قد دخلوا الى ارباب الرمم وبجرت ثقلوا فلو فلاحوا دام ما دام التقرب
مع الخلف والظاهر انه هذه المواقف يجب الاحرام فيها ولم يثبت
فيها ولا تكون حكم الوجوه التي تمسكها من راس لرمم حقيقا مودقون
المزاج الحاد مما سببها منكم فلا يحرم من ارباب منه الى الرمم في الاضطرار
كصبي يبلغ ومحمول افان وكافرا في السلم وعبد غرق خلو هذه الموا
قيت ولم يكن الخبيث فيه احرام فانه يحرم عليهم الاحرام من ذلك الموضع
فان سلكوا فيها لم يأتوا في حرمها فان احرم هناك بوجه وبسبب حكمه
فان سلكوا فيها لم يأتوا في حرمها فان احرم هناك بوجه وبسبب حكمه
فان سلكوا فيها لم يأتوا في حرمها فان احرم هناك بوجه وبسبب حكمه
فان سلكوا فيها لم يأتوا في حرمها فان احرم هناك بوجه وبسبب حكمه

عليهم الخ إذا كانت السروط كاملة وقت الخ من الفضة والرداء
والأمن والمأخلة وفي صورتها له الألاجله ولا يفتن أن يفتن عليه يمكن
فيها الخ كما سرت في ذلك في حق من حرج المواقيت وسائر مثلها
في من ساد وهو فقير يتخا في ظل المواقيت التي يخدم عليه الخ ولا عليها
التي تدعو ضابط في السروط كاملة وحظر وقت الخ بعض عليه في شدة
تلك فان قصده الموت وجب عليه إذا بقا إذا كان غاشي جاحر وقت
الوقوف في ملك الله والأولياء والأولياء والله أعلم بالصواب

الملية بالحقية وان تعذر بالحقية ينظر في استواء العذر ما وجد
 وفي استواء العذر في المحاكم فلا في تكبير الاخرام والا حاشا
 لانكنا لظن يلبس عدا وبقي عليه فوات تعذر جازت العدا
 وعوى المحالمة للذليمة واما المتفهمه خطاها الكتاب لا يحرق
 وبعض فاقا ما رثت الذبة العليلة خطا الاخرام وان تعد علم تقم
 ما عاينوا خلت عن الغيب قال عليم لم تخف فيه علائق والاقرب
 بي لها هرا الحين وهو قوي ويجرب التغليب عن الغلبة ولو كان
 بالهدى وسنة مطعد الى مطل الاخرام فلهذا وجدها كذا تعول

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و قد اختلفوا في احواله

نفس

يخرج بعد سقوط الظل من الاصل ثم يحس عليهم اليوم كم نزلت تحت الخن
 والوالد له الله عز وجل هذا هو السوط هذا على وجه لا يجب
 منه القضاء وهو المخرج عليه والمنشور موضع حصص بالمرء لانه لا بد
 من المروء ان به بعد الحرس يوم الذي ولا يقضي البيت بل قد غنى
 المروء ان به موصى به بعد العز او بعد طوي العز والتمس ان يوم من
 بالمنشور الا بعد طوي العز يقضي النكاح وحقق ان يوم من كل
 ما جاز طاهر لم يؤزم به والحج حرام النكاح والحق ظاهر في المنشور
 ما جاز العز الموصى به لم يؤزم به في العز المنشور قبل والمزاج ما كان
 حراما في الحرس لو ما بالحق لكان له وجه اخر منها حج فليثبت في
 طاهر بخبرها من حيثها ما بها كمالا وحقه والحد وحسد المرأة
 وهو موضع الحرة وكرب الوحي بالوضف تألوا احراز من المراه
 ونحوها يجوز لهم بعد من النصف الاخير بلية الحولاد م
 عليهم وعده **محل خبر** او يولي وقد عانة واما عهد الكفاة فعلى
 يقبده ولا يعمل الا في حرم العقبه في اليوم الاول لا في غيرهما
 خلا حكمه في اليوم الثاني والثالث لا يعمل ايضا الا في حرم
 في طبع في انما وهو عوام على المنشور وطاهر حرم المنشور
 في الحرم على المنشور وعده صرا لا يصح انه لا يلزمه الذي اذا لم يكن
 اليه وهو عوام على المنشور وقد عرف ذلك اليوم حرمه هذا يلزم
 الذي بطول في الفحص مع العدم المتكسر ولو بدله من الجذب ذلك
 القزم على المنشور فله لزمه الذي فاته **قوله** والاولى هو حرم
 والمنزاج بالمشور هذا في فاني فانه هو المنشور وهو عا **قوله** النكاح وليس
 المزاجات بعد مسافة الشرح فاب اهل مكة لو من على الحرة
 ح اليها لا طاري عليهم ولا مبيت مع الفاي ليشوا مشغور

من سببها
 هذا هو
 امر لا
 يلزم

قامت قضى الى احدا من المنشورين ويلزم مع العصا ج حيث
 المضي البع فضاغدا من حرمه وحقه وجوز ذلك يلزم مع الفضا
 ضد قات يتجنب المنزول وهل يجب الترتيب في العصا كالا لا فاق
 في كل واحد بفتح سبع مصا لم يسأل كذلك ان لم يفتح ان يؤم الى
 الواحد بفتح الفضا لا بفتح عشرة فضا ملام المانية كذلك الما
 لهم بطر الذي ذكره اوالد له الله عز وجل ان لا بد من الترتيب في الفضا
 كالا لا لا بد بفتح الحارس بفتح سبع م يشاع كذلك والحق
 عديم بتفتيش الموجب كما في فضا الطوارف المانية وكالو ما
 متطافيا في اليوم الثاني ما قد يعنى في اليوم الثالث في الحرس مع
 انه لا ترتيب وادار ما اربع تقديرات هل يؤم من ثلثها او اربعها
 بعد طاف اربعه اشترط ان يصح منه الشئ لم يرمه في باقي الحقا
 تقديرات او يعمل بالثلاثة كذلك كجزء ينظر وتعلق فضا الذي يصح
 ولوي غردت الا في حرم بعض في اليومين الا في قبل المروء
 وليس كصلاات العبد لا يقضي الا في حرم اذ ايقا **قوله** من سببها
 بفتح سبع م يشاع بفتح الفضا لا بفتح عشرة فضا ملام المانية كذلك الما
 يب عنه لم يجب تقليد الا عاده وعلل بفتح الفضا لا بفتح عشرة فضا ملام المانية كذلك الما
 البيت فينا صاحب العايب لا يجب عليه المبيت طاهر وسكر ما مور
 الفضا بفتح سبع م يشاع بفتح الفضا لا بفتح عشرة فضا ملام المانية كذلك الما
 عدا ذلك فقله فاته **قوله** في الحرة فانه في الترتيب او انما حرم
 عليهم لموله وتزويج الجاران لانه لو لطف لفظ الترتيب لوجب لزوم الهم
 معزوين الخفا وهو لا يجب كحوا يؤم بفتح الفضا لا بفتح عشرة فضا ملام المانية كذلك الما
 او غير عذر ان لم يري بغيرها فاب ذلك لا يوجب شيئا ذكره في الحرة ما
 بطا كل فقل بين تزويج او جب جعين وكل نزل بين مقلين واحد

ذكر ما في
 وهو

في طاهر
 وهو طاهر
 وهو طاهر

واحد أو كذا في الحقيقة غيباً وهل يجب بالفضل بعد البركين جـ ص و
 لو قصا المنعوك في اليوم الثاني أم المراد بالزوم حسب ترك الكليته
 ومع الصواب لا يلزم إلا دام التأخير وعلم حسب أن بعض مبيات
 هذه أو نصف ليلة أو الفريين بترك بين فضلين لرد دم وارتداد ليعمل
 من تركين الزام جـ من حكم الزمعي وظاهر المذهب لزوم الدم ولو كان
 العكس والفرق بعد لحد فحاشا وقامه وسواء الزمان بهرحل ويجب
 بغيره ولا كفارة كغيره وقد وجد **في الخبر** أن الخياط أيام السجدة
 أحرق نفسه وأوصى بنحو منه ولو لم يكن **في الخبر** وفي كونه جـ ولا
 يجب فيه كفاية كما ينبغي وجب أحراق البعض بغيره جـ مات دم للماء
 حين سواك لحد **في الخبر** وقد وجد للفرق بين سوطه المنقطع
 عما عداه ومعه مائة بعد فلو وطئ قبله لمسه بدنه وتكرر يتكرر
 الوطئ إذا حكم إلا فحاشا ولا أصل طواف الزمان ما مائة وما عداها
 جـ محل أحد الطرفين ولو دم طواف الزمان على الوطئ في يوم الحلة لم يجمع
 المحصورات من وطئ وطواف طواف الزمان أو سواك من طواف الغيوم
 في يوم الجهر ولا نعتنا من طواف الوداع ولو طأه بعد الزمان أو طأه
 من غير ذلك يجمع عن الزمان ويجب المداينك العدوم والسعي والوداع
 أم لا سعي عن طواف الزمان إلا ما لا طأه كما لا طأه بعض الحياتي بطواف
في الخبر لا يجب الأعلى الحاج لا المحقق كركه في الخبر وهو على غير ذلك
 عالم بحد الخروج من مكة وهل المزاج إن خرج من مكة مشافه الفضة ولا يجب
 عليه إلا أن اقتصد بحدارة المعاشات **في الخبر** عليه ما سارهم ما
 تظهر من الخروج من مبل مكة فتشبهها حسب العود له وجب من عام
 بكمه فتشبهها لا حائز مبلها أياء أهلها فلا تلتزم أن لا يطأه ولو لا فحاشا ما قولنا
 طأه القلوب ثم غزم على التمس قبل مضي ثلاث خلا أعاجبه للوداع أصل ولا يفتي **في الخبر**
 صراط

هذا هو الوجه في
 ما ذكرناه من أن
 طواف الزمان
 لا يجب إلا في
 مكة
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك

محل الطواف الوداع الالفه ثالث الجودي الحلال طواف الو
 الوداع على أهل المواقيت وظاهر المذهب الوجوب **في الخبر**
 واجب على طوافه كطوافه الفلوس من الجديين ما طأه وانفهم حيث
 من فرضه ويشترطه أيضا طوافه البدر كالقوله **في الخبر**
 لم يأت بأهله يعني يدخل قبل طوافه جـ الميقات طوافه داخل
 الميقات ولحق بهم فلا أعاجبه ما لم يكن له أهل أعاجبه ما لم عاود للماء
 ت هذا بدم كره الوالد له الذي حنظل من مشايخه وسواهم بانعله جـ
 هلا وناسيا وأعاجبه بانه يشترط أعاجبه **في الخبر** بدخول ليلة طوافه
 بخروجهم من الميقات حسب لا وطن له أما لو مات هذا الذي طاف مع
 الحدث الأكبر أو لا صغير الزمان أو غيرهما محل موته كالحق قد با
 حله جـ الجهر الجهر ما لم يم أم محل كذا لنا ترك سعي عليه الأبيط بطواف
 في الزمان حيث يختص الموت الأقرب لروم الأبيط بلزم فان أوقا
 بات بيتنا جـ من يفعله عنه فليحمله شتمها البينة ويلزم شتمها كما لا
 جـ هو ينسفه أعاجبه والده أعلم إلا للزمان فدلته **في الخبر** أو ينشأ غير
في الخبر أو محل حكم طواف الجهر حكم طواف الزمان في ذلك بالقيام من
 عليه لا شتمها جـ في الحكم **في الخبر** لا يحل لا يحل جـ وطاهر عموم
 إلا لا حال انت هذا الحكم يختص طواف الزمان وما كانت من الطواف
 مات بالتمتع للعدن لم لا رعدت عن سعي عليه الأعاجبه أو يفصل من ما
 له وقت من الطوافات وما لا وقت له وبينه وجب من الميلا وم
 الميقات سطر ويقضي **في الخبر** طواف الزمان فقط لا يجمع
 ملا يجب أعاجبه نزع العود حسب وطأه ولا يحد أو لا رعد الخطأ
 جـ عليه من طواف الزمان حيث أعاجبه ولم يفتي **في الخبر** لكنه إذا لم يفتي
 مع الخيل ولم يجره عس ما كان بدمه أو لا وحيت فبطلاه حسا

وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك

وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك
 وهو على غير ذلك

الامم المتحدة

و هو محمد بن ابي
نوع في الخار لم يفسد
عبد و نوحه ولا
الماشد لم يفسد

وحد عليه العمل بها لان الاصل في الاصل عنه لانها والعمل على
الاصل في كل حين بنوع الوقت واما عن القوم فيمنع من
ظهور المأذية وقوله
على غير الجدي لوان تجده وليس لواجب
عليه عن ذلك الذي وجهه الاصل ان يعطيه بل يعطيه اذ هو غير
والمأذية في كل حين
واما هو في كل حين
اخره فانه يجوز له العمل بالاضطرار والاحتياج
في ذلك الشدة عن قومه الاسلام واما عن احترام
في ماله وعن دمه عليه فقل هذا الواجب احترام ماله ودمه هو
فمن ماله من اهل الملبات نصيب عليه الجع عن نفسه سواك فيرجب
عليه الجع اولى فراحنا افترز والا لانه مضرب مشطوب في الجع عن الملو
في ماله عن الجع عن نفسه صحيح ولا يشكوا امره والاجب احاله

فكانت السنة مقبلة وفي الزمان كالا جبر الفاضل ولعل الفتنه على اوليئنا
المتناجرين وكذا ابان ليخرج المعناجر وكذا ابان ليخرج المعناجر فانه يفتح
عنه لي يخرج المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح
فد قبض فوفش الا جبر الفاضل فانه يفتح المعناجر فانه يفتح
ثم لم يترك المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح
فيل الفتنه ثم فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح
والمتناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح
ركاب فلي كانت اجزاء المثل لمن سار من حجب مشار وانما المعناجر
فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح المعناجر فانه يفتح

لقد اخرجت من عدد اسكو الحوتين وخلت من ماء المداخر
 هذا بعض الحوي التي رتعة الشاي لان الحوتان انهما في المداخر
 المداخر وبسبب هذا يكون شبع وكوت الاحمر مستحقا لشدة شباغ المداخر
 على هذا المثال في الاول ان يفسد في اجرة المداخر في وقت
 المداخر جميع الحوي الاحمر الذي حوت وحوكم بعض من المداخر
 المتشبه ويكون في هذا المداخر الحوتان في الحوت فيفتقر الاحمر في المداخر
 والوالد به الله عز وجل هذا افعال احمر المداخر على الحوي مثل ذلك
 به واجر المداخر هذا الاحمر الذي مات وانحى شتوت والمداخر
 وسمى الاحمر لانه اجاس المداخر لان اجرة المداخر لانه في لانه اجاس
 احمر. المداخر جميع اعمال الحوي في المداخر في كيفية التفتيت
 لانه في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 لان عقله في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 ان كان بعد الاحرام على المداخر حبيب ما من والدا علم
 سرطها ام لا علم في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 ام لا في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 حيث كانت الاحرام في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 جبر ملوا شتاب في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 بنفسه ام لا علم في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 حرم المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 لان كانت الثقة في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 ام لا في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر
 ظن في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر في المداخر

لقد انا خير

هذا ان الميل هب لا يكون له ذلك الحكم **وحيث** **تزوج** **الامام** **المستحب**
 حرم المدينة من حديد **وشعر** **فخرته** **ففتن** **احرم** **المدينة** **وقد** **كرد**
ابن **زاد** **ومر** **بها** **من** **القد** **فانت** **من** **الامام** **ومر** **بها** **من** **القد** **فانت** **من** **الامام**
جم **الفران** **والفتح** **حيث** **لزمه** **الحاج** **بنفسه** **وما** **وجب** **من** **الامام**
لم **يعصر** **الى** **الاقبال** **لم** **يعصر** **الى** **الاقبال** **لم** **يعصر** **الى** **الاقبال**
لامن **او** **ضاح** **مرا** **والفتح** **فانت** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام**
من **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام**
سنتين **وفات** **المساكين** **واصوله** **وموله** **مطلقا** **وطاهر** **العموم**
غير **وقد** **تألمد** **لاحل** **الاخوام** **اولا** **الحرم** **المرا** **المرا**
الحرم **المرا** **المرا** **المرا** **المرا** **المرا** **المرا** **المرا**
لم **يؤد** **مال** **م** **بمن** **يقع** **فقط** **اد** **لا** **يجوز** **بدم** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
ي **علم** **مرا** **مرا** **مرا** **مرا** **مرا** **مرا** **مرا** **مرا**
م **المخزم** **مكون** **جميع** **الحرم** **مكان** **اختيار** **له** **كثيره** **من** **مشار** **المنا** **المنا**
وهذا **في** **الحرم** **هو** **الاجاب** **الى** **بعض** **اطلاقه** **فليس** **مطلقا** **لا** **تأمر** **بمن** **الشي**
وغيره **بالنظر** **الى** **ما** **بعد** **الحرم** **المخزم** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
لبعضها **وتأجها** **ولوا** **استقر** **لبعضها** **بقب** **الدين** **فلعله** **يجوز** **لانه** **كالحرم**
بعضها **وهل** **بقي** **من** **ذلك** **في** **نفا** **حما** **ام** **لا** **يجوز** **له** **اكل** **الساج** **حرم** **كالحرم**
اد **وهذا** **النظر** **كالحرم** **الاحدى** **المستقل** **خلافا** **للان** **قيل** **فانت** **الحرم** **المرا**
جز **ينفذ** **وقد** **سرح** **المستأجر** **الابه** **انه** **ينفذ** **فبذلك** **واذا** **الحرم** **المرا**
تعد **الدين** **فانه** **مكون** **حكم** **العلم** **وقد** **حكم** **الاهانه** **ولا** **يعرف** **بالدين** **المرا**
الما **وغيرها** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
لم **بالقوى** **في** **بعضها** **وغيره** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
جم **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**

هذا ان الميل هب لا يكون له ذلك الحكم
 حرم المدينة من حديد وشعر فخرته ففتن احرم المدينة وقد كرد
 ابن زاد ومر بها من القد فانت من الامام ومر بها من القد فانت من الامام
 جم الفران والفتح حيث لزمه الحاج بنفسه وما وجب من الامام
 لم يعصر الى الاقبال لم يعصر الى الاقبال لم يعصر الى الاقبال
 لامن او ضاح مرا والفتح فانت الامام من الامام من الامام
 من الامام من الامام من الامام من الامام من الامام من الامام
 سنتين وفات المساكين واصوله وموله مطلقا وطاهر العموم
 غير وقد تألمد لاحل الاخوام اولاً الحرم المرا المرا
 الحرم المرا المرا المرا المرا المرا المرا المرا المرا
 لم يؤد مال م بمن يقع فقط اد لا يجوز بدم جم بعد اطلاق الهاد
 ي علم مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا
 م المخزم مكون جميع الحرم مكان اختيار له كثيره من مشار المنا المنا
 وهذا في الحرم هو الاجاب الى بعض اطلاقه فليس مطلقا لا تأمر بمن الشي
 وغيره بالنظر الى ما بعد الحرم المخزم جم بعد اطلاق الهاد
 لبعضها وتأجها ولوا استقر لبعضها بقب الدين فلعله يجوز لانه كالحرم
 بعضها وهل بقي من ذلك في نفا حما ام لا يجوز له اكل الساج حرم كالحرم
 اد وهذا النظر كالحرم الاحدى المستقل خلافا للان قيل فانت الحرم المرا
 جز ينفذ وقد سرح المستأجر الابه انه ينفذ فبذلك واذا الحرم المرا
 تعد الدين فانه مكون حكم العلم وقد حكم الاهانه ولا يعرف بالدين المرا
 الما وغيرها جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد
 لم بالقوى في بعضها وغيره جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد
 جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد

لا يتركه الا بالنظر في هل يجب عليه ذلك من مال القبي **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
قيل **لوه** **من** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام** **من** **الامام**
المستحب **وهذا** **من** **القبائش** **الموسل** **الملايم** **وهو** **معتد** **حيث** **حرم**
جم **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
قد **خطب** **غيرها** **ودخل** **الزاني** **بينه** **وبن** **الاول** **معتد** **لعمرها** **خطبته**
وترغبه **في** **فنتها** **ولو** **كان** **لا** **يجوز** **لها** **نكاحها** **في** **الحال** **كان** **مطلقا** **اختها**
نكحها **وطلق** **الزاني** **نكحها** **والله** **اعلم** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
المستحب **اي** **حرم** **الخطبة** **حكم** **المختبة** **ام** **الحرم** **محرم** **المختبة** **فقط** **والله**
بين **من** **يجوز** **العقد** **عليها** **في** **حدث** **الاستبراء** **ا** **الحال** **محرم** **من** **زنا** **مع** **الخطبة**
والعقد **ومن** **لا** **يجوز** **له** **العقد** **عليها** **كما** **لم** **يستبراء** **ه** **عن** **نكاح** **بالحال** **او**
وطبق **سببه** **لا** **يجوز** **خطبته** **ينظر** **لقل** **لعمل** **الزنا** **هو** **الاقرب** **وبعضها**
الحرم **الخطبة** **لعمل** **الدور** **الاول** **وبعد** **اخذ** **خطبة** **المؤق** **عليها** **نقض** **جم**
وقد **تعد** **في** **المستحب** **وهذا** **في** **الواحد** **والثاني** **وب** **يحكم** **عمده** **فيه**
في **المختبر** **وفي** **المكروه** **والما** **نكره** **لن** **حرم** **بدم** **بدم** **بدم** **بدم** **بدم** **بدم**
وقوله **وبدخل** **فيه** **الولد** **من** **الزنا** **حرم** **عليه** **البنت** **من** **الزنا** **عدي** **جم**
وم **بالدور** **وهو** **الذي** **يحط** **والوالد** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول** **الاول**
في **النكاح** **والعقد** **وبنظر** **الاحكام** **لما** **تعد** **ذلك** **ونكون** **حكم** **بدم**
للفقير **من** **الزنا** **حكم** **العصول** **من** **المستحب** **في** **حرم** **النكاح** **بدم** **بدم** **بدم**
وقد **ضاع** **وهذا** **في** **حرم** **النكاح** **فقط** **لا** **ما** **ينظر** **في** **غيره** **من** **جوار** **الدين** **والله**
والشهر **بها** **وتعد** **ذلك** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد** **جم** **بعد** **اطلاق** **الهاد**
مستحب **في** **اوقات** **وبعض** **الحرم** **ولم** **يستبراء** **لها** **كم** **ولم** **يخص** **الاضل** **الاضل**
بعد **الطلاق** **كل** **عقد** **بطل** **في** **الحال** **من** **الطلاق** **لم** **يخص** **بعد** **الطلاق**
من **امره** **في** **الزنا** **حرم** **عليه** **لها** **من** **اضل** **من** **عقد** **بدم** **بدم** **بدم**

هذا ان الميل هب لا يكون له ذلك الحكم
 حرم المدينة من حديد وشعر فخرته ففتن احرم المدينة وقد كرد
 ابن زاد ومر بها من القد فانت من الامام ومر بها من القد فانت من الامام
 جم الفران والفتح حيث لزمه الحاج بنفسه وما وجب من الامام
 لم يعصر الى الاقبال لم يعصر الى الاقبال لم يعصر الى الاقبال
 لامن او ضاح مرا والفتح فانت الامام من الامام من الامام
 من الامام من الامام من الامام من الامام من الامام من الامام
 سنتين وفات المساكين واصوله وموله مطلقا وطاهر العموم
 غير وقد تألمد لاحل الاخوام اولاً الحرم المرا المرا
 الحرم المرا المرا المرا المرا المرا المرا المرا المرا
 لم يؤد مال م بمن يقع فقط اد لا يجوز بدم جم بعد اطلاق الهاد
 ي علم مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا مرا
 م المخزم مكون جميع الحرم مكان اختيار له كثيره من مشار المنا المنا
 وهذا في الحرم هو الاجاب الى بعض اطلاقه فليس مطلقا لا تأمر بمن الشي
 وغيره بالنظر الى ما بعد الحرم المخزم جم بعد اطلاق الهاد
 لبعضها وتأجها ولوا استقر لبعضها بقب الدين فلعله يجوز لانه كالحرم
 بعضها وهل بقي من ذلك في نفا حما ام لا يجوز له اكل الساج حرم كالحرم
 اد وهذا النظر كالحرم الاحدى المستقل خلافا للان قيل فانت الحرم المرا
 جز ينفذ وقد سرح المستأجر الابه انه ينفذ فبذلك واذا الحرم المرا
 تعد الدين فانه مكون حكم العلم وقد حكم الاهانه ولا يعرف بالدين المرا
 الما وغيرها جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد
 لم بالقوى في بعضها وغيره جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد
 جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد جم بعد اطلاق الهاد

[illegible]

و لو كان في حار
الصعد والحق
منها اوس احد
ها كد ومجا
والسات كفت

من ثمت وزعنا ما نأكل من الرزق وما نكس من الثياب
الكفاكح والملكوك وكان في حال الحس لا ما خفي بقية الموت من دأ وعمره والقياس
الحرم للفقير من الرزق ولا ما خفي من الموت من دأ وعمره والقياس
البيان والوالد يديه والدهم يذكر من دأ وعمره والقياس
للروح او عصا او شجرة متصلة بالحي ففقا ونقل من المات من
الطراز البها وحى في ذب ثياب يبيضون البستر يكون حكم حكم العام
بها في المأكل على لو طرقة لشهوه او لسته او قبله شهوه منها فلا
يغني ذلك عنكم فصول عليه اما لو استند خلت ذكره في مخالفه فليقله
يغني
يغني عليه فقلت بتأويل حكم الدخول
حكم الكفاكح مطلقا بعض بالنظر الى الضيق والاداء ما فانتما
وصابطه من الثياب واللبن واكثرها بنبأ وضرا او رضا او الضيق
وله من الثياب والرضا وما حرم بها لمضاهة افا رتب واكثرها
ضيق غير زبد ونسج الذب اللبن واكثرها بنبأ حرام انا ب
ثم الا من الثياب لا من الثياب وذلك نحو ان يلبس الوب بالاب
لو ما تنهيه فان هذا الملوذ لو ما تنهيه بلبس اب ورجا اعداه
من اليه على وط السعة لا بعض حكم المحارم والاولى في القبا
او ما تنهيه ومثله لو لم تنهيه عنه من اجازها او عده الذي
عنه
من المذكور ثم قلقت من دأ تنهيه بعد ذلك بالنظر الى ما لو لم ينسج
فما لو عده ذلك من حرمه فلهما مع او تنهيه من الاخر اما لو لم ينسج
من المذكور ثم قلقت من دأ تنهيه بعد ذلك بالنظر الى ما لو لم ينسج
فما لو عده ذلك من حرمه فلهما مع او تنهيه من الاخر اما لو لم ينسج
من المذكور ثم قلقت من دأ تنهيه بعد ذلك بالنظر الى ما لو لم ينسج
فما لو عده ذلك من حرمه فلهما مع او تنهيه من الاخر اما لو لم ينسج

وہاں سے

[illegible]

والله اعلم بالصواب

له القدر عليه وادع له وادع الخلق فاقبل عليه
 كان موافقاً لغيره **الحكم** من غير محصور كونه واصل له
 الهلكى بالانكسار والوكالات المستطرفة بالانكسار والوكالات المستطرفة بالانكسار والوكالات المستطرفة بالانكسار
 ولا تسمى سطوحاً غير تسمى لانه يبطى بالانكسار والوكالات المستطرفة بالانكسار والوكالات المستطرفة بالانكسار
 كانت الطلائع ترجيحاً ما نزل عليها خلقاً وهل اذبت بعينه عليها في
 استنباطها من الطائفة ناصر لما اوجبه من احوال وكذا اصفى ما اوجبه من احوال
 حكم عليه وعدت اسرارها من الداني والناظر في عدت الاستنباط اعلم
 اقليم للداني ووجه عليها ما اتفق عليها من احوال المعقولة لانه باخه في
 مقابلة عوض باطل فيبطل الابعاد فيبطل لانه ما تستحق عليه الاخر
 من السها ومهر المثل بالدخول فيبطل مع صلحهم اذ اكلوا البضع خبوا
 مهره عالياً وادع له استنباطاً وكذا اوجبه من احوال المعقولة لانه باخه في
 ولو لم يكن فيه القدر ولو في امره غلطاً وحرفاً بوجه لهذا الوجه ان يرد
 وجه من اجاء من ابيه غير ناقد وقد تقدم حكم هذا ما اذا استنبط الوط
 الملك او كجاء في حيزه او فاسد اقتضى التزمي وفا قام به وقبول
 البروجه واصول الملوكة وقبولها لكنه لا يعصى العزم الا اذا كان غلطه
 في الحق لا بعد الموت فلا ينفذ العزم حكوه في البيان وقد ذكر شيخ في تمام
 مصداقاً ولو فسده الهالك لم يبطل العزم وهل يرد في المستند الوصل فاسد
 يكون الوط بعد القبض والى يعصى العزم فاهر الكتاب الطائفة ولو فسده
 الوط المسند الوصل على وجه يحرم الوط مع الملك كان بطا فانه امره
 ويحرم من اعتبار احسب ان قوله محرم الخرج بينهما في الوط هل يقتضي
 العزم ام لا يعرف بين ان يوجب الحد كوط اذ اهره الزوجه مع العلم بلام
 بغير العزم ومع عدمه ينبغي ينظر
 موبداً كالزصيقه والملاعه او لارض كالاوه وانشده

ادخلت ان الوثيقة
العامة لا يجوز
كوطي السجدة
كما يشركه والخامس
المذكور والده اعلم
معي حق العالم
على السجدة

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله

ساس^{١٠} محبها، وخذها ملو قال زوحك ياها مال ثبتت بها
 واما زوحك مال قلت كما خفا ص ذك و اما قال و فيها منك ^{الغنى}
 او ملكك اياها ودرت بها عليك وازاد و في الحرة تملك الزينة لم
 حاد كما خادك في البيت و ... لم بعد فصول اداك العقب
 فبما اعتد كزشت من حذر و غيب فيفتح من الولد ادا الرج اجا
 ز غيب الولي المذكور ... عرا امراه و يحها مال و كل المراه ان ترو
 ح نستها و كل امراه غبنها لتزوجها لم صي ذك و فاما بن بالله و غ
 و لو غيب في مجلس الولي ملو دفع في هذه الصورة الغيب مها بواك ال
 في مجلس الولي فاجان الغيب هل هو كما اعتدت في محضه و اجان
 غيبها صي عدي الاقرب صي ذك على اصل مح اما المراه او كل قنده او
 من امراه عبنها بواك قنده صي ذك و لو وكلت عدا او مضى امين الى
 التوكل له لا لها و كذا الو امرت من بزوجها و زوجها و اجان الولي
 و لو ان الزبي امرته غيبه او صعي امين الى المحبس لا و دفع الايجاب و مجلس
 و انقل غنده في الغول لو لم يقر قاناه لا يصح رد الاب مع الايجاب و مجلس
 مجلس و احب لو كانا في شفيهن و دفع الايجاب و سارت به و دفع القول في عين
 مجلس الايجاب لم تصح في الاصح ... من القابل ان تقدم في الايجاب و من الى
 يجب ان تقدم القول ولو حمل من المبتدئ رجوعه او اخرا ام و رجه او حره عن
 رسالة و انما
 مجلس ملو ملو طر الغيب و كذا الوحي و اوعى غلبه ... رسالة و انما
 و لو اني الكناه بقر اعلى الشجره الايجاب و القول مجتهد و في الزنا لاد
 نية الشجره و ذلك مجتهد في البصا هل يصح ان يكون الزنول احد الشاهد في لانه
 الى عن الزنول مكان ال رسلا صي لاد الارب الصفة اد ليش كما لكل دليل له

لا يخفى

[illegible]

دکتر اولم، د سبط کالیدو
د المکتر د سابع، نسبی، طالع
د المکتر، د سابع، نسبی، طالع
د المکتر، د سابع، نسبی، طالع

[illegible][illegible]

والد الجرحى

وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة

اداءه بالجلود سنة الشهر وكان قد علم وحدهم وكانوا
او كذا وانما لا يتبين فشاغبا او نفا وختا فلو خرجت ميتة فلا جناح ولم
يشتت بخلاف الاصول بذلك ولو خرج ميتة كما انه لم يثبت الزوج من الغرة
بشيء ولو خرج ميتة فاختار اخيه هل يبيح على الميتة ينظر الذي
ذكره في قوله ابداء الزوج انه لا يبيح على الميتة ولو طلق للزمن الزوج نيب
حكم الطلاق حيث وقع الخلل في كذا اما يقتضي الفسخ قبل الوضع
حكم الفسخ كزوجه الزوج ولم يحرم عليه العقد على امله
بمقتضى قوله لا امر بغيره الا على الاثر اعني والانه
بكونه كونه موثقاً حقيقة فلا يجوز فيه الوطأ خابئس الخال ولو مات
والزوج قبل وضع الخلل لم الخلل انما دونت منه وكانت غداً الى ياء
عليها من يوم الوضع ولو عتق باحت الخلل او نحوها او جناسته فقل القبول
والا لكنا من يوم الوضع ولو دعي زوجته نحو علو فقام من هذا الوطأ لم يزوج
فيها من هذا المهر لم مات الزوج فهل يجب على الخلل الكف كمشكلة
والواجب ينظر لعله لا يجب الكف هنا لا يبيح الكناج الا اذا اذاعها
المهر وسنة الشهر من يوم العقد ولا يظهره للمنفق وابده
من الجهات الثلاث الوطأ والزوج والزوجه ومن تزوج معها ومن خضع
منها ومن تزوج الموقوف خفيصة مشايل العريجات ومنه كناه المراه كاتبتها
ولا كناه لكانه فهي من فوق بما روي في الوطأ ولا الا من فوق
من ان يزوج الخمر غير الخنثى مكانته ان رف بطل او عتقت فقد فلا يجوز
الوطأ فيه اما لو سمن الكناسر وجته فانه يجوز له الوطأ بلا اشتكال لانها اما
زوجها او مملوكة ولو سمن الكناسر زوجها لم يجوز الوطأ له بل يملكه فاعداً
فلم يفتش الكناج الكناج باسمه ما لا زوج ابده من شيده ومات وبركه
مستغنيه ام لا يجوز لكونه اذاعها كات مملوكة ينظر بحسن التصرف

وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة

والجمهور مطلقاً الا من زوجها ابوها فلو انا وبنه بنوها مقبلاً
نحو كالجدي ويقع لها المجلس ولو تزوجت بعد اجتماع البنين بطل جها
زوها وبطلت من التزاج مطلقاً على الاضيق على ان الفسخ وهو يقال
ما التزاج بينها وبينه ولا يحتاج الى حكم حكم بل سمن من غيبتها ففسخها
ولو ساهر او حكم الحكم بالفسخ بقدره في نفسه فقام من يوم فسخه فبطلت
عنه فقام وطلها كالباب كونه الفسخ في وجه الزوج وكذا في الصغر وبطل
وجه طاهر المذهب لا ينشأ له حكمه من الفسخ انه لا يبيح من وجه الزوج اما
كم بان خرجا عن النكاح ضيق مسخها للغير ففسخ ذلك من لا يحتاج الا ان يكون
الفسخ في وجه الآخر في مسخه الضمير ونحوها لا يحتاج فيه الى قباض
والا يحتاج الى ذلك فيما شاءه الا قباض والده اعلم وابده مسخ الضمير مع ان
الطلاق اليه ابل لا يكون الطلاق احرازه والحد من الطلاق لاننا من زوجها
وليشق عنه بعض الخوف كالمقعد مع عدم الشهادة وبطلها بعد
في من يبيح بالبلوغ **فصل في عتق** مساكات فحسبوا وانما ولا يدين
عليه اذ كان في البلوغ لم يقبل قوله الا انما فقدم اليه ولم يجب وتقدير
في صحة ابياته عبد لان في انبات الصغرة ونحوها عبد له ولعله يقدر
لعل الشهاده قبل والخلل في عدم مسخ الضمير من قول ادكاه في علم
الله الذي اذاعها من عتق فانه طالق قبل الفسخ لاننا سمن وشاعها
احداً عليها من وقتها بعد العتق لانها سمن فشاغبا ولو لم يمسس
وفسخ تحت لم يصح الفسخ لانه لا يكتسب احداً مسخه فيها مطلقاً من دم الفسخ
وقد انصبت القدر بالاسم ولا يصح الفسخ لغير وجهه من القدر وانما في الفسخ
لم يفتش الطلاق لانه جعله قبل الفسخ والاسم لم يفتش ولا قبيل له ولا يحتاج الى قبيل
بعد الطلاق المخلو لا بد عنه فقام من يوم اوتى من لا يصح من العلم كذا في نسخة
لم يفسد الا في المدة المذكورة او اذاعها بالفسخ لم يفسد الخلل

وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة

وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة
وقد روي هذا في نسخة

لرحورد القله فيها وظاهر كل اعم خلافت ذلك فيحقق لادومها فها ٥٥٥
 سده بقى مع صحت القريب اما مع فتاج القريب فتشبه به وت
 القشر الفصائل كالتشبيه الجايله بالادنى والآخر والادنى اموال المعاش
 عتير الخزين مطلقا فيها او قبلها قبل الدخول او بعده لم ان غنى فيه
 او حصل شي من حخته ففعل لمعنا به سده فاد كانت
 قد استعملت كنه عتير او بغيره او غير ما لم يخاله فيه نفعه يوم الغنى
 في بلد القريب او يوم التشبيه ان نأخذت التشبيه عن القريب فان كانت
 مثلا قبل النصف ولو شجاعا وان كان منه وطلعت قبل الدخول لرمه
 لها ان بعد ذلك بعد في الجاهه امرا او برات او وجها ما شاع لها
 وطلعت قبل الدخول او لزمه لها ان يجه امتا ما انرا منه وندرج في
 الاطنج بالرويه والعقب يتبعها ولكن لو كان الورد نه بقعب الشفه
 او حنا السز واذكر في البياض ودرج في وجهه ذلك المرح واذكر
 القريب في بلد القريب شيئا من القريب وتباني في الامه المقصده
 ان الزوجه اذا رجع لها بالقريب حيث تخلقت وبكره اقتضت رجع
 الى مهر المثل وفيها يوم الزجر والفرق فالذي العمل بالولدتا تشق
 قبلها يوم الغنى تشق الفوايد وقال الامام سمرقندي ان كانت الدرة
 بالرويه والسز طر حرد الى مهر المثل وان كانت بالقريب رعت
 الى قبلته يوم القوله وهو قوي شدة في عقبه صحت به
 لان ما شيد القليل يقتضي فتاج التشبيه او في بلد كتنبيه الوقف
 المكاتب والمداين وام الولد تشق منه هذه الاستنباط يوم القريب
 في بلده وفي التخمين ان الصحيحة والي في حكمها شوا في الحكم
 ولا يطر الزجر لمولنا في حكمها التي نفس استحقاقها المشا بقعنه
 في الصحيحة وبموجب وقلة ما وجب الغش في العمل والدين بل لا

في قوله
 ما كان له
 ما كان له
 ما كان له

في قوله
 ما كان له
 ما كان له
 ما كان له

في قوله

فلو ذهب بكرا لتما في خلقه فاستبد به غير الوط لم يطل قبل الدخول لم
 يلزمه لها لانصرف المشا وعلى هذا حيث لا تشبهه لا يلزمه الى المتقنه
 ومثل تحت مهر المثل باذهاب البكران به غير الوط في الحق الفاسد
 وحرر صاحب الفتح كتنسج مع فيه الخلو ولو امكنه لم يخرج منه
 فهي باستبد وهو موقوف واجب لا تزحيف في افطاره اما لو خلا بها في
 في حال الشك هل تكون صحت به مهر قبل اذ لم يكن قد روجت
 والا فالزوج في مهرها وان اقل حصاله وهو المهر من المهرات كما
 تظاهر الا ان هار لا يستلزم له واما المهر فيجب بها ففتناها ذكره
 تجلبه وهو المختار والامه سده عن فتحه ان كانت ناني عتير فقال
 والا وفيه وتشبه مهر المثل مع جهله باطله مات علم ولو قبل القليل
 كانت صحت به تنبجها احكامها ذكره الغد وهو الرزخ والدين
 لما وجد الميزيد في غير هذا المعنى مع القدر فيما يدرج فيه القديين و
 لوشما لها بينا او اذا رأت في الدمه كانت باطله فان قال من بيوت
 الدرة العلبيه او صرح بالبلد القله فيه صحت ولزم الوسيط فيها
 فان شاع بعد الاستحقاق الوسيط وان وجدت التلثة الا انواع تشق
 من الجنس لانه الوسيط واعله يتبع مع ذلك رت كوت الذي يجب
 لها با وسقط القيم وان لم يوجد الا انواع وانجد احدث الوسيط عنه
 فان وجد الاعلى والحق قيل احدت صاهو الا قرب الوسيط
 قبل باخذ من الاجن ويجعل في تشق نقض الى علا وسوا العدي
 لان ذلك هو الوسيط والدا علم

في قوله
 ما كان له
 ما كان له

لبطرات التشبيه بالتخييل واشتققت مهر نير كتميه
 قبل نصبت بالنقصات واعطينت الى قرب ولو طلعت قبل المهر
 المنقعه فقط ومع الفتح لا يني مطلقا والموت يشق المثل

[illegible]

وحيد لم يبلغ كثر خبرا فان ذكرنا لاجدها ههنا خبرا به محلو
 هه كانت التثنية صح فله فلتشعر ما وقع عليه الاخبار بالبحول
 وحول ونقصه بالطلاوت ونحوه ولو طلعت قبل ان يخبر من له المي
 لا فناخل الاخبار استخفت بغيرها خبر ولو مات احداهما
 قبل الاخر لم يطل ايضا لانه خبرا فيجب فيفسر بها بالمرضا
 وقع عليه الاحسان والله اعلم **فصل في خبر**
 ووجه ذكر هذه الجملة انه فرغ عليها قوله فان يطل اخاه والغير
 في قوله **ان يد** به يرجع الى المتعدي مهر المثل فان ملكي
 لها يدوت الذباجه وعلى مهر المثل كانت الذباجه على مهر المثل
 من الثلث فاما مهر المثل من راس المار ولو امكنه بها جها دونه
 كثر استلحقه بقيتها واما الذباجه على مهر المثل فان جرت به بعد
 الفكي من الكفاخ الابه فيكون من جميع المال الملكي من الكفاخ يدو
 ونه فيكون من الثلث **فان سئل** قوله **فان جرت به** فله
 ان في الخبر ثين واستخفت مهر المثل كما في الاولي ولا يستحق الكفا
 لا والتزيفه بالابل حول لطلات التثنية فلو طلعت فالتثنية ومع الفتيخ
 لاسي وبالمرات المبررات فبها وخيرتها لها عبيد وان كسفت اخوها هه
 خرا او كانت جاهله لذلك كانت التثنية باطله فلو كانت
 نه التثنية باطله فلو كان فيه العبد اكثر من مهر مثلها لم يستحقه
 واما يستحق بالذحول مهر مثلها فبكون العبد الزوج ويسأل
 لها مهر المثل ذلك واضح اما لو على حرة الاخر كانت تشبه العبد
 مستحقة ولا يستحق مهر ادا كانت فيمده عن فدا فمضاعف **فان سئل**

ادامہ

[illegible]

ن
 و در صورتی که در
 فصلها و گاهه قیام
 در آنجا و آنجا
 می
 ۳۴
 الحاقی
 در آنجا
 و در صورتی که در
 فصلها و گاهه قیام
 در آنجا و آنجا
 می
 ۳۵
 الحاقی
 در آنجا
 و در صورتی که در
 فصلها و گاهه قیام
 در آنجا و آنجا
 می

مكتبة
دار العلوم
بمكة المكرمة

ولا رادى جديها
تكون في السعد
فليس العباس
مثل السعد

والله اعلم
بما نزلنا من كتابك
ولا تعلمه الا الله
والذين آمنوا بالله
واليوم لا ينفعكم
الايمان ولا ما كنتم
تعملون

حوادث

حده والى لآات الاحده وان شغلها بالاب فالكف بحبب انا من
 الريح الى المتدبش واخذ من عوده والرب من ان يكونا واخذها مع
 كده او رقت او نقل واكثر فيجب في الاب قطع من في الام على النول
 في الكنايبه او بزره او بخره بحبب يتكلمها هو والام جميع الميزان لوج
 ما كان احد اهل او كلا منهما مكانا ثبتت مرث بقض الميزان والله
 اعلم وهل باقى في مسئلة الزبيب في وجوب الكف الحق العيون ولو في
 جنة فخر غلظها روح شغلها هذا الخلل البدي حوزات روجه خلقت
 به مات الروح بقية ذلك فيجب الكف ليعلم صاحب العمل فيجب العجا
 وبقيت التوارث ام لا ينظر الا قرب في هذه الصور لعدم وجوب الكف
 اذ القرب بالانبات بالخل له وبتنه استهه من يوم التقيد او كونه
 قد علم وجوده كما ذكره او لعدم ذلك هذا آخيل وقدرها الكف في
 ان يقبل الاب ابنة او ابنته غلظها اعدا وبقي روجه فيكف ليعلم في
 الزوجه خلقت من ذلك الوط يكون الخلل اذنا من مال المفعوله و
 ج بها الواجب على الاب اذ حاله خفيه وان توف شغلها بالرب
 الاثر من المال والديه ان كانت نفس غلظها او من ابنة اكان
 حلقا بغيره او من ابنة او من كدره حلقا او بزره حصل السق
 بفلس الرجح في الخلد مدحوبه او عدها كفى الباقي غلظها الا ان لم يدرب اهر
 ان حق في عدها غلظها المدحوله وفي غلظها المدحوبه لا نوارث والنوارث
 هو حدهم بالله غلظها المدحوله لا زيب ان بانفسا الخلد وان كانت ما
 خلاف بالنظام اخذها في الحرس من ان يحصل اليه او لا يبي اعدوا
 لفيض او بالاضمه من ان يملكت في وهو اذا كانت مدحوله او سق
 حوله من لوج السلام اخذها في الدرعين لا زيب الا لغير القدر
 مطلقا مدحوله او غير مدحوله وهي في خواص مدحوله

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

القلعة

وحقيقته ولو تلقا في هذه القيد ومع الطلاق او بعرض الاسلام
 على الذي لم يلم فامتنع فبين بنفس الغرض لكي المبحول
 لا يتنافى عنه كماله ثم عرض الاسلام على الممتنع منه بحيث لم
 عليه القيد بهانته منك وحاشا القيد عليها في الحق ارجا مصا قبل
 هاو غير المبحول لا لا يلتزم عليها ذلك بذكر القرض خفا مضاف
 القيد واصبح عن الاسلام بانته نفس القرض وحاشا القيد عليها
 في الحال لا لا عليه لعدم البحول والما الذي قل الغرض انما
 وبما في الغرض على الباقي من الدين معدوم المصلحة منها فلي
 في غير القيد فيخلصت الفوائد بينهما وتنفصل المروجه الى غيره الوفاء
 ان كان في المصلحة هو المصلحة بغير

ولو كان له لو كان له في القيد لا يتبينها او اخبره غيره
 القيد ولما اعمد الابل لا تنفال الوقت لا يجد لا ينشأ ولا الضيق وفي الما
 حقونه وهو قول بعض المذاهب لا ينشأ بانفال الوقت فيها او اخبره غيره
 في قول المذاهب في القيد لا لا ينشأ في قول المذاهب لا لا ينشأ
 في قول المذاهب لا لا ينشأ في قول المذاهب لا لا ينشأ
 فلو اشترى المالك من زوجته ما ينشأ القيد الا بالانكاح ويجوز له الوط
 لا تها وزوجته ان زنى ومملوكة ان غرق ولو اسست المالكه زوجها
 فهو زوجها ان زنى ومملوكة ان غرق ولا ينشأ القيد قبل انقلها
 في عجزه له الوط كما في قول المالكه لا لا ينشأ القيد قبل انقلها
 كما في من زوج ابنته بعقبه وعان وتكونه مشعقة والدار على
 ويجوز ان يزوجه مملوكة بعقبه وعجزه الوط لا تها وزوجته ان غرق
 ومملوكة ان زنى ويجوز ان يزوجه مملوكة لا يجوز له الوط حتى يبعث
 القيد ذكره العشرة ولو ذهب لها زوجها او ذهبت له زوجته هبة

ولو كان له لو كان له في القيد لا يتبينها او اخبره غيره

ولو كان له لو كان له في القيد لا يتبينها او اخبره غيره

في القيد

ينشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما
 فيهما هل ينشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما
 ولا يجوز ان يزوجها ما لا ينشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما
 بالقيد ولو لم يزوجها ما لا ينشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما

ان وزوجته الكبرى فان الرضا هذا لمصرها من غير ما وينشأ في
 المالكه لو كان مملوكة بغير انشأ القيد فيهما هل ينشأ القيد فيهما
 فيطاعها فيبكتشف لها ان زوجته ابنتها فانه ينشأ القيد فيهما
 ويحكم عليه الا انه ايضا كان قد جعل بالزوجها او نحو ذلك الى
 حول ولو كان له امرأه او حشيت او كان له
 القيد مكلفا وان كان شغرا او مملوكة انشأ له الاذن من ماله والذكر
 غنما فان كانت القيد البعير مملوكة لا تهاه فيكم انكاحه حكم انها ولا
 يضيق الشيد ان ياد القيد بالانكاح ولا يزوجه حسب هو مشرقة او
 منهيب له الا يجب فضه فلو اذنت او زوج من النفس لم يصح الانكاح ولا
 يكون موقفا على القيد قيل والعين في القيد العشاء

له هبة الشيد لا بالقيد هكذا في بعض المذاهب ولدي بذكره الوالد
 حفيظ الدرع وهو الاو لا اعلم انهم طبع القيد المكلف وقد ذهب
 الشيد ان كان القيد صغيرا حرة او امراه وهو يبال ما لا
 بين الاذن بالانكاح ولا يزوج الا اذا جده ولو اذنت له في شراشي
 فان ما اذنت في مثل كل شيء وانقله بالانكاح يكون ما ينشأ
 لا للشيد وفيه الزام الشيد مولاه بالنصف الا ان والا قل وفي الشرا
 كل ما شرا فهو للشيد في الاذن به وهو حال القيد في شرا
 سهم المالك لا يخرج حبيته او يقضه عن ملكه ولا يجوز ولو عاد اليه
 ملكه الا ان يزوجها هو لنقص القيد من اقله صحيح الا حله عنها

ولو كان له لو كان له في القيد لا يتبينها او اخبره غيره

2. \mathcal{B}

۱۰۰۰

1992

مہر

Ka.

هو

4

مفتی

استیلا

۲۰۰

1

1. 2. 3.

الباطل

20

طريق

حیاتی

مقام

0000

...

2

6.27

15

12

1

13

22

ch...

45

10

112

[illegible][illegible]

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

من هي تحته لا تخن لها ولي يبين لها من الذي يخذلها منها وتزنت الفاجر
بينها البخل وحبس الكثرة الفكاك وبين غلبها يجب لها الخوف كما
كروا في القربة وهو المختار وقيل لاسني لها الكارها اما لو بين انها تخذل
منه كذا فقله لاسني لها فيما مضى فانها وتزنت بين يديها
فحبه وقوله حكم بالانكاح وهو المذهب لما حكم بالانكاح خلا على
غلبه بينهما وطولات باين وكان الله اعلم بما بعد البحول بعد الغلب
الثاني فيه لزوم المهرات وحمل البهائم على الشلابة وانما جازت احب
المهترين لانها قد اشغفت انما في اوجزات هذه او تركته في حصة
الزوج اذ هو على غلبه من غير تحليل طلاق باين الحات يلزم اما
قله نصف الزيادة ولو تحمل على غلبه بين يديها طلاق من غير جفول
وتزنت كان يلزم نصف الماقل ونصف الاكثر وزيج الماقل وزيج الاكثر
مستحب القبول به مذهبنا في هذه فانما قلت قبل البحول قبل
تنشئ لها المصلحة وكون الفلح حصة من هبته
ولو كانت الطلاق او الشئ حله القبول منه وحكم المولى هذا حكم
الطلاق قبل الدخول او انما القبول قبل الزوج في غير جسد
هي الميمنة او وراثته حسب هو الميمنة عالم به في حقه غلبه جزا
فانما اجدنا ونهنا ونهنا من حبه جزا لانها استغف عليه
الغشنة وشيخا ونهنا مع المضاج قد كما مر
وهو من حبه حصة فيه ما اذغت
غشنة جزا مع فضاغته قبل التباشير في هذه القصوره لا لا يحسن
الزوج لاسني بمعاملة لها بطاخذ عواها لانها تدعى اين وملكه
ها بالتمسجه وكانت مبرها وقد غشنت عليها ما سني على الروم يوم قد
للقربة كره في الزياض وقد زواجه في الكواكبها وحده ما كره

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

ووليها وانكشفت احسن وجهها ونحوها ان يمسح بكاه الدو
جدا لما في ابدا الكفاك منع من اشتران حنا بين يل اخبها حيفها
فل يكن اخراج بقضها عن ملكه والى ايضا لو ختمت عليه اخبها
نحوها موبدا بن ضاغ او نحو فلا يجوز له ان يمسح حنا بين هذه التي
قد ختمت عن ملكه والى انما قد اما لو في اخبها جان وفي الثانيه
وفي حوله غلبه اجل انه يعني الاشكال لا يجر من الضابط الاخير
لم الغلب الكفاك على اخب الامه ونحوها بعدا وفي الاول مع الله
ما يجرم ولا يفيق لو جعله فينظر وفي الحرم للمام به لاجل هذه ما يقيد
ان الغلب الكفاك على اخب الامه بطاخذ ولا يفيقها حنا بين الام
عن ملكه والى الملك مع غلبه عدم ختم الكفاك كما في لانها زام
وهو في الاصل قبل والا في ان يقال على زوج شو كان حنا
او غلبه انه تغذبه وولد المغزور حله الفتيحه وكذا السيدها
فتسجد وكذا الامه قبل ان يحبر سيدها وهذا حيث يغفل لمكان
الامه فام لا فلا تخار الا فتسجد اذ الكفاك باطل في هذه حصة
حيث جلست بالمزنيه مع انها ما ذنر اما لو جلست بالانكاح
جهد الختم يلزم المهر ومع العلم لاسني ولو يكن امطا وعه لانها
وان كانت مكرهه لم المهر لتسقط الخد بالاكراه اما لو كانت شيئا
عالمه للمزنيه مطاوعه ولا سني بالاشكال ولو كانت مكرهه هل يلزم
المهر هذا لتسقط الخد بطلان الحقه ولوها ولا يكون ام ولد لو ملكها
بعد الوضع ويكون الولد حرا ولا لا غلبه وغلبه فقه يوم الوضع
بعد يقيمها ايضا يوم الوضع ويتفاهت ملكها ويجوز ان يوافقها
او اخبرها عن ملكه فلا مطاوعه له بذلك وحسن اخبر بالرد وجبه لغز

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

هذا هو الحق
في كل شيء
والله اعلم
بما لا يعلمون

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

فليعلم من روم الاكل فينظر ويخبر من قوله انه امه هاربا
وهو ثم من ثم ولوجها لزوج كونه محقق لذلك وولده امه
لنفيه له ولوجها لا فخره ولا يفيق منه الزجر بعد ذلك ولا منها
لزوجي احبها عدا على بيت المال ولو طلقها قبل الدخول وقبضت
علا ما جفت من امهاتها ما سها لرحمها له نقف فيقنه يوم القدر
سبب الاستسقاء ما يتخلق به وعمل واحد في هذا الما
في الولي والوكيل والفضولي فلا يصح من الفضولي بيعه او نحوه
على الامه الا بقبول استسقاء او احكام المالك فقد انقضت ولا يحل الا
كل الى استسقاء الاجازة وان وقع الغيب من الفضولي من غير استسقاء
لم ينقض الاجازة ولو وقعت بقبول استسقاء الجيب من يوم الرمز على
الاجازة الا غيب من قبول استسقاء بقبول الاجازة والله اعلم خبر الميز
ج ملكها بقبول او غيبه او نزل ابا ج استسقاء او نزل بها لغيره
فلا استسقاء او ما ملك الامه بالقبول فلا يحل الى استسقاء من صار خفي
له استسقاء الخط او نحوه من يوم يملكها بالقبول والله اعلم وسواء
تأول المالك جميعها او شقها منها وسواء كان ملكها جميعها او لا يملك
الاشقها منها فيجب الاستسقاء على كل من الشتر بلين سواء اجد المالك خفيته
فيها من قبله او غيره وسواء اجد المالك نحره في غيبه في الناضج ولا يجوز
له وطوها كز صبيها او من ختم غيبه لقها من زوج امها وزوجها
وقد كانت المالك ستملا او كافر او كذا الامه المملوكه وكن المملوكه وسوا
كانت الامه نفا او صحت بغيره لا وبها في الامه او هبها من نفسها فلا يصح
استسقاء او نحوه وهو يلزم حمله في بيعها من رخصه الذي رخص غيبه
والتي كانت المملوكه خفيته لبيته فلا استسقاء لبيته ونحوه وبنو هبها لغيره
او نحوه مستسقاء او يستسقاء ولي ماله لغيره ونحوه لبيته او نحوه ولو

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

الراجح

او اد مع الكائنه الى من يفتقها بغيرها وجب الاستسقاء بغيرها ولو اجد
تزوج الكائنه بغيرها وجب الاستسقاء وهاهات بين بدستبها الكائنه
ان يزوجها فلا ولو اجد الزوج ولو اشرى ان يفضو الزمان ما رخص الدين
جب الاستسقاء ولو اجد احراج الامه من وجب عدم الاستسقاء او لا يفتق
ولو اجد بغيرها الامه مهر الزوجه او اذات جعلها عوضا لزوجها لا يفتق
لزم الاستسقاء ولو اجد الزوج او الخلق بال او غيره فلا استسقاء ولو كان
لغيره من الاستسقاء ليسع والزوجه ونحوها ما ولو اجد بزوج
خلفه من الغيب على ان يفتقها ما ولو اجد بزوج
عزم على البيع وكوه فضت حبيبه بعد العزم كانت استسقاء او نحو البيع ونحو
قبولها ما ولو اجد على العزم على الاستسقاء الدليل اذا مضى عليها بقبول
فملكها قبل حدث الاستسقاء اجازة ولو لم يكن عزم غيب المملوكه
لو استسقاء الامه من جازات بغير عزم بما لزم بزوج وقد استسقاء للبيع ولا
سقط الاستسقاء بالاضراب ما لم يفتقها
والخلاف ان جازها من غير عزمها ومنه حسب لا يلزم الاستسقاء
لا يفتق ماله من رخصها مع الجوز بها ثم ولد ونحوه في الماله من رخص
استسقاء اجتنابا من رخصه في الزوجه والزوج مع حقه في بيعها
فاستسقاء الاستسقاء بغيره ونحوه ولو قبل بدستبها المملوكه على رخص
صبيها في استسقاء او طلاق او فسخ ولو لم يكن ابا ج استسقاء من القدر
وفي الفسخ واستسقاء استسقاء بغيره من عزمه في رخصه من القدر
الذي كرهه للولد الله الله عن منسأ بغيره المملوكه كما هو ظاهر المذهب ولو
كان المملوكه من رخصه استسقاء او الصبي الغيب المملوكه والبيع ونحوه واستسقاء للزوج
ما لم يزوجها كاشيا في اماليه استسقاء بغيره من عزمه في رخصه بغيره
يحتاج الى استسقاء الامهات ما من رخصه ومقتبده واما مملوكه بغيره فلا يحتاج

في العبد ولو اجد
والله عزم الاستسقاء
ومنه عن المملوكه

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

منه ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في
الامر ان كان في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

او واخذ

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وینست علی

د یونیورسټی د پوهنیزو
وېبپاڼو په نوم

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, discussing the nature of the soul and its faculties. The text is written in a cursive style and includes phrases such as "فإن الروح" (For the soul) and "فإن الروح" (For the soul).

ولوليت انفسا القيد وبعبره لم يمتنع من مع الله بل من اجله و
 اما جبر هذا فلا يتبعه الا جبر الله وهو في الله نفسا وبسبحه بعدد مع
 صوره من حيث يقول انما حقت المطلقة نصي هذه الخجعه واما احوالها
 م حسب كذا في الحكايات وورود واحد من ابن عبيد والمنت من انه يقول
 لوليت انفسا من جبري من لم يكن قد وجبت بها فيضطر الى وجبه واما كذا في
 ابره هو انفسا مطلقا معقول وجوب احوال العقل وقد انشئت العقل انشئت
 به كما يجتنب بلوت وكذا ايا العزم على القيد وهو يستلزم اليقين وجوب
 يقين ولو ما ان احيى كما هو بعد في العقل قبل كماله الذي في الجبر احيى
 كما هو في العلم والاعتبار ان يقول ان كلام الله تعالى في قوله خلت
 ملكا من الذين والعتب فيبد العليم جبر الله ما اجاب القيد الى الجبر ومجاه
 احد لا يطلع ما في مع عوجه الى الخرج بها في قوله تعالى من شاءكم الله
 بعن وهذا ما في الذي قوته والوالد حظه الله حقيقة عن متابعه العلم
 في الجبر ان المركبة مع لا طلاق للممكن وبفرض بين هذا وبين الكمال ما في
 ذلك ضمان في وجوب الكمال ما غنى الممكن بخلاف هذه والاعمال في الجبر
 على مقتضى التقليل بموجب المانع ليس العزم لو كان المركبة نذر اياها لا يفتقر
 الممكن مع عدمه لنسب فينبط وفي الايمان لا يفتقر للممكن في الحب في الحق لا يظ
 ف وعزمه مطلقا سواء كان موقفا ومطلقا ويثبت في بين الكمال مطلقا
 وهو الذي ضرب للفعل وفنا نقضا وفيه بخروج احدهم من كماله
والخجعه ولعله مع الخجعه لا يفتقر الى الخجعه في الوقت محتملها ولو جازت
 من العزم ان يقول هذا لم اصبها من جبري انما عجزا وبسبحه هذا
 عند انما انه لا يظن لا يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 ولو قال انفسا جبر الله لم يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 والمخرج جبر الله انفسا جبر الله لم يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 وهو لا يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم

من اجل انفسا القيد وبعبره لم يمتنع من مع الله بل من اجله و
 اما جبر هذا فلا يتبعه الا جبر الله وهو في الله نفسا وبسبحه بعدد مع
 صوره من حيث يقول انما حقت المطلقة نصي هذه الخجعه واما احوالها
 م حسب كذا في الحكايات وورود واحد من ابن عبيد والمنت من انه يقول
 لوليت انفسا من جبري من لم يكن قد وجبت بها فيضطر الى وجبه واما كذا في
 ابره هو انفسا مطلقا معقول وجوب احوال العقل وقد انشئت العقل انشئت
 به كما يجتنب بلوت وكذا ايا العزم على القيد وهو يستلزم اليقين وجوب
 يقين ولو ما ان احيى كما هو بعد في العقل قبل كماله الذي في الجبر احيى
 كما هو في العلم والاعتبار ان يقول ان كلام الله تعالى في قوله خلت
 ملكا من الذين والعتب فيبد العليم جبر الله ما اجاب القيد الى الجبر ومجاه
 احد لا يطلع ما في مع عوجه الى الخرج بها في قوله تعالى من شاءكم الله
 بعن وهذا ما في الذي قوته والوالد حظه الله حقيقة عن متابعه العلم
 في الجبر ان المركبة مع لا طلاق للممكن وبفرض بين هذا وبين الكمال ما في
 ذلك ضمان في وجوب الكمال ما غنى الممكن بخلاف هذه والاعمال في الجبر
 على مقتضى التقليل بموجب المانع ليس العزم لو كان المركبة نذر اياها لا يفتقر
 الممكن مع عدمه لنسب فينبط وفي الايمان لا يفتقر للممكن في الحب في الحق لا يظ
 ف وعزمه مطلقا سواء كان موقفا ومطلقا ويثبت في بين الكمال مطلقا
 وهو الذي ضرب للفعل وفنا نقضا وفيه بخروج احدهم من كماله

على الاصح والواجب الوقت وهو انما ويشاء به الله والمصلحة
 وجوه قد هات باقي احوال الوقت وهو ممكن من ابن والحدث باء يكون الما
 الدان باقرب وهو غير متزوج منها ولا قد تقدم منه حيث على العزم على التوك
 فهذا يفتقر من روح الوقت لكونه خراج واما مكان الله في عكسه ان ما انشئت
 الموت والروا للحدث غير ممكن بان يكون له ان يفتقر والمجاهد اهوان
 في لعله كان لا يفتقر للفعل بل لم يكن ايضا قد حثت بقدم البرك فهذا لا يفتقر
 بخروج الوقت له من جبره ممكن ولا يفتقر ايضا ان يفتقر بالمعزم على التوك
 اذ لا حكم لغيره على التوك مع خراب الدان واهوان الما بالانفسا ما انشئت
 الوقت وهو ممكن من الحدث عن ممكن من الذين بان يكون متزوجا من شرب الما
 وجرحه الله الا هذا المحكم كخروج الوقت لا يفتقر وهو عن ممكن
 البين وهو لا يحب الله مع التمكن عنهما لكونه ممكن بفتنه العزم على البرك تلو
 تفرم عليه حيث به انما يفتقر من الله بان يفتقر فيها فهو ممكن من الذين والوقت
 حوت الخجعه كان يفتقر لخارج من الله بان يفتقر فيها فهو ممكن من الذين والوقت
 فوض عن ممكن من الحدث هو خجعه اذ لا يفتقر الحدث بالمعزم على التوك
 وضا يفته الله العزم على الخجعه حيث فيها هو ممكن وليس العزم على الخجعه
 وبما هو عقل ولا العزم على الذين مطلقا ولا يفتقر الحدث بالمعزم على التوك
 الا ممكن للفعل ممكن في انفسه عبد العزم على التوك ولو كان معزم ان امد
 جهته لكانت كان يكون ما منة لا حيث قد صار العقل متقدرا وليسته
 فلا حكم للمعزم على الخجعه كان يكون الما بالانفسا وخرجه الله انما يفتقر
 قبل واما كان العزم على الخجعه حيث في البرك لان التوك اذ لا يفتقر له والوقت
 هذا العقل على كماله كان العزم على الذين من في التوك اذ لا يفتقر له والوقت
 وعبث بالانفسا وعبث بالانفسا والوقت الا يكون قوله الله انفسا جبر الله
 فلا يفتقر له والوقت الا يكون قوله الله انفسا جبر الله
 وقلنا نه باض

من اجل انفسا القيد وبعبره لم يمتنع من مع الله بل من اجله و
 اما جبر هذا فلا يتبعه الا جبر الله وهو في الله نفسا وبسبحه بعدد مع
 صوره من حيث يقول انما حقت المطلقة نصي هذه الخجعه واما احوالها
 م حسب كذا في الحكايات وورود واحد من ابن عبيد والمنت من انه يقول
 لوليت انفسا من جبري من لم يكن قد وجبت بها فيضطر الى وجبه واما كذا في
 ابره هو انفسا مطلقا معقول وجوب احوال العقل وقد انشئت العقل انشئت
 به كما يجتنب بلوت وكذا ايا العزم على القيد وهو يستلزم اليقين وجوب
 يقين ولو ما ان احيى كما هو بعد في العقل قبل كماله الذي في الجبر احيى
 كما هو في العلم والاعتبار ان يقول ان كلام الله تعالى في قوله خلت
 ملكا من الذين والعتب فيبد العليم جبر الله ما اجاب القيد الى الجبر ومجاه
 احد لا يطلع ما في مع عوجه الى الخرج بها في قوله تعالى من شاءكم الله
 بعن وهذا ما في الذي قوته والوالد حظه الله حقيقة عن متابعه العلم
 في الجبر ان المركبة مع لا طلاق للممكن وبفرض بين هذا وبين الكمال ما في
 ذلك ضمان في وجوب الكمال ما غنى الممكن بخلاف هذه والاعمال في الجبر
 على مقتضى التقليل بموجب المانع ليس العزم لو كان المركبة نذر اياها لا يفتقر
 الممكن مع عدمه لنسب فينبط وفي الايمان لا يفتقر للممكن في الحب في الحق لا يظ
 ف وعزمه مطلقا سواء كان موقفا ومطلقا ويثبت في بين الكمال مطلقا
 وهو الذي ضرب للفعل وفنا نقضا وفيه بخروج احدهم من كماله
والخجعه ولعله مع الخجعه لا يفتقر الى الخجعه في الوقت محتملها ولو جازت
 من العزم ان يقول هذا لم اصبها من جبري انما عجزا وبسبحه هذا
 عند انما انه لا يظن لا يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 ولو قال انفسا جبر الله لم يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 والمخرج جبر الله انفسا جبر الله لم يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم
 وهو لا يفتقر الى العزم بل العزم بخروج الوقت ملكا والله اعلم

24.0

[illegible]

7
والسوط واحد له
عن السامي في نسخة

وذكر في غير هذا من
عنه كقول ابن السوامي والظاهر
هو الصحيح وان كان ذلك
على ما في بعض النسخ

مسجد و بهی الخلیف مع ولی
السلطان و کان یقصد
تأسیس دکره العنبرین
و بسبب لیسار غلامان
الحاکم فی الدار
الغرض من عمرها

هذا هو الكتاب الذي كان
في يد من كان في يد من كان

عليها يتفقون فان كانت غير بائنه وقبله هي والغير كان التصريح بغيره
 غلا الفرض وضيق الخلق ولا حكم لقولها مع عدم شترها فاستبد به لوقيل
 الخلق مكنون وعان كلف غيرها ولا هو من ان يكون هي المبتدئ به بالشرع
 او الزوج نحو اذ اطلقني فانت بري اذ انثاني فانت طالق ولعله يفتقر الى
 على العن نحو اذ اعطيتني من غير وجهي طالق ونحو اذ انثاني من غير وجهي
 الذي لم يلق فيه وجهي طالق وكلام الازهار ان يشمله ويتصدق انثاني بالشرع
 من الغير نحو اذ اطلقتك وجنتك فانت بري من الدين الذي عليك والله
 اعلم ولوجه بين مخالفة وجهه علا عوص من الغير عقد او القبله نحو من
 جنت طالق على ان منك صلواتي بنهره وقيل لا يجزي ذلك وقيل فاما ان
 الزوج انكسب انما مطلقه من ولفه بنهره طلاقا بابا بالوص من الغير فلا
 ركن وبغيره من عبد الزوج غير طلاق ولا سطر عقد الخلق موت زنا الماتم
 للفرص قبل موت الزوج فيكون المطلق من تركه لورثة الزوج وانما يقبل
 هذا الوصا هي او مات الزوج قبل موت بنهره والله اعلم قوله فان كان
 وعمره عند انقضاء اذ لا فرق بين ان يكون المبتدئ بالشرع الزوج او الزوج
 طلاق ما اختاره تحليله لابي حامد وبوخد منه ايضا صحة الشرط من
 الغير وتعليبه وبوخد ايضا صحة السر من الغير من قوله ولا تلحق الاجا
 زه الا عقد او علامه كذا وبوخد منه لو طلقا طلقا حر وحكم اودها بانه
 يقع الطلاق بخبره كما لو قال اذ اخرجت قبيل وذكر كرم بالله في الا فاده انه
 لا يكون ستر فلا يقع الطلاق بخبره ولا يقيد بالعقد يعني لا يكون خلفا بل
 ترجعها ولا تلحق الاحراز الا عقد ولو عزمها وقيل يكون موقفا من جهة الزوج
 فقط ومن جهته فقط ومن جهتها وبشيخ تولى بطرفه واجد لو كانت ناشرا
 صحيح ان يتولى طلقا نفس على الا اذا اجاز ذلك لغة الخلق وبخبره انشور
 في الموقوف عند الاحراز مطلقا يعني سوا ما موقفا من جهة الزوج او جهتها
 او من جهتها ولا سوا ان لم يردم العقد بها من مهر ونفقة ونحوها وكل ما لم

لها انقضاء

لها انقضاء الى وجب الخلق وكذا تربيته الا ولا يجزي او لاد منها او لغيره
 ونحوها الى سن الاستقلال شواكافا بنين او قد صار وكبارا
 ملكا بالفرص من غيرها جان مطلقا ولو كان الامام له لها بغير العقد كما
 وتوش الجنابات ونحوها ببيع الخلق عليه وله ان يبطلها كذا في عقده واستبد
 وبغيره على الولا هان كان او بخله الناجل كسائر المخاصات يعني
 ولوم تكن النفقة واجزت التربية ونحوها مقبولة لانه يقبل لجهته الكليه
 وهذا نوع من كل يوم الغان بالفرص من مهره قبل ان يتزوج جنابه والجناب
 به وقوت نفقته البضع فخرج الى مهره المثل لانه الواجب في الجنابة
 البضع كالود هبت البكره جنابه كالود عليها يعني فبغ اذن مهر المثل
 بالجنابه في هاتين الفتور بين كل الجنابه على الزوج نفقته قبله
 بالجهت من ظاهر المذهب ان الواجب بالفرص مهر المثل طلقا شواكافا
 الامام بالفرص لهما ان من مهر المثل او اقل في ستره الفرض يلزم بالفرص
 الا قرا من مهر المثل ما لم يلقه والذي يعرفه الوالد يحيط الدم حطامه
 طلقا لم يلق هو الا ولا ما عاينت ما في يدي من الدارهم فانكسبت ان الذي
 في يدها حرهم وقع الخلق ولم يلزم سواها من المقتضى فلا تخرج من مالها
 ما لم تعلق الدارهم الى في يدي فانكسبت لاني في مهر المثل وان انكسبت من
 المايه قبل يلزم توقيبه المايه فقط او يلزم مهر المثل يعني اذ اكد ان مهره او
 يتحقق هو حره من الدارهم اذ اكد ان مهر المثل فقط لانه وان كانت دون
 وفيه ان مهر المثل فبما في بعض الحواشي يلزم المهر من المثل فينظر
 حره وانما يطلب المايه ولو كانت في يدي او في يدي او في يدي
 فعلى ان طلقا عليها او بعد ان يكون الطلاق ترجيحاً او قبل او طلقا لدار
 اهي ونحوها لا تقرب انثاني او انثاني او لولدت او هو على خرافة في مهر
 بخبايه الزوجه عليه والعين لم يبطل الخلق ولم تمت الغرة للزوج وان كان

مهر المثل هو ما عاينت
 ما في يدي من الدارهم
 فانكسبت ان الذي
 في يدها حرهم وقع الخلق
 ولم يلزم سواها من المقتضى
 فلا تخرج من مالها ما لم
 تعلق الدارهم الى في يدي
 فانكسبت لاني في مهر المثل
 وان انكسبت من المايه قبل
 يلزم توقيبه المايه فقط
 او يلزم مهر المثل يعني
 اذ اكد ان مهره او يتحقق
 هو حره من الدارهم اذ اكد
 ان مهر المثل فقط لانه
 وان كانت دون وفيه ان
 مهر المثل فبما في بعض
 الحواشي يلزم المهر من المثل
 فينظر حره وانما يطلب
 المايه ولو كانت في يدي
 او في يدي او في يدي
 فعلى ان طلقا عليها او
 بعد ان يكون الطلاق
 ترجيحاً او قبل او طلقا
 لدار اهي ونحوها لا تقرب
 انثاني او انثاني او لولدت
 او هو على خرافة في مهر
 بخبايه الزوجه عليه
 والعين لم يبطل الخلق
 ولم تمت الغرة للزوج
 وان كان

بجمايه الروح ومع الخلق ايضا وان خرج المومنين الى الدنيا به وخرج الخلق من
 ارضي وقم الطلاق ترجعيا / ولا تغترس في خضرة ما دخل في طبعه ولا
 بالي وطلق واخذه فبشحق ذلك الالف ولا يشق نعمة الالف الا بعد بها
 في المحجب الجليست ونسور بعد كل عقد لانها بعد الطلاق الاول لا يصح في
 لا نفعها فاذا عقد بها فبعد بطل السنون الاول بغير عقاب الطلاق الثاني
 فلا يحد من تجديد نسور بعد العقد ليعتد بالخلق وفي العقد الثاني لا يحد
 يجب لها مثل طلاق منقذه حيث لا يحد في تجديد او لها والمغفور ولو كانت
 طالق انت وطلانه بالت فالت قبلت في نصف الالف او صلت عن طلانه بشف
 الالف لم ينع طلاق هذه على صوره الا انهما رات فالت قبلت ومع الخلق
 ولزمها جميع الالف حيث نالت بالتمسك او اطلقت رات فالت قبلت هي و
 وغنها لزمها خصلتها وطلانه حيث نالت اجازات وكانت بائنه وتجديده
 النكاح والاطلاق القابل له وان فلا نه والله اعلم وكذا لو كانت هي البائنة
 طالق او طلانه بالت فاذا طلقها استحق عليها نصف الالف وان طلق
 طلانه في المجلس استحق الالف من الشايله تجديد الطلاق او اقامه في
 وان نالت من ومنها لزمها حصتها وطلانه حصتها بالاجازة والنسور و
 صدر الشرع والاطلاق الشايله دونها ولو الاستطلاق لا بالت فالت
 صلت واخذه فبذلك الالف لم يصح قولها طلاق وان كانت قبلت الخلق
 واسحق عليها نصف الالف فقط وهو وهي المتيعة وهذا في العقد والمالي
 السنون ولو قاله اني فالت طالق وقد كان يشق عنه المهر قبل ذلك انه
 لا ينع طلاق اتصالا لوم حصول الشرط بسو اعمل الزوج النكاح او جهل كما لو
 ان مات زيدا فالت طالق وكان زيد قد مات قبل ذلك فانه لا طلاق هناك
 سوله نسوا على الزوج ذلك او جهله او ما كانت هي المتيعة بهما الشرط وهذه
 الطورين عن ان يقول ادا طلقني وهي بائنه فالت بزي فيطلق طلاقا للشر

كان ياتي

فيكون
 بعد ذلك
 ما كان
 من
 سجد

كان

ما قدا عليه وبما له يشق عنه ان يزاها اعمل يصح الطلاق خلقا وبزعمها له
 فبذلك ما جعله سمع طه ام مع الطلاق ترجعيا ام يترى بين علم يشق عنه
 وجهله لا يحد من علم بالشرط يكون ترجعيا ومع جهله يكون خلقا وبزعمها
 له فبذلك بباي ساعا ام يترى قوله وهي المتيعة به يعود الى المطر
 وجهله فلو كان هو المتيعة فلا يحد من علم بها ولو كان ترجعيا كسائر النكاح
 وبعد في المص من المات يترى من علم من عليه الغرض من الزوجه
 وغيرها وان كان بعد الخلق في زعمها الخوف وكان موثقا منه وكان الخلق
 عقد امان كان بشرط لم ينع طلاق اتصالا حتى يجد لا ينفذ الغرض من الخلق
 وكان لها اذن وان لم يعرف ان لم يكن لها اذن او اجازة فالت فالت خلقا
 لا يقال اجازة الموانث فاستمر لانها اجازة لان الاجازة هنا لا يشا
 طلق كمالا خلقها وهي محجزة على ما بشرط لم يرض لها الحاكم او الخزانة
 لتسلم ما به ينع الخلق والله اعلم ولو كانت عقد الخلق في خصلتها او في مريض
 غير محفوف ونقل محفوف كان الزوج كسائر الغنم ما
 والاول ان يقال في المات الغرض في الخلق الرجوع قبل القبول
 بالشرط فلو تقاتل الرجوع قبل قبول الزوج لخلقه فبذلك رجوعها
 يكون الطلاق رجعا والله اعلم لا هو فاصح منه الرجوع مطلقا لان
 الرجوع من جهته كالرجوع عن الطلاق وهو لا ينع او ما من جهتها
 ففي العقد صحيح انه رجوع عن مال ولو طلق بعد رجوعها كان ترجعيا
 حسب لا مقتضا للبينونة وفي الشرع لا ينع منها الرجوع ادا شرط لا
 ينع الرجوع عنها بخال او اعق السبب عبده على ما اشق اهل يصح
 رجوعه عن ذلك قبل القبول من العقد كسائر العقود ام لا ينع رجوعه
 كرجوعه الزوج في الخلق ويصح من العقد كرجوعه الزوجه قبل ان يزوج
 ينظر في ذلك في عقد الخلق ونسور طه ان يقول الخلق

بئ

[illegible]

الفاعل الذي يكسبه الويلام يلحق بقوله البلوغ اومر مع كسبه منها
 صاعه نحو ان يقبله بطلعه بطلعه لم تره فها ان وجهه هذا المجلد
 ويكون ملوكا بهذا الوجه حزامه فيفتش الحكام فيقبض عنه فتش
 الصور بين فعل الاول وقوله او في الزمير والحقين ظاهر والنفا
 ش حيثما تحمله لهما في النفاش او طبع كسبه بينهما فقلت وقضت
 فوطيها في نفاش التمهيه او علت باستدخالها منه ثم وضعت في
 طيها في النفاش قوله في قوله يعني في فعل الشرط والنايخ طلاق الا
 تحب املا ليناخ وكذا او فعلته مقسوخه وهي جيله في البطل التزم
 حيث خسر ان حرم عليه بالثله لو فعل الشرط ولا بد لها من قول
 فيقبل بطلعه فترتها من هذه الوجهه فيفتش الحكام ثم شغل الشرط
 في حال الشغل فيقبل بطلعه والله اعلم وكذا ان في الشرط الثاني به الظاهر
 في او ابدال قوله وفي مطلقه او مقسوخه وانما في الشرط لا تقع عليها
 في قوله لا اذ كانت الشرط بغير كمال فان كان الشرط كمالا لم ينعقد الابدال
 للطلب واما الظاهر فلا يبعد من لو ثبتت والما يبعد منه ان في الظاهر
 هو بالبدل والقبيل فبما في الشرط
 او قوله واما لو وجب الفعل او لو كان او لو كان الدخول الحلق
 في كسبه فاشبه فاذ ذكر وجوب الدخول او لم يوجب الدخول فيه وانما
 بوجبه امهر في الكسبه لالفا شد الالدخول كما في ما اما الدخول في الكسبه
 الفاشد فلا اشكال واما الخلو فعلى سرح التعريف لزم باله بالخلو فيه
 لا يوجب العبد وطاهر الا انما فيها فبما تقدم انها لو وجب العلم بشتها من
 الاحكام ولم يذكر الخلو هناك الا لعدم نياج المهر وكذا ظاهر لكن
 هذا الاطلاق كما انما في الفاشد ان يقول انما في قوله والخلو في كسبه
 في الفاشد بمثل بلوغ احكام الخلو في كسبه في قوله والخلو في كسبه
 في فيها كالتن في الوجوب او في كسبه ما كان متعلقا بمسخره

رسم المجلد مع العبد المذنب
الاسم المسمى فيكون من كلام
الله تعالى

الحبيب هذا في النسيبة واما عندنا فكلوا بالاشهرهما انقضت قبل ان
يائيهما الحبيب ذكر مقادير الخوي قوله **حز** الكلصلاه وفي التحقيق لاما هنا
للتخوي وفي الذكره لوقيتها الا في حبيسه الاخرة فنفق اكثر الحبيب واما الا
لذين ملا مقادير الخوي فيها بانفقوا الى العبد قوله ولا ريب ان الحبيب
قلبت ان حبيبها في كل شهر من واما نسيبت بعين الوقت في النسيب
فانها تعقد ثلاثة اشهر على الاشغ في غده الرجعي الرجوع ماله نسيب
العبد ولا ينسب الطلاق الرجعي فتسجد كره او اضاعه او ملكا اخرها
الاخره وفتح غيب وعنت امه وتوذك وتزوج باه قبل هذا
له عليها والاظهار لبدل المنة من ذلك وان اذن فقله غلبت
الظاهر بانها من على الزوجه اذ بهت بول الرجعيه كالماتيه في الن
وجه والظاهر على التحقيق والتحقيق بانها من حاب عندنا ماله
يلتزم ما في لغير ذلك في الرجوع ولو في غده طلاق من نكاح وانفسد
انما عتد في غده والوجه كالماتيه في النكاح في غده فثبت منه ونفسد
المعدن الوفاء وكذا التمسك في غده الفسخ اذا طرأ في العبد بوجه او رضاع
وكون ذلك مع حد من يوم ونحوه سبب الفسخ في غده فثبت كان ذلك
لرجعيه لانها لا تستأنف وانما تستأنف لو رجع من طلق ودك ذلك الرجوع
في غده العبد ففسخ كانها لم تكن ذكره العبد فعلى هذا استأنف اذا رجع من
طلق او فسخ باي وجه اذا لفرق بين الطلاق وغيره خلاف الباطني فانه اذا طلقها
عبد البطل بها باي بان يطلقها خلافاً عن عبد لها قبل انشا عتد لها من طلقها قبل
ان يدخلها فانها لا تستأنف عده من يوم الطلاق الا ضرب بل تبني على العبد الا
ولي ولو ما عليها وهي تحته حتى كسر فلا يحكم لها بطلاقها بعد ان خلاها
ففي خبر جريحه لانها يجب عليها في الظاهر عده كامله وفي الباطن لا يجب وهي
العبد الاولى والى العبد وكذا اجبت عده لها ما انشهر بها عتد لها قبل طلاقها وهي
عليها عتده اشهر لغيره فلا يحكم لها بل متى طلقها انكبت على العبد الاولى ولو طلق

[illegible]

هذا التباين علاماً مضافاً لكان الذي في القيد من شياطين احوال تغيب بها وقد
يغيب من القلب يوم اوعدهم بثلثت غيبه معه وطلعتا قبل ان يدخلا بها فتمت الرقية
فغشا الله اكله وعلى هذا ارد في متايل الحجاب اصره وطلعت طلاقاً بابنا والقيد
واجبه عليها وحاش القلب عليها بقدر يوم من الطلاق اذ بدع حبه من الطلاق
وتينظر اهل المذهب في هذه المستدلو عليه بالبرهان الحجة الثانية وقد
ان عسلت جمع به بها ما عدا اعضاؤه واماعيد استغفها وبقيته لم يشك
معه وطلعتا قبل الدخول في حقها ولو كانت منه في هذه القصة وبرج ان القلب
الاول فقط ولومات الزنى بينهما والحق بدلان الرب وثمة الاخر ولا نقا
الى تحت الوفاء والداعى لطلعتا في حقها خلقا هذه المشقة وهي
بعض خلاكم هذه القضية وانما يغيب ما جاز به بغيرها كس طلعت ابدا
في الحضي والداعى لطلعتا وهي حامل من عقبها فوصفت تحتها
قبل الدخول فبنا هذه واعده فبينها والاسمور في حقها البنا كالتاثير
وان الاستغفار واجب عليها الاستغفار لانه ليس من مباشر اهل المذهب
لان اهل المذهب قالوا ينبغي ان يقال هذه حجة عليها الاستغفار لتعد البنا
وقوله واجب الاستغفار انما هو في بيئتها البنا والمخوط عن الوادي في هذه
وجوب الاستغفار عليها عده كامله من يوم الطلاق لانهم اقاموها مقام
المحلولة اوله لم يحلوا بها كالمحلولة نالوا القيد عليها حسب عقلم طلق
كما قال الله في حقها وكذا في حقها ما كانا وطئ ملكا وامام
عن وكاه وخطبها لثمة مع الموقوف ومع الزوج في كدنا زاد لو كانت
الزوج والخطب حلا ومات الموجود منها قبل وصع الاخر فانه ثبت
ان لا يجب عليها القيد حيث هو المليك وتكون قد نفذ من وجع اصحا
لها ولها في افسر حجة لكل واحد نفقه اذ كل واحد معقوب
فلقاها في الزنا لكل واحد نصف نسوا كان الزنا الزوج والخطب
قد خرجت احد منهما من القيد وغير المدخولتين بهما بعد

[illegible]

[illegible]

ادامان

ط

استمر في حفظه لغاها ووضعه على ونام عليه كالحديث الاستمر في
ضع الجلاء ونام القيد ولا يجوز القيد المالحد الوضوح والخرج من الجلاء الابن
الحر من احر القيد لما ذكر الطلاق فطفا من العار يجوز منها ما هو المطلق
هو الزوج كالموكل الزوج طلاق زوجته غيره فانه ينفق عنه الرجعة ولو دخل
الطلاق وانما يان يقول اما هذه الصورة **فلا يخرج** عن القيد لان
الزوج ولو ملك العبد طلاق زوجته فله ان يطلق من المملك كما تقدم لان
قيد اخرجه من قوله ان يطلق ويحل فيها للملك للطلاق فظاهر العارية انه ينفق
منه الرجعة وليس كذلك وانما زوجة من المملك الطلاق بالاضالة لا ينفق
اخذها فليل اذ ان يقال ولما بنية الطلاق **منع** من خلاف ذلك الرجوع وغيرها
من رخصها او ملك ونجس زنت او نحو ذلك اما لو انبأ معاني حاله واتخذ لم
يُمنع الرجعة ما دامت القيد سواء اخرج في حال القيد او بعد الاسلام ولحق
جوعته في حال **الزوجه** يكون موقوفه اما لو انبأ معاني حاله ولو قنع منه طلاق
فلحقه حكم طلاقه حكم طلاق غيره فينبغي منه الطلاق على انشائه ولا يكون مؤثرا
ولهذا يخص بعض اصحابنا في قوله وصحابة في غيرهما موقوفه والظاهر
ولو طلق العبد زوجته لم ينفق من السيدات بزوجها او لمز العبد طلاقه
وان اكرهه على الفل والواو ونحوه كان رجعه وان اكرهه على العول فليس بحال كراهه
على النكاح فثبت كراهه على الطلاق فلا ينفق لعل الثاني اقرب الالات ينفق
الاكراه كان الطلاق مع القيد ولو طلق من لم ينفق من ولية الرجعة ولو جلاها
عبد كراهه في الحد من القائل المملك كالقيد او ما في حالها اما الجاهل
والكافر فيمكن في انفسا عبد بها انفسا الخبيثة الثالث في اكل لفسلها وفي
حكم غسل القائل بالدهم لعرض او فذل قرأه او نوت لانفسا العبد لا ينفق
بذلك الزوج وهو ينفق استباحة الوطء في حكم الغسل حتى **ذلت** ضلوه اجمل
اثرى كان لا ينفق الى القرب الا بائنه اثرى كان في الجبهة او القين

المشافرة

المطافرة بعد انقضت القيد بحرج اضطر الى البطالة فانتهت لافاقته
الغده بالتيهم ووجوده الماغتيب ذلك ولقد بيده ووجدت الماقتبل الوقت له
حكي له وقافوا في الوقت كذلك على الاصح فبانتقضت القيد ولو وجب اعاده
الخلوه ونكاح بل يجزئ حق الزوج بوجوده الماقتبل الوقت وهو ينال اصل القيد
ولو كان فبانتقض بها زوج اخر قبل وجود المام فوجد الماقتبل الوقت هل يزيل
النكاح وان ارجع الزوج الاول لم يحل له بعد القيد ويكون القيد كزوج
الوقت سابقا ما لم ينفذوا قبل المانع لا المجهنون والمكره الا ان ينقضه
يشترط بالكتابة والرضا له ومن لا خدش بالاشارة او بالوطء مطلقا يعني النكاح
الملاهي وما فيه بانه مشهور مطلقا يعني مع المكره وقده ولو لم يزل
فقل كلوا استبدحت ذكره وهو ثابت وما لم يوافق فقل كلوا استبدحت ذكره
بالوطء ونكاحه ولا مكره فيه في الجملة عليها وما في الخلف فيها ولا يلزم
من الحكم لرفع النكاح وان روي الحكم بعد انقضت القيد ونقضه مشهور
وله بخلافه في حكمه اذا انعقد او ما جاء به في دفعه اذا حطل الشرط
قبل الانقضاء لم يحل الشرط الا بقيد الانقضاء ولا حاكم له والدار على ولو
قيد بها بالغلبة فغيره في حكمه قبل كذا فان كان ما هو معلوم حطوله كذا
جفتك قبل موته او موته او موته او موته وتحت الرجعة لا فان علم
موت زيد فزوجه باطلت الرجعة اذا قل له وان كان بها لا يطع حتى
له خولا جفتك قبل موته او قبل بيعي الفاقلة او نحو ذلك وقت الشر
جفعه حالات ففسخ قبل موته او قبل موته او قبل موته او قبل موته او قبل موته
فوق الرجعة من عند الفقا ولو فرضنا انها بعد انقضت القيد تمها تزوجت قبل
خضول القيد ومعه كان حكمها لا يفسخ حكمه كذا في احوال المفقود
عدم لقي بماله في هذه الصورة اما حكمه كذا في احوال المفقود فغيره
وم زيد وبقيلام القيد قبل خضول القيد ومعه كان حكمه كذا في احوال المفقود
انقضت القيد او لا هل يقع من الزوج حتى ينقض القيد ومعه كان حكمه كذا في احوال المفقود

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

هذا المعنى لم يخرجوا لأن يريدوا أن يطالبوا به منكم للطهارة لم يطالبوا به إلا لطلب العلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ادامہ

اذ كان ظاهر الهم سرّاً والباطن علاناً غير مفقاة فمفقاة وغير مفقاة معهود
 الله تعالى في الوقت كانت على كنهها اي سرّاً او سرّاً وفوقه با
 نصوص الوقت او التكفير على الانشاء بعد الدرس فبقية بقية
 الشريط الا ان مع الشريط في مطلقته او مفقوتها فظاهر وان قيل فان
 كان الشريط على مطلقته كذا كانت مظاهره فالحال في وقوعه على ارض الله
 ان يقول اننا على الظاهر ان يقع عليه كنه الظاهر المتروك في انشاءات فلا يقع
 جلاط ولا ظاهراً في حقه السرير صريحاً كانت مظاهره وانت ما
 نه وتكابه حيث قال في الآية وانت منها او معها والامر على
 هذين احكاماً فبقي مظاهره من واحد غير معين فثبت له المظاهر
 فقه ويرتفع الخلق بكفائه واتحدت على ظاهره كنه الا ان انشاءات
 او لا يقع شئ على الجلاط وما وقع على غير معين كما ذكرنا في التفسير
 تفسيره وما وقع شرطه بالحكم واحد وهو انه مظاهر من واحد غير
 معين يخرج من عليه جميعاً كما ذكرنا في واحد ولعل القول هنا يكون
 الا بالآية في زيد وبني الجراح بعد التفسير فيجب انشاءه فيكون زيد
 هو والد علي بن ابي طالب ولا يتغير بها وذلك لانها
 والله لا يشاء في انشاء مظاهره انشاء الله لم يقع شئ فقلعهما
 لمنه فبقية كانت على كنهها اي ان لم ينشأ الله ظاهراً وقع لانه علمته
 بعدم مظاهره ومعها لا يشاء في خلق الشريط لو كان الا انشاء الله في
 ان لم يات في انشاء الله ظاهراً وقع لان الله لا يشاء وان قيل
 لم ينشأ الله عدم ظاهراً لم يقع شئ لان الله ينشأ عدم ظاهراً
 وقد جعل الشريط انشاء الله عدم الظاهر على خلق الظاهر والظاهر
 حكمة في معلوم وانما هو في ذلك

فانما بهاء و جمال و مزجاء و غلبا و انوار الكبرياء و لم

لعمري
الك سر طاع العظام عدته ما سمعته في غيرها ذوي النظم طوع وعمل راجح وامان مح
وجده واليه في ذلك محامد تراج بعد من شؤره بتشيدها وحسنه من عتق ومن طرية

[illegible][illegible]

ذكره الله تعالى في كتابه الذي فيه ادلوا موت مؤمنه كانت غايته في مقامه
 كما امر غيره من الناس كذره في الزهور وحيث تختبئ مع الغنم ياتوا
 له الى يد اهل الموصى وهي من اخله فان غلبه الجاهل وشج به وعليها
 ذبه كامله من مالها ونصف ذبه على غلبه القائل وان غلبه ونها فتنته
 علاقتها وقل ذبه كامله في ماله والعو له **باب** اذا ما غلبها
 الابد والاولا في غلبه تلك الشئ لا لو امنت ما غلبه القوي فيه الصغير ثابته
 عليه كالنكب ما املوا **باب** غلبها من الذي ينته فها في الحب عليه البينه
 ان هذا هو الذي استوجب من علا حمانه كالحب غلبه القوي المحو فيه **باب**
باب اولي الذكرك الى البلوغ والام بالانثا والحنث الى المولي وهي حيث لا يفتق
 بها حيث لا يلم فان تزوجت حتى يبعها من الخواطر الفان غاب عنها
باب في سماعها حتى يبعها من امة في غلبه **باب** الخاتم ان كان ساقا ومطلعا
 ان كان ذكرا ولا حتى لغز الام من الخواطر المزوجات بعد الاستغلا
 قال الامام سترغ الدين علي بن ابي طالب بعد الاستغلا **باب** الحكم الامم
 بينهن وبين الغصبه والدة اعلم **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه
 الا انهم للانشات وشباب ما من تغلب القوت والكنيا والاخذ والكني
 بالغرايه والنجيب او الملك فان اريد بها كسب لامن المجرم في النكاح قبل
 او غوها قالوا في نفقة الاولاد ونحوهم من شباب ذوب الغش والمالي النكاح
 والناث الملك لا لا ثا والحيوات وجليلها من الكتاب الغريب ينفق ذو شغل
 مستغنه وغوها واما قوله تعالى وجعلها من الكتاب الغريب ينفق ذو شغل
 في النفقة الواجبه بالزوجيه وموله صلى الله عليه واله ويشمل احد مؤمنين
 مائة درهم وفي ما اخذ الله على الكلفين من العيام ما يكملونه واستغلام نرو
 جهن يكمل الله من صلى عن عبد النكاح وموله ما صا كيقون او شترج والاول
 اطهر وفي ذكرك الامام سترغ الدين علي بن ابي طالب **باب** في الغصبه
 حاضر او غايبا حرة او عتيقة وتكون الوجوه على التيقن المجهول ينفق من مالها
 وعلا شرب الغريب لذت الغلبه والمالك ان كان ثابت بتبديده فنفقه زوجته من

في الغصبه
 في الغصبه
 في الغصبه

في الغصبه

كتبته والعايب بقول الحاكم من ماله كسب صهي اولي ذره شمله وقريبه
 لم يثبت عليها **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه
 يستحق ولو شمل لها ما جبه عليه من الاغاث وعق يقب الغلبه لا من له ان
 بطل خيان مخذ او اصره مهاتلن شليا مستند ما مد خوله او غير مد خوله
 صلي لا استغنا **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه
 به بالا خزام شمله وذميه مع ذي او متلخ احوان نكاحها والامام
 ولو كاننا المحدث امة وهما شرب اذا كانت الامه عن طلاق النكاح في وجوب
 نفقه عبد نفق شمله القيد **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه
 خلا نفقه لها اما ينظر ان ان يكون الفتى **باب** في الغصبه **باب** في الغصبه
 العائد بالحكم صهي المقات كذا كغالب يخرج نفق العور يكون نفق شمله
 بالحكم لا ساعدا النفقه كالفقيه بلغت وتنتخب الحاكم والامه تنفق وتنتخب
 بالحكم الفاشقه لعبد الزوج ولوعده كناية والحرة تكنت خلا امره وتنتخب ما
 حكم في هذه الظروف عب نفقه القيد وكذا في الفتى بالحكم او كان الفتى
 لا امر يقتصر للنون ذوب او عيب خلا نفقه لها في عدة الفتى والذوب
 ان سرب الدو حدى الاسلام بعدا وجها عليه او بشل وجها وتنفق هي
 الكفر ولو كان صورا ايضا خب قد خلل وجز اسلامه احد ابويه فله
 لو كانت ايضا صغيرا وتسلم زوجها او شمل اخذ ابويه في اسلامه بعدا
 ليدخلها او يجتونه مد خوله لان حكمها كحل ابويها فموس الذنب ومن
 الذنب ان ترصع صرغها الصغيره وهي لا تجب عليها نفقا ولا صرغا او غلث
 الانفناج بذكر ولو لمع الحشفه بقا ما القيق ففتى ان ينعى الزوج يقب
 الدخول لاجه القيوب المنقذه امة او بقا الكفا او نفق شمله جفا يد كذا
 هي العاشقه له بقبه او بغير كفايه شواكا ان الحاكم او بالامر في ذكرك
 هي المثلله وهو ما غل الكفن وقد دخل بها ولو ضعت او كان الفتى
 من جهة عن كذا كان يرضع امها ان وجته الرصي ملا شفه بعين وقدره

في الغصبه
 في الغصبه
 في الغصبه

في الغصبه
 في الغصبه
 في الغصبه

في الغصبه
 في الغصبه
 في الغصبه

[illegible]

الاحث تفكرت به المرأة فلما لم تجده مؤننه وهذا ايضا في الدنيا والعوا والاله
 على كنهه بنا لصلواتها لعلها تصومها لخاص المده اذ كانت هذه الواجب لان هذا
 على الفهم التي يفتت في الذمه والامر الفهم فادوجه الا ان يحلم هذه الامايب في
 القيد المتكبر وعقده ولعود استعمل اليه قبل الا ولان فقال وجب المتقبل
 بالثوب اذ لم يكن بد من شغلها لاجل الزوج ولو عده اليان وكان الزوج غا
 يا عتد التوبه واغيد الغشور والتوبه فتعود على الاضيق ولا يتبعه الماسي من
 التفقه فتعود فواجبها بالكل الواجب لا يتبعه بل ولا يتبعه المتقبل منها بدني
 تليها له ولو كان من جنس واحد وسعد الماسي بالايه ولا يتبعه المتقبل له اذ
 هي لازمه في عمله مالا يلايق الا بانه فلا يفتخ الا بها في الاضيق ويتقوى
 الفهم بها والالتزام وللغشور والماتزم والزوج في فاستقبل كل من يصح باستيف
 في الذمه ثم رجع قبله لان الفهم والالتزام بالماضي فلا يفتخ الزوج في هو بذلك
 في اسمع فملكها لحد العتق وليتبره ان يشترها او هل يملكه الزوج لحد العتق
 بينها وبين المحل ان يقبضه وهما من جنس واحد بل وعقده ولو اعطاها زائد
 على الواجب في التبر او في القفه لغيره كان مذهب يبره بان يعمل بل يترك او
 او اكلت الا دون كان لا لزوج في بان على الواجب في الغشور وجب لعلها ما
 لا يجعده متعلقه لعلها قد كانت يتولى لغيره او الواجب عليه وسبب يرجع
 عليها بالان وسل لها الواجب وهو الشعي وعقده ان يتلقه الواجب في الغشور والرا
 يب في القفه بل ان الغرض ابحاثه في مقابلة عوض بل يتجمل في رجع به حكره في
 الفقه ويسترحه لا احرم من القهر التلا ولو لم يلق لعلها نعمه مده بل طوله لها
 هبتها لها وقشرت اومات او ماتت فكشور غالبا وبان على قول بالمال او
 ان من المتقبل في نكحت وهما لك ذلك لا يعمل لا ليس يتكلم بالمال او
 ان تصرف فيها بغير النكاح ولو لم يلق فيها وجب عليها بها وعقده فبق
 بغير كاشورها اما لو قبض الكثره فهو واجبها في الدوج عملها شوا المعتمد
 هاعلى محرمه فنهها ما لا يلقى لا تلتف وجب هاعلى وجه نعمها كالمده بالمالها
 للدوج فيكون كشابة الدوج والعقده في التفقه حيث يتجمل بها الا ان المده

الحسين عليه السلام
 في الحديث
 في الحديث

المعرب المحسن طارح علمه تركه الا اذا لم يكن له ما يملكه او ما يملكه
 والحق ان الترك في ما في العريب المحسن كعبره واصحابه على الوب
 من المراء اهل البادية مطلقا وبدا او بعد ١٢ والمراء الذي لاصاحه
 عندهم بفتح الطاء المحسوبه وحذ الصافه طائفة ايام صلح يكون لك
 يلين به وهي من الواحات في المال على هذا حب على الصبر ونحوه
 د الخفق امن اضا فقه الحياكة وهله ان باخذ فلان ما جله مع
 من الحياكة ومطلها وبها كمن الله التي يكون بها ضيفا فيختار
 هل ما من على الدائم على الدخول والخروج الى الحرم يكون الذي وكل
 من هو ليس بضيف فيظهر ما بال النماز هو كمن الزا وقتها او
 ما لثقتا عنه قبله مع ومن دخل حرمه غاب الا ان ما مقبلة وهو لا
 ان نعلم قوله الحق بعد اعلم بلاء انك اواب النفس لم يحفل ان فلا تخ
 م وان حثل لمن يوصله فكل عيب القبل كمال الوفاء بها بلها ان يبعثه
 ما في الغيت وتكون لك غالب الظن وهو كمن القاديب والعبير يوصل الى
 مقبده الطفال قبل موته في الحولين فلو مضت ولم يصل بعدة الا وقد مات او
 مضه ولم يقبل مقبده فلا او قد خسر من الحولين فلا تخرم من ليد
 الا في زيادة وتخرجها في الحق لئلا حل القبول والا في كاختر للذهب
 ان دخول اللين الى المحل منها بمعنى العزم هذه مع ان الملات الرضا على
 ما حل من الامور عجزا عما لا طلاق الرضا لغة وعرفا في
 يقين ان يد الحولين من ما يخرج الولد بالكلية يبقى لوحده يقبل الولد ولم
 خلق وجهه الا بعد يوم او نحو ما ان الله الحولين من تمام عوجه ما لكيله ولو
 الرضا قبل انفسه من الفرح ثبت حكم الرضا على ان وجهه لا يخرج
 جميعه اليه لو فرض وقوعه وليس الذكر والفتاة اذا تميزت الى الذكر او
 لموت على انك والى وجهه ما كوله او غير وتدخل الكا في يقين بها

الحسين

الحسين عليه السلام
 في الحديث
 في الحديث

الحسين في الاصح من حيث اخذ والمخالفات انه يكفي دخول النافقة كالحسن
 كما مر من التحق بلوغها في النافقة بانجاب ونحوه فقتضا ليهما العزم وفاقا
 من لا لا يخرج الرضا في الدين منها فلا تخزم فلو كان قد خذ له بوجه من مات
 واوجرت الدين بغير موته لم تخزم على ما عيب الدين وكذا الوغيب فيبوجه لمعلمه
 في الحولين ما نزلت او جرت لها امرا ليهما لم تخزم عليه هذه المراء الموجهه والله
 اعلم به عده بقى من جنته وهو العا في المقدام ولا غير ما للفتة قبل
 الا ان يخطبها بالتم لم تخزم كونه في العزاة كان مشا وبها وصلوا بالولدين
 ستوا كالتب اللبس بعد ان علمت اخذها واللبس او اللبس ايها الاعاب
 من الاصل وهو في المسمع المتا واه واللبس في اجنح حانف الحنوز وانا
 بجه باض **الحسن** او **الحسن** دخول النافقة او النافقة عقيد من اعترضا
 وهو الاصل على عقيد المصالح واما ما لا لا ففد تخم كونه في النافقة
 او بغير ما ولا وموت اقرب من وقت فكل ما علم ولد من الذي عا قبلها
 والاعلى كمال يعلق على العالم **الحسن** ام بعدها وقد نحو حوزة
 من الحولين فلا تخزم على ما في وقت الا لا قبل الرضا ام لو لم يختم
 ت هل قد خرج من الحولين ام لا فلا قبل المتغير وعلى العلم ولو بانها
 نين التوثر بين قيد تتما في اعلانات الرضا ومع في وقت كذا في شدة كذا
 لكي حثل لللبس هلكا كانت المصرفة في تلك السنة فدخلت القامزة والنافقة
 على الخلاف وهل كالتب الرضا في قباق الحولين ام دراجع عليها واما الا
 بعد ما كبر افا الكلام واحد في انه حكم العزم وليس دخول النافقة و
 يقدمه في ليس بقا في الحولين ام لا

بعض في محرم الحكم ما يتبين من حوان الظهور على المحرم ولو لم يتر
 في انتفع لا انتفع والتوارث وولاية النكاح وشقوا بالعود وحكم في
 الزكوة ونحوها والشهادة عن من منعها في اللبس فانه لا يمنعها الا في

ما راجع الى اصل حانف فكل حانف كمال
 ما راجع الى اصل حانف فكل حانف كمال
 ما راجع الى اصل حانف فكل حانف كمال

وهذا هو الذي كان عليه
 وحده لا يشاركه احد
 ومنه لا يخرج احد
 ومنه لا يخرج احد

والمراد مني اللين من وجهها بكاء او ملل او شبهه حدث بخلقته الذي فيها
 كعاس الغلوت فمن ارتفعته بعد الغلوت الدب البني به الغلب بالاولى كان بها
 لها جفرا اولادها لاختاركم هذا بخلقها بالكلية ولقد جعل في الانبياء بالكلية
 لهم ما هم الام او صغر من غير زوج او ما لك او اياها شبهه وما وضعت
 حور انبسط عن الا والابناء الوضعية بالكلية طرانا من ان يتطعم من الاولاد
 يوضع النوم الاخر منها كان شيئا جلا واخيرا وقد يكون للابوين صغارا من الرضا
 قطع كان نفوذ المراء باللين وقد يكون له اب لا ام او يكون من زوجته او غيرها لا
 يعلو الا حينها ما حسب حكم اللين للزوج فخط وقد يكون على الرضيع ثوبين
 ن وحام ابية وقد يتعدى لا يابض ولا يكون له ام كالترب شغل اثنين
 لرجل في كل اثنين من ابها ما يعلو جفرا لا يفرق في يكون الرضعية ابنا
 له وحده لا من وقد يكون له اب وام وهو لا يفرق وقد يتعدى ابين
 من نشا ولا ينجب لمن ولا لذي اللبن حكم حسب كانت النشال او زوج
 جعن من كل واحد ما لم ينفذ ١١ او شربة ملائمت الحكم له ولا لاروا
 جعن في القايه رضعية ترفع من نشا قد يركب من لبنهن والارامل
 حكم به من الرعا والانشان من صوره الرضا حكم للررضية وضابطه
 يقال واللين وان لا به نشا وضهر او ن ما عا للرضيع ولده قبا و
 ضا عا حكم صاهر اقارب واقارب الرضيع غيره ولده نشا وضاعا حكم
 ههنا لذي اللبن وان لا به لجانب والله اعلم ومن النشاع كاح غيره
 حواه ولا يخلو بها خلوه تحت حجب حسب ما لها سله مما اذع
 ١٠ المهر ونفقته غده والفتحي في المخلوله ١١ ان لا يخلو بها
 خفيه الكبره على القفره والنكاح والنزوه وجهه انشاع النكاح بدلكم
 يجمع عليها الزوج بالمره للمنفور او اها ينيقها مهرها اذا كانت غن
 مبد خوله واما المبد خوله فلا ينيقها مهرها بما ولا يزوج به ثل واحد
 عليها لان شاع يزوج عليها ما لم ينفذ للمنفور ولو كانت الرضا غن الخفيه
 كاحها

والمراد مني اللين من وجهها بكاء او ملل او شبهه حدث بخلقته الذي فيها
 كعاس الغلوت فمن ارتفعته بعد الغلوت الدب البني به الغلب بالاولى كان بها
 لها جفرا اولادها لاختاركم هذا بخلقها بالكلية ولقد جعل في الانبياء بالكلية
 لهم ما هم الام او صغر من غير زوج او ما لك او اياها شبهه وما وضعت
 حور انبسط عن الا والابناء الوضعية بالكلية طرانا من ان يتطعم من الاولاد
 يوضع النوم الاخر منها كان شيئا جلا واخيرا وقد يكون للابوين صغارا من الرضا
 قطع كان نفوذ المراء باللين وقد يكون له اب لا ام او يكون من زوجته او غيرها لا
 يعلو الا حينها ما حسب حكم اللين للزوج فخط وقد يكون على الرضيع ثوبين
 ن وحام ابية وقد يتعدى لا يابض ولا يكون له ام كالترب شغل اثنين
 لرجل في كل اثنين من ابها ما يعلو جفرا لا يفرق في يكون الرضعية ابنا
 له وحده لا من وقد يكون له اب وام وهو لا يفرق وقد يتعدى ابين
 من نشا ولا ينجب لمن ولا لذي اللبن حكم حسب كانت النشال او زوج
 جعن من كل واحد ما لم ينفذ ١١ او شربة ملائمت الحكم له ولا لاروا
 جعن في القايه رضعية ترفع من نشا قد يركب من لبنهن والارامل
 حكم به من الرعا والانشان من صوره الرضا حكم للررضية وضابطه
 يقال واللين وان لا به نشا وضهر او ن ما عا للرضيع ولده قبا و
 ضا عا حكم صاهر اقارب واقارب الرضيع غيره ولده نشا وضاعا حكم
 ههنا لذي اللبن وان لا به لجانب والله اعلم ومن النشاع كاح غيره
 حواه ولا يخلو بها خلوه تحت حجب حسب ما لها سله مما اذع
 ١٠ المهر ونفقته غده والفتحي في المخلوله ١١ ان لا يخلو بها
 خفيه الكبره على القفره والنكاح والنزوه وجهه انشاع النكاح بدلكم
 يجمع عليها الزوج بالمره للمنفور او اها ينيقها مهرها اذا كانت غن
 مبد خوله واما المبد خوله فلا ينيقها مهرها بما ولا يزوج به ثل واحد
 عليها لان شاع يزوج عليها ما لم ينفذ للمنفور ولو كانت الرضا غن الخفيه
 كاحها

والمراد مني اللين من وجهها بكاء او ملل او شبهه حدث بخلقته الذي فيها
 كعاس الغلوت فمن ارتفعته بعد الغلوت الدب البني به الغلب بالاولى كان بها
 لها جفرا اولادها لاختاركم هذا بخلقها بالكلية ولقد جعل في الانبياء بالكلية
 لهم ما هم الام او صغر من غير زوج او ما لك او اياها شبهه وما وضعت
 حور انبسط عن الا والابناء الوضعية بالكلية طرانا من ان يتطعم من الاولاد
 يوضع النوم الاخر منها كان شيئا جلا واخيرا وقد يكون للابوين صغارا من الرضا
 قطع كان نفوذ المراء باللين وقد يكون له اب لا ام او يكون من زوجته او غيرها لا
 يعلو الا حينها ما حسب حكم اللين للزوج فخط وقد يكون على الرضيع ثوبين
 ن وحام ابية وقد يتعدى لا يابض ولا يكون له ام كالترب شغل اثنين
 لرجل في كل اثنين من ابها ما يعلو جفرا لا يفرق في يكون الرضعية ابنا
 له وحده لا من وقد يكون له اب وام وهو لا يفرق وقد يتعدى ابين
 من نشا ولا ينجب لمن ولا لذي اللبن حكم حسب كانت النشال او زوج
 جعن من كل واحد ما لم ينفذ ١١ او شربة ملائمت الحكم له ولا لاروا
 جعن في القايه رضعية ترفع من نشا قد يركب من لبنهن والارامل
 حكم به من الرعا والانشان من صوره الرضا حكم للررضية وضابطه
 يقال واللين وان لا به نشا وضهر او ن ما عا للرضيع ولده قبا و
 ضا عا حكم صاهر اقارب واقارب الرضيع غيره ولده نشا وضاعا حكم
 ههنا لذي اللبن وان لا به لجانب والله اعلم ومن النشاع كاح غيره
 حواه ولا يخلو بها خلوه تحت حجب حسب ما لها سله مما اذع
 ١٠ المهر ونفقته غده والفتحي في المخلوله ١١ ان لا يخلو بها
 خفيه الكبره على القفره والنكاح والنزوه وجهه انشاع النكاح بدلكم
 يجمع عليها الزوج بالمره للمنفور او اها ينيقها مهرها اذا كانت غن
 مبد خوله واما المبد خوله فلا ينيقها مهرها بما ولا يزوج به ثل واحد
 عليها لان شاع يزوج عليها ما لم ينفذ للمنفور ولو كانت الرضا غن الخفيه
 كاحها

على نقصها لانه المكون احسنه بيت عليها وارتفعت منها من جهل
 الانشاع خاضل لا تمل يحفل انشاع الناب وهو الاحكام ليقال بوجهاهم
 الضعيفه على نيتها متكون جاهله محتمه لانه يقال اما عاد الى النشر وليس اشيا
 والله اعلم وانما حسب علم اقرب له ولو يملح ان يكون موافق فيبقى في محله
 علم الاما على ان الشهاده ملايه فيها من التفضيل ويقال هل المهر وجبت له
 يشترط المهر ام لا ويقل منه ولو شتره بعد ذلك ما يحلله غير ان يقول وضع الثوب
 بعد الحولين لاشهاد اذ كان من الثوب الذي يتعدى وانه ينفق في الثوب مطلقا
 وقد قالوا في الولا مطلقا لانما يشره له بما صفا بعده قبل نفقته وجب ان يشره
 لنظر الغالب في الثوب انما احد في حق الزوج صل العقب ويغيره وفي حق المراء
 قبل العقب واما بعد العقب فلا تعلق بطنها لان فيه اربابا شرع غيرها ولغا لثبت
 لها تجليفه اذا جعت عليه انه يظن الرضا او يظن قد نها في حقها ذلك امان
 نقاد فاعلا لا ضاع يختلف فيه ونشأ جزا فلا بد من الحكم في الثوب
 فيبطل خضا من الزوج الكاكة ملو رجعت الى نفسها ويصح ان جوعتها كرجس
 عنها في صوره الزوجه كما تقدم واستحقاق الحنفوف وكما تزوجها الى نفسه بقدرها
 وفي الدرهم ونحوها ولم يبق منه الرجوع بعد الا في ان لا اقرب من يتبطل خفه
 فلم يبق ان ينيق عنه واقربا هالم يتبطل حق الزوج عنها ما يوجب نقاشا
 عنها في الاقربا به وجبت ضيق رجوعها بسحق عليه لقول الله اعلم ان في المهر من
 ١١

كتاب البيوع

في موضع الاخر انما انشاع البيوع يحسنه بئس ينجس وليس ما شتره ولا ينفسهم
 والابتاع على الشراعه بالبيع لا يبيع على كسب ولا يبيع على كسب ولا يبيع
 بفالك هو ليجاب الى اخوه لانه جعل بغير الشتر ما يشره الماهبه وقوله
 في الشتر في شتره ويا البيع التي لا يبيع بها ما يشره ما من الشتر بما
 هو للفقير ومنها ما هو للنفوذ الخفيف مع كونه متجربا كالنقد
 والمجنون المميز فيبيع بغير علم باذن او الامان واما النكاح
 المميز فينفذ غنقه لغين التكرار فلا يبيع غنقه المكره بغير علم

والمراد مني اللين من وجهها بكاء او ملل او شبهه حدث بخلقته الذي فيها
 كعاس الغلوت فمن ارتفعته بعد الغلوت الدب البني به الغلب بالاولى كان بها
 لها جفرا اولادها لاختاركم هذا بخلقها بالكلية ولقد جعل في الانبياء بالكلية
 لهم ما هم الام او صغر من غير زوج او ما لك او اياها شبهه وما وضعت
 حور انبسط عن الا والابناء الوضعية بالكلية طرانا من ان يتطعم من الاولاد
 يوضع النوم الاخر منها كان شيئا جلا واخيرا وقد يكون للابوين صغارا من الرضا
 قطع كان نفوذ المراء باللين وقد يكون له اب لا ام او يكون من زوجته او غيرها لا
 يعلو الا حينها ما حسب حكم اللين للزوج فخط وقد يكون على الرضيع ثوبين
 ن وحام ابية وقد يتعدى لا يابض ولا يكون له ام كالترب شغل اثنين
 لرجل في كل اثنين من ابها ما يعلو جفرا لا يفرق في يكون الرضعية ابنا
 له وحده لا من وقد يكون له اب وام وهو لا يفرق وقد يتعدى ابين
 من نشا ولا ينجب لمن ولا لذي اللبن حكم حسب كانت النشال او زوج
 جعن من كل واحد ما لم ينفذ ١١ او شربة ملائمت الحكم له ولا لاروا
 جعن في القايه رضعية ترفع من نشا قد يركب من لبنهن والارامل
 حكم به من الرعا والانشان من صوره الرضا حكم للررضية وضابطه
 يقال واللين وان لا به نشا وضهر او ن ما عا للرضيع ولده قبا و
 ضا عا حكم صاهر اقارب واقارب الرضيع غيره ولده نشا وضاعا حكم
 ههنا لذي اللبن وان لا به لجانب والله اعلم ومن النشاع كاح غيره
 حواه ولا يخلو بها خلوه تحت حجب حسب ما لها سله مما اذع
 ١٠ المهر ونفقته غده والفتحي في المخلوله ١١ ان لا يخلو بها
 خفيه الكبره على القفره والنكاح والنزوه وجهه انشاع النكاح بدلكم
 يجمع عليها الزوج بالمره للمنفور او اها ينيقها مهرها اذا كانت غن
 مبد خوله واما المبد خوله فلا ينيقها مهرها بما ولا يزوج به ثل واحد
 عليها لان شاع يزوج عليها ما لم ينفذ للمنفور ولو كانت الرضا غن الخفيه
 كاحها

قدومه ما يملك ولا يصح ملكها من الاصل كما هو الظاهر في الجائز ونحوها فقدم فخذ
 منها لخدم الملك الاول فقدم فخذها ما لو كان ينتفع به ما له قيمه فبفتح
 البع خاضع الخاف او ما دل الى النسخ كالتبذير ففتح البان وكذا الدخ
 ع بعد بانه ولو كان لا ينتفع في الحال اخذها بغيره مبدعه معلومه بفتح فيها
 وان لم يتخذ فيها والى مبدعه معلومه يتخذ فحاشا وفيها اولى واكثر
 خلال الحرم ما منعه حرام فلا يفتح ولا يجوز ان كان المأوى ولو اخذها اليك
 ها او يوفدها لان اخذها بغيرك ها ففتح البيع

وهذا هو
 والله اعلم

هذا هو
 والله اعلم

والله اعلم بحكمه **والتضييق** على ملك الجاني والمسمى او المبيع وغير
 المشتري لاسع حمله بالبيع ولا يفتح
 والماجر **استرجل** مطلقا فان باعته من غير اشتريك فوفت على تركها المشتري
 المبيع ما وجد فيه بالظن كان لا يوجب بالظن كان يكون ان أرض المشتري
 او شترط البنا مبدعه معلومه او جزء العرفه لا يفتح المبيع ولا يفتح على
 الشريك قبل والحيله وسع الحيا من على اصل المذهب ان يبيع المزدحم
 الكل وينذر المبيع على مشتري الاطول بالذوق وغيره جميعا من
 هذا احراز التضرر ويطلب بالفضل وبها المشتري خبات الذويه والعيوب
 بقي جله مشاهيره وهو ظاهر او في حكم المشاهيره كما يكون في كل من خاضع
 بقي ما يندب بالحبوب والافضل او عدها كما كان
 او درعا كالنوب ودرار من غير ما بقي من غير ذكره كغيره كغيره
 كل هذه الجمله كذا هي من ان الاحوال التيها او ترجها فيقول
 فيلحقه الحكم اشتراكا ومقتضا هذه الشيا بان هذا النوب وهذه النما
 ن الاهداء المبركة وتحت ذلك فانه يجوز ان ياتي
 فليحتو هذه الزمانه انما لا تخاف ما وبخارها في ذلك منهم معلومه
 لابي المستوي فلا يفتح بيع المبره الا ماله وجزءه كغيره
 هو نوب الفوف بين هذا او سبيع مبدعه المبره اما لو كان هذا مقسرا
 مبدعه ما به فلتعلم يصح ذلك جزافا **لغا** بعد او المشتري
 خديه او حادته ما به كذا او ما به كل كذا او هو في المبيع
 مع اكتشاف الزيادة والتقصا وهذا يتجمل هذه مثل عكس على كذا
 ما من

في الاختلاف في المختلف مطلقا اما الاولين فلا تنقولا الزيادة والنقص

هذا هو
 والله اعلم

و لا
فان وجدنا في
الكتاب ما هو
منه

والله اعلم بالصواب

وادلم بذكر العيون المذكور فيها ووجه العقاد في الزيادة مع الاختلاف ظاهر
 اذ يحتل السجائر فيما يزاد المشتري هل من الضمان او من الكفاية وما جئنا
 انكتب النقص من وجه العقاد فيه شكاً في الاستسكان او الاستحسان حيث قال
 يكن اذ من النقص والكفاية واحداً واما ما لا الامام في علمه ونسبه
 فليس منصوصاً لوجه العقاد مع النقص واجيب بانه يوجب اقله
 من دون المشتري لو كان الفاضل موجوداً كان من الكفاية وفي هذا التسقف
 واجمالاً في الزيادة من انا حين فقه جعلوا الزيادة ونقصانه ضفة
 فانهم المشتري الخبر مع النقص من الضم في الضم والنقص من الضم
 الكلي وفي الزيادة اخذنا بالثبوت والتمسك ولا شيء عليه لاجل انها زيادة
 ضفة وقد ذكرنا وصل هذا او مسئلة الخزن كما شباه في ان الفاضل
 في زيادة ونقصان يكون مخالفة ضفة
 والضفة على ان في وطافه انه باحد لزيادة ونقصان واما في القلب بل
 القلب الاول يكن او مقدراً **امير في المنة** وهو يقال
 بين من البائع ثم اوقع عليه الحق فلا مقابله بقض من ثمنه وذكركا
 هو اما سدي البائع من البيع والبيع من البيع
 بل معن جمع منه عشر ارب من هذه او من المشتري ويكون كثر
 في المتاع او في البائع ففسد البيع لانه اعز
 والمعدم يرضى على ما كان يرضى فانه جعل البائع فيه ذكر في البيع
 او كل له اياه **مجموع** ما يلحقه المبيع وقوله اذ انتمت وكل
 الوساو وهذه حبيب فاذ ان يقول احد عكس من هذه الضمة كل
 على بل هو على ثمانية او اربى وارجعها معه بفتح في بيعها والحق
 واذ فوا من الاسم ما دخل بها في المبيع اذ هو البائع ولو خرج من

[illegible][illegible][illegible]

عند
القاء إلى
عند التمسك
وإذا لم
تجد في قوله
من آثارها
هو الذي
لغة العرب
المسوق
يخرج من حال
في صيغة
والدور

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من التبريد إذا حال له طول الليل بحيث منك هذا التبريد على أنه ما به طول
ما به طولهم وأكل ما به طولهم على أن الفقد منك من التبريد الذي يتغير عنه
وزن التبريد وكتاب الطرّف وقد عرفت وزن الطرّف في ذلك إذا حال
له ما أن الكسب فقلنا أن وزن الطرّف عنده أن الطرّف والتبريد ما به
طول خالصه من التبريد عنده وزنه قد نزلت وزن الطرّف ما خالها
به بتسعين ونحو ذلك في أقل وأكثر ولو قال بحت منك هذا التبريد الذي
ي في الطرّف على أنه ما به طول ما به طولهم واسقطت عنك لاجل
الطرّف حشده جزاهم فقط وقطبه وأن التبريد لا يبرّد إلا ما به على التبريد
على ما به ولا عاصبه البائع ما تفقّد على أن لا يأخذ ما به به بإدخاله
وتفقا بما به فتد القصد أن نفع موجهه ولا ضحّه ذلك وهو نفع
أنه القصد ما به قولهم لا تبعد القصد إلا الشراط المعارفة له وما
لا شراط قلنا قوله واشتبطت منك لاجل الطرّف حشده جزاهم فقط في
الشراط مع القصد ما بالعد منك هذا التبريد على أنه ما به طول بطرّف
ما به واسطت عنك فيه حشده الطرّف فتد لهما التبريد لا اختلاف في القيمة
وأن قال بحت منك هذا التبريد على أنه ما به طول بطرّف ما به طولهم و
اشتبطت عنك حشده جزاهم لاجل الطرّف فتد لهما التبريد لا اختلاف في القيمة
لا يبرّد إلا ما به وزن الطرّف في وزن المبيع فقلنا بحت منك هذا التبريد
على أنه ما به طول ما به طولهم ما به طولهم ولولم يعلم أن ما به
الحال لم يدخل مع المبيع وزنه عنده

و تکرار شود
در کتابخانه

فذلك قد صحح ادلت عليه في هذا الباب حيث خذته لفيض الفنى على الدهن
 ملاذ الفلح كان من مال البائع لا المسمى لا يصح منه ان يهتبه قبل قبضه
 لا من البايعة ولا من غيره والله اعلم ان كان المزارع ان البايعة شرطت
 بيعها في يده لا هنا في دين آخر غير الفنى وقد استوفى الفنى فهذا البيع
 صحيح لكنه ليس كلام الكثران وكذا اذا كانت المزايدات البايعة شرطت
 ان يبيعا البيعة في يده مده مخلوطة او يخلو له لا لقبض الفنى فان هنا
 يرفق موجب الحقبة فيقتضى ان يبيعا او ما مده مخلوطة
 فيقتضى شرطه من البايعة او المشتري والله اعلم
 في بيع البيعة مع تخليفه بعد الشرط لتفنيته حارة المشتري الى
 ذلك الوقت فلم يفيض جهاله ولا يقع موجب له والوجه ان يبيعه امر به
 المسئلة للمذهب عن متناجيه كما هو معنى الكثران وتثبت التفتت في بيع هذا الجاه
 وانما هو المزارع المشتري بخلاف الشرط والله اعلم وليس هناك حقيقة اذا لم يفرق بين
 متناجيه لعدم ملا الوقت المحدث لا يبا والما يقتضى العقد في الوقت ولم يخل
 وكما هو كالتفتت الخلق على شرط ملاصع المتناجيه او اذا فتحة الشرط
 في الزاوية او نحو ذلك لم يفرق شرط بين بيعه ويقتضى في بيعه بالمتعلق له بالعقد
 اما قوله ونحوها ما نهى عنه كالكثرة الضور في التحقيق ليست من باب البايعة لان
 المزايدات الشرطية وكثرة الضور لم يكن المتناجيه فيها لاجل شرطه والله اعلم
 حتى ما واخلطه في المستقبل والاولى
 قالوا على كلام الان هذا لا يتحمل قول ما مده وهو غير احتمال لمول
 عطا هو وما لمول ما نهى فلا احتمال لانه ما لم يفرق بين خطه على تقديره المولى
 لا ينفقون الذوات في الخطا كثرها بالوفا واذ لم يفرق الوفا لم يفرق الخط ولا يفرق
 اذ الرجوع في بيعه على وقوع الخط كما هو ظاهر فاصوب الروايات التي والله
 التما والزيادة ومنه اجتزأون في بيع الفناجيل في متفق الجنتين والاولاد
 باجده لا حل للنساء وبيع متفق الجنتين والتفتت بين فقهائنا وقد رجعت الشبهة
 على

عليها هذا فقه ائمة شافعية ثم في المثل مثل احمد ابو
 لا يفرق بين البايعة والبايع كالتفتت والتفتت اذ لم يفرق بين البايعة والبايع
 هما وتفتت في بيعه بالذهب والفضة واعتبار في البايعة
 منقوص بالمثل في بيعه بالذهب والفضة واعتبار في البايعة
 ومفهوم هذا المثل قول المعنى في الزاوية والفتن والفتن الذي لم يفرق
 اخذها كمال والاخر بوزن انه يجوز التفتت في البايعة والفتن الذي لم يفرق
 لان الزاوية يقول الى الكيل وان وزن علف البزج يحسمه مكبلا وموزن
 فاذا قد صدرت عنه التفتت بالوزن فلا يجوز الى الكيل والنشأ في الفنا
 فان اذ هو عليم في الكيل لالا فرق على التفتت مع الوجود والمثل
 فلا نقض سوى انفق الجنتين كبقي فمشت بين موجود البايعة في الملك او
 من ش يجلين او نحو ذلك مع وجود الجنتين في الملك وفيه ما يبيع به البايعة
 يجوز ولو افرقا قبل التفتت في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 من عدم نقض البايعة والفتن في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 وهذا حقيقة الابناء والكيل وما لا يفرق بين البايعة والفتن في البايعة
 في البايعة والفتن في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 ان يفرق بين البايعة والفتن في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 ليجوز مع التفتت بالتفتت في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 عقيدة كاستجاب في دعواه خال الاجتهاد في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 والحلول وتبين التفتت في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 ليقضه وهذا لما يقتضيه في بيع التفتت بالتفتت في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 في الملك فلا يفتقر فيه الى الخلاء
 اجناس وفي حيوان والفتن في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز
 والفتن في البايعة مع عدم اخذها لا يجوز

[illegible]

لاجلان شرفه في الورقة
اختلوا في التبيين حاله واخذه
كالولي والوكيل والتوكيل والمضارب ولا سمع هذه العقبة الا باحانه الولي
لمصلحة واجاز له الموكل والسيد والمالك مطلقا فلو تضمن الولي بعض فاختص
ثم بلغ الضمي ضمة ان يجز ذلك وكذا الوتشر الضمي يقتضيه ثم بلغ ملاءمة
فقدية تصرفه حسب فرض صحة اجازته للعقب المضارب فانه يقتضي منه اجازة
عقبه منتهى ما لو تضمن الولي بعضا ولا ملاءمة كحال العقبة بياض وشراكم بقيد
عده فخطب المصلحة التي يقتضي معها التشرع هل يقتضي من الولي اجازة ذلك
العقب لا تلتزم في المانع من الاجازة الا بقرينة ذلك ادلا مائة وهذا يتم
حيث بان مقتضى حاله لذلك واما لوباع باعهم مع العمل وعدم المقام فانه يقتضي
لان ذلك خيانته فان كان ممن ولا يثبت عليه يعود بجره الولي به صحة منه
اجازة ذلك العقبة المتشعبة بعد عود ولا يثبت بانو به وان كان ممن لا يقتضي
ولا يثبت الا بتقديره فلا يقتضي ان يجزها لا بعد التجدد والمراعاة وحل الاثر
انما لا يقتضي الاجازة مطلقا لان العقبة من اضلع من صحتها ولو عود
ولو على اجازة الموقوف وذلك الجرح
واشترافه في الولي بغير فاختص لم مان الولي قبل الاجازة بطل العقبة
ولم يورث الاجازة وكذا الوتشر الضمي يقتضيه وباع بغير فاختص لم مان
هو او يثبت قبل الاجازة بطل العقبة ولم يورث الاجازة وكذا الوتشر الضمي
تضمنه وكذا بغير لم يورث الحاصل بل بطل العقبة الموقوف في جميع هذه
وقل اما اذا كانت الموقوف بالعين هو الضمي فنته وفضولي ومات وادع على
انه فان للضمي ان يجز ذلك العقبة فطالبه فينتظر
راكي ولو حاضر اوله ومراكي رتبة غيره من وظاهر الغريم فهو حذر الزاد
به في المصلحة واما ما راى من التسلل والترف وسائر الآثام فاما
الملكيات التي لا يثبت فيها خيار الزوال في حق من حوّل

مسألة الجاني في السرقة
مسألة الجاني في السرقة
مسألة الجاني في السرقة

فيلزم فيه وكذا لو كان موجزا على غيره لم ينتج الاحتار. وغيبه
تلبه عاقيب علم منه الاجرة او طربت الامة المترجعة النبي عليه
بنيته وكذا الكثرة اما الاقلية فان كانت ما شمله العقب منع لها
الرد كما تقدم وان كانت عما دله بعد العقب ردها مع البقاء وصحتها
ان لم يرد. والمشرعي في
تجوزها الا لا على المذنبين ونص في
وهو الظن للعقب وهو لا ينفذ الموقوف من
في البيع جبره او بغيره حيث ظهرت الاثبات فيه خيرا
عن العقب وهو غير البايع والمشتري
بمعنى ان احد المتعاقدين اذا شرط اختيار لا جنسي
البيان للجامل والمجقول له معا وكل الوكيل البايع والاشراكل
الموكل ملون وكل اخذها حمل البيان المستلزم للمجقول به
ولا ينفذ الجامل وان كان الوكيل حمل البيان لا جنسي بغيره
فعل والله اعلم ان من الجامل على نفسه ان لا جنسي الحق
له فقط والجامل لا خيار له فان الرضا والفتنة خيرين كون الحق
له لا الجامل على ان ما لو لم يله الماسخي والمقننه يكون
حمل البايع البيان للمشتري او العكس فان الجامل في هذه القوة لا يكون
له خيار سوى قاله لك الخيار او قاله لك الخيار والى
ولهذا قلنا الا لا جنسي عن العقب وهو غير البايع والمشتري وكل
في ذلك كتمان مسخرين الا ان يوافقا وهو من له الخيار
معا البطلان انه يوافق البايع من جهة ويكون موافقا للرضا ولا يوافق
عنه ولو كان الرضا للبايع واشترى جبريا وان اخذها دون العقد
وكان الجاني خيارا له وولاه عطلت يفي تواتر اخذ المتعاقدين شرطها

الافتقار

من لفتته اوله ووجهه ووجهه مسحه المجقول له اذ اذات الجامل هو
لوكل فيبطل خيار المجقول له لانه كالكل فيبطل العقد من جهة المبت
واذا مالومات المجقول له فلا يبطل خيار الجامل على الاصح الا ان يكون الجا
غل منزلا ولا خيار لنفسه واما هو للمجقول له فقط فانه وهذه الص
نه يبطل الخيار لانه
معي استقبا لخلق المجمل علم خبير وجهه الاخر على ان الفتنة فان فيه
ابطال الحق الاخر من امضا البيع واخذ من وجهه وعمل كتاب او
ل وسواك الخيار لهما ولا اخذها فان الفتنة لا يقع الا في وجهه
الاخر ولو فتنة في وجهه الاخر لا عليه فلا يملك الفتنة فلو امضا ذلك
صحيح ولو منه البايع وحيث الخيار للبايع والمشتري وبيع اخذها
مات الثاني قبل العلم بالفتنة ولا بد ان يجدد العتق بالفتنة قبل من بيع
الخيار ولو منعت المدة ولم يجدد الفتنة فانه يفسد البايع الذي يرد
لوزنه وان كان البايع البايع لم مات البايع قبل علمه بالفتنة
ان الفتنة المشتري مات البايع قبل علمه بالفتنة من المشتري
وكذا لو كان المجقول لنفسه والبيع ابطل خياره
تسلمت الفتنة يبطل الخيار ان لم يبطل ان يؤذن له بالا
ة الخيار لم يبطل خياره به والفتنة الفتنة والوفا مطلقا
علم ان الوفاة وعقوبها هي التي فيها الخيار ان لم لا وكذا انفتق
وخو فانه يكون فتنة او امضا لوجبه
الفتنة فتنة ان يكون البايع هو الموكل لا ان يكون في وجه
او علمه كما قدم في الفتنة فتنة هذا احد اركان الخيار
ثم ينظر في البايع فان بخره يكون فتنة لكنه لا يفسد
المشتري جبريا فتعلم وقع الفتنة فيفتن لك الفتنة فان يوم

بني

علم

مسألة الجاني في السرقة

مسألة الجاني في السرقة

مسألة الجاني في السرقة

مسألة الجاني في السرقة

مسألة الجاني في السرقة

بالتسليم وان يظنوا البايع للاحد من هذين الجانبين بطلان التسليم والنقص
وانتفىوا الملك للبشرى وبطلوه ما في ذلك ولا يفي الجاهل بالثبات
على ما في المدة والافاق البيع **فصل في زواج الجاهل** يعني المدة وبطلانها
عند انتفاءها لا بالجنون والناهم والتعاظمه واسماها في بطلانها
المدة ولو كان نوال عقله كسائر الناس له وانما يعنى خيبه المدة
له من جهته **فصل في بعض الثمن** الا ان يبطل الشفعة بقدر الثمن ولو اراد البيع
فان نفسه وانفرد الجاهل بعقله من بطلانها خيبه بطل
من نفسه وانفرد الجاهل بالزعم وخيبه بشرى العقد نفسه لا بيب
الثمن ولو كان المتبع شفعاً من الزعم وخيبه بشرى العقد نفسه لا بيب
له الا بخلاف الشفعة فقط وان شرطه وكذا ان يفتقر الدائم حينئذ الى
وجهه او اشتد من وجهها وانفرد المشتري الجاهل ولا يبطل الا بطل
دوام الجاهل لم يجد الدائم الا بغيره **فصل في بيعه** والمرد الجاهل
يعنى القبض الثاني من ماله ولو جاز له البايع وبشرى المشتري ولو قال
المشتري في بيعه جعلت الجاهل بالمال من جهته ولا خيار له وانما تنبذ
الاحكام والابا ففرض والمرد بغيره منقول العقد حسب الجاهل البايع
اولها والمبيع يتم المشتري حيث كان فانزالت الشفعة العبد لو كان بغيره
المعبد فلما يظن ان رد بوجه الثمن مخيبه **فصل في** مردوا حق الجاهل ولم
يبشع ولا يظن ذلك المتاحه كسائر الثمن فان الوالي مردوا حق الجاهل ولم
يكن الوالي قد امسك ولا يفسخه فيما ربا في ولو قد مضت المدة ولم يرد
عنه ولو خالف **فصل في الاحكام** وهو الكمال والجهل في
قوس والتدبير كذلك والنقصه والارث او القبول بها **فصل في** مردوا
انهم يبيعون **فصل في** مردوا حق الجاهل بغيره المدة
مردوم يبيعون به قيمه ما انتصف به عن قيمه جفته التسليم لهما ردوا
على او

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

خلية ويعبر الخلية ان بعد خلية
ن توراها لا يخفى زوال الجيب وبقائه ما قبل الخلية فيقضيها ان لا يثبت

٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

كانت اولى الحجج لها تسلي
التي لا تخرج من المذهب بالشرع في جعله من البطالة ابطال المصلحة
الشرع وفي اجد كل خصلة تفرب الشريعة
مكتسبة بغير اوباقين او مسدك ويحصى لاله من جهته او القاسم
من شئ ليس له او ما لم اذخره الاخر ما فعله الاول والاول
الانقضاء وتبين ان العلم الشرعي في النفس فيه لتفصيل ذكره من طه
ولانه من طاركي والاصفاة من والطاير من جملة الانبياء
في البعث واما لو اختلف الوجه بان يكون للمبايع والشرعي من جهة
القرار بالشرع نعم من اولا في ووجهه للمبايع والشرعي في جهة
بوجهها الشخص واحد فلعله يصح ذلك فان امضى عن وجهه واستدل
المشرك وان فسخ ظاهره وان للمبايع واخذ جاز في الفسخ وان يكون في
وجه الفسخ وان امضى من جهة احدها فلعله يصح ويبطل الوجه
الاخر اما يضي عنه ويظهر الشرعي او يبيح فيكون للمبايع والمبايع في القيد

[illegible]

٢
 فلو ان لم يجرى
 بغير حجة او ارض
 بل في المشرق
 فلو جازوا بلاد
 حجاز او بلاد
 مصر
 فلو ان لم يجرى
 بغير حجة او ارض
 بل في المشرق
 فلو جازوا بلاد
 حجاز او بلاد
 مصر

[illegible]

ما هي وجع الحبل ينشئ البيع وامان المدين قبل حل كل ولا
 البر والاسلاف فقط له حكمها ان لم يند عليه اخذها والمدين
 الذي لا يخرج فانها على المشتري ان اذ غناه والاعقبت المال وفي
 حكم القرض والمنكح بالانحراف الذي له في الحيوان وهو يتولى
 ويعقرون انه لم يلقه يكون المشتري وجع الحبل خمسة واربعة
 شاقق ومن التفت ولو غنى الحيوان قبل التسليم التافد كلان
 اذ يضره كالتلف يبيط البيع امال ان لا القيد المبيع قبل التسليم
 التافد على كون حكمه حكم القرض عندها طلب كلب او يكون غمها
 فيثبت الفسخ وان غمها باقية من الحيوان المشتري بين
 الزمها احد الباقى يحقنه من القرض والارثس وبين الفسخ لاجل
 القيد وفي شرح الفسخ ومنه في بعلين متنازع انه اذا خد الباقى يحقنه
 من القرض على ما كان يكون في فري النخل عشري وفيه تمام
 الاجتماع شته عشر وفيه هذا الجواب فيه لا تفاوتها سته
 فهو نقصان لا تفاوت في بيع القيمة فينقص لدل ترك القرض
 ذلك من القول والمرد قوله والفسخ بغيره
 اي مذكور بفسخته او فسخه لانه اذا ارجع الفسخ المحقق منه
 ما يبيع بخرقه وفسخه في الخلف ففسخه لخالقه شواك
 المتأمنه في الفسخ او التفرغ او الفسخ او في معظم المقنود ولو
 ان المكشوف اعلم اذا كانت النظر الى الفسخ او ان كانه يثبت له
 الحيازة ولا حيازة للبايع وهو محل فسخه اربع مسائل مع الاش
 له وعدم الشرط في فسخه مع الاش
 مع معظم المقنود كونه على انها امه فالكشف قبل وقضه الو
 با واهذه الغنم على انها فاقا فانكشفت كما ش وقضه السابق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا مع التباين مع المفسر مع
هذا مع التباين مع المفسر مع
هذا مع التباين مع المفسر مع

فقد قيل الخلف ولو كانت الخلفه اياها في الصفه لان هذه الخلفه
في الصفه ناقصه المقصود والغرض بالكلية ما شئت الخلفه في
الجنس سواء علم او جهل كما الخلفه في الجنس لعل وله علم بعد
الصفه مطلقا بقوله اليها والى مخالفه مع علم المقصود الى الاول باء
لنفاذ والى الثانيه بالصفه وفي الصفه من غير مخالفه كليه الغرض
صح مطلقا علما وجدا لاكتشاف الكباش نفاذ وقوله العلم في
المشرك في نفس في خبر ولا يخفى له في الاعلى وغيره البايع هذا
اذا شمل الاعلى مع الجهل وفي الخبر كان ينكشف الى شغل
فتد الخلفه مطلقا سواء علم البايع او جهل سلا على الاول وفي قوله
في ان ينكشف المبني في خبري او الجنس في قيد الخلفه جهلا
بمع والبايع وهو المشرك مع جهله هذه الابع متسايل مع الارواح الا
ولي يكون ثمان صون واثم من فقيها فان متسايل ايضا لانه امان
يشترط مع عدم الاستاناه ام لا وفي كل طريق امان يكون الخلفه في
الجنس او النوع او الصفه او معظم المقصود فيجعل في هذا الترتيب
عدم الاشاعه الشرط وعنده سوا او الجنس ومعظم المقصود في الحكم
سواء الصفه والنوع سوا فبعد حل الرابع في ان يقع في الخبر وكذا في
معظم المقصود مع الشرط وعنده منه يتسلم البايع المبيع ان كان موجودا
في ملكه وما قد سلمه الى المشتري من الجنس المخالف ومعظم المقصود
مباح مع التحريم والاصح للمذهب انه ترجع به مع التباين وبقيته او
فتله مع التباين اذ لم يتسلمه الا عوضا عن المبيع لا باعه مطلقا
ضربا في خبر الاول للمذهب انه مع جهل البايع كون المشتري
المبيع يكون في يده المشتري كالتصديق فبعضه الحكم فان جهل المشتري
كون البايع جاهلا لا كذلك مستطابا في فقهاء والنوع كالتباين وسلم فيها

اول الخلفه

او التفتش كالربيب الاسود وسلم اخر او العكس جهلا بالبايع مع
القلم والجهل وان شاك ان ذلك المتعلم مكان المبيع ولا يخفى ان
يحد به عقيد وان شاك ان ذلك المتعلم مكان المبيع ولا يخفى ان
العقيد والمشتري يزد ما قبض ومنه في اسباب اذ التفتش على
جه يفهمه معه المشتري التفتش الفصل مع الجهل خفي عدم المثال
ونرا ضيا غلا ذلك ذكره العتبه عليه يحمل طلاق الارهاق يعني
والا فواجب ان المشتري يزد ما تلف والبايع يتسلم المبيع والمزاد
ما شئت الفصل ان البايع يزد ما يبد ما قبض من الشيء غلا قيمة المتعلم
او يوفي المشتري البايع ما قص الشيء عن قيمه ما استهلكه وخيب
على اسير في الاول ولو بالنظر الى غرضه وفيه جهل جاهل
اشتمل عليه الجهل من القبض الى تمام البدل فله الحيان الملائه
وهي على الحكم في الاصح ولعله يقال حيث خبر المشتري في الاول
في قيد بدنه او نحوه جاهلا ليدخل في ذلك لو كان قيد على او غيره
اشتمل ذلك مع الجهل ولو لم يعرف الخلفه الا بعد ان ثبت المبدول
فيثبت البعده والله اعلم ما **باب البيع عن الصماح**
اذا ج بغير الصماح الباطل سواء كان بطلانه للزاي وغيره والفايد
سواء كان الدخول فيه كبيع المجهول والتخليق بشرط مستفصل ام
لا كبيع المدين في العلم بالحيوان المأكول بطلانه من جهله او غيره من
موجب وما يدعي نفسه او غيره والاضطراب باكره ولم ينوه او
تدعيه او يجهلون عن صماحين او شكتان كذا لك فان مداهم يوفى
حيث هاهنا ما ذوبين وان صبر البكران وما عتق نفسه وسفر
لهافضاضا فاذ ولوعين واما بيع المظهر المصطفي المجرى وعقود
الكتاب وكذا في الفلكره انه فاستبد والمجموعا عن الوالد جهل به

هذا مع التباين مع المفسر مع
هذا مع التباين مع المفسر مع
هذا مع التباين مع المفسر مع

[illegible][illegible]

بدعيه بذكر الغيبة الى الوجود ولعل الفرق بين هذا وبين الوجود بعد ان
 هذا اختص بغيره على الاطلاق ما دون له به خلاف الوجودية والعدم والوجود
 لم يمتنع وان استعمل لزم منه الاجزاء دون الاشتغال في خلاف
 الغيب مطلقا حيث لزمه اجزاء ولا يصح ان هذا الابطال
 خلاف الغيب فهو مطالب مطلقا فعلى هذا يكون حكم بقدر الطبع
 الغيب مطلقا في الابرار وهو المقاطع كل واحد منها مع
 وهو مقابله في ذلك فلهذا في الفرق ولعل الاختلاف في الوجود
 الوجود وانتفاع الحكماء في خلافه بالعدم وهو يتبعه احكام الملوك من وجوب
 الزكاة فيه ووجوب الفدية به وله وجوب نفقة القريب به ووجوب
 الحج وعقد كل عقد اطلاقا يجب غايبا عن الوجود مقدر ماله والشفقة
 فيه وبه فلا يمتنع ولا يجوز غيبه المديع وهو تعالى ولو لم يمتنع
 منه على كون ذلك استسهالا وسع في ملكه كالمديع الفاسد وهذا يعني
 الويل الى من غلبت منه وحصل له الاستهلاك التخييري لا لكونه استثنائي
 عليه باطلا فيكون كواحد الشهادة بان فيه الخلاف وسطا حكمه في الملوك
 بالخاطا في بعض الحواشي ان حكم تواليه الاضحية والعمره مع نفقة
 ومع زوجه بالملك والبر ارضي حكم تواليه الملوك بعد فاسد
 ووجه الغيب يوم العرض او المخرج المبني ورد الباع زايده الغيب عليها
 عليها المشرك او زنته وسلم المستقر زايده الغيب على الغيب فليان او
 زنته كالناشد والبسوس فلا يمتنع بها من خلف عنه الى الفرق اذا
 الايمان بحكمه عليه فاسد ما احتج به في حقه بعض الابرار
 بعد المذكور او لا وهو يعقبي فساد جميع المدعوم بالاطناء وهو
 الختان وفساد مع المضطرب المودع وكذا في الجاهل سلطان وجميع او
 فقه قيل نافي في بعض النسخة غالبا لوجه سبع المدين بعض مشهور
 ومن وسع الختان والاطناء

2000 2000 2000

[illegible]

في بعض المرات وان اتوا
لبعضها ولها اطفال
بعضهم اعاقلون
بعضهم اذكياء
بعضهم اشرار
بعضهم صالحون

فيكون المبيع من المثل والمثل من المثل
 فان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل

وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل

وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل

وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل

وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل
 وان قيل بعد البيع فلهذا لا بد من
 ان يكون المثل من المثل والمثل من المثل

بقوله مدله كما يظهر بالامال فان اشتغلك بعض المبيع فقله
 له قدر ما يوجب ذلك المشتغلك وهو له قبلها ما يوجبها
 منها بالمجانته والتمتع كالا ما نه ما لو انشغل بها
 قبله فهو كالا ما نه شغل المبيع جدها او بني وحمل
 انشغل الغوايب له سواء شغل في النافذ الحكم او بالافاض
 يلزمه للبائع الا في يوم القبض ومنه في المثل

انما انشغل بغيره له الا في يوم القبض ومنه في المثل
 يشغل المشتري بالانحد الاستيفاء لا يطاعها الباع
 الا بعد الاستيفاء انما كان الحكم بالاستيفاء على
 ما يوجبها الذي تجدد اليه بالتمتع سحها او نحو
 استيفاء الا انه تجدد اليه وحسب كان التماسه بالافاض

في التمتع الغوايب الا في يوم القبض ومنه في المثل
 شغل وولد ولبن وما التزمه المشتغل به بالتمتع
 تنفع على ملك المشتري في المثل انما اجزءه لان هذا
 الحكم يوجب كما يشي في الاقاله ان الغوايب تكون
 للمشتغل بالاجزءه سحها او نحو سحها او نحو

ولو حصل بعض هذه المذكور ان الا ما يقتر سحها او نحو
 جابر كالموقف والاستيفاء بالانحد بغيره ونحو ذلك
 شغل الحكم ولا تراض وجهه الاستيفاء كان قوله
 لا يوليه والمحل اسم المشتغل من اوله انما

وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل
 وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل
 وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل

من هذه ما لا تاخذ الا ما كان مشروفاً لما ينتج قبل حصول شرطها
 لبيع والعقود المتروطين ولعل المواد بالبيع المتروطين ما كان لها
 مشروط المبدء وصاحبه ما التذيين والاستنباط مكانا لنافذ واما
 الكتابه فينتج ولولم يكن قد شمل المكاتب متبعا فان ترجع الى الرق ثبت
 التفاسير والبيع مانع ولو كان فاستدأ ما لم يقيد الى المشتري باع
 نقض للعقد من اصله وفي حكم الطرد في النوا والبيع في الوقت
 كالشترى وصحة التوب واستعمال الضبط المستر بعد فاسد من الا
 سهلاك الحثي والبناء بالاجاز والاحاد والاختيار استهلاك
 بنا بعض الارض استهلاك لما بقية وكذا استاين ما يتبعها اذا
 وقع الاستهلاك لبعضه امتنع في ذلك البعض فقط وصح التفاسير
 في الباقي والبيع وقيل في التبعه ونقبطيع التوب قبيحا ونحوه
 طه المنطق وذلك المختص استهلاك والمواد ان هذه اذا وقعت
 مع المشتري بعد فاسد بغير القبض النافذ كانت استهلاك
 ان وقعت منه قبل القبض فلا تحكم بها وكان غلاما ملك البايخ وكذا
 لو وقعت من غير المشتري بعد قبضه له فيما ينصرف وقوته من غير
 ما هنا تكون استهلاكاً وظاهر الكتاب ان البناء ونحوه ولو لا في
 الرايد اذا زال البناء ثبت التفاسير والاول لا يظهر كمالا اخرجه
 وغاد اليه بغير جديده اما لو عاد اليه ما هو نقض للعقد من اصله
 اشكال في ثبوت التفاسير وفي غير غير غير ثبوت ثبوت
 المرتب عليه حكم نفسه من غيرا وقضاء ولا حكم الاول وسواء كان
 عليه ونحوه لانه منسحب الى التسليم لانها لا للعقد والاصح
 والمهور المشتري والكتاب وفي البكر حيث لا يكون ضلماً ومطلقاً
 التفاسير بالترجي والباخر وحسب لان الاجازة نفسها للمعاد

المواد

وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل
 وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل
 وويل للمصنف ما انتزعت على النسخ الاصل

وعلل المواد في جوان فتحة الناجي حيث التصريح بالحكم فقط ام مطلقا
 كما هو ظاهر الكتاب لعل الاول ان يترك وفي الجزء ما يبدل لعلها اوجب
 بده فاصحها بل انفسج لان الثاني يكون متحدا وعقد او لو كان المبيع
 بعينه فاشترى امة واذا تجد ببد العقد صححنا لم يمتنع هذا العقد ببد
 الى شترى اما لو باعته البايع من غير المشتري قبل ان يبيعه للمشتري
 حمل يكون هذا البيع متحدا وعقد المشتري الثاني بما لواعه من الا
 واصل **ما من ما المادون** وما اذا اورد او قوله
 المبرزي اذ لم يلق بغيره كالمهر والمزاد يقبضه من اليه
 لا يبيعه وان لم يكن ابنة ولا بد من علم المادون بالاذن لانه وجب
 في بعض الاحكام وهذه منها وعلم الوكيل شترى او باع
 بغيره وان الشكوى اذن لا وجه لها او اخذها في شترى
 وكان شترى اذ لك الشيء الذي سكت عنه السيد النفس العبد
 طعام او نحوه لا يؤثر السيد او للعبد وسكت السيد مع علمه كان احا
 نه ولو تزوج السيد وسكت لم تكن اجازة وحيث سكت عقد
 شترى العبد شترى النفس العبد كونه اجازة واذا لم يمتنع في التفاسير
 لافي الفاح والعكس وفي القيد كونه شترى العبد لبيعه وسكت
 كان الشكوى اجازة ما لا فاسد ما شترى النفس فلو سكت فلافق والاقا
 الاول ما حيث اذن له شترى امانه كونه ما ذوا شترى اذن له شترى
 بي له او لنفسه او للغير وعلم الاستينجا في الشكوى والاذن علم الشترى
 لا لواز له في البيع او في الناجي وما يكون ما ذوا لاني ذلك الذي
 اذن فيه فقط وفي الجزء ولو امة يبيع من كان وكذا لاني ما ذوا
 في غيره فحق اما لواز له ان يبيع بسلعة او بوجوه
 ما بسلعة هذا لان الشترى ايمتعة احكام الاذن وشترى ما ذوا

في حق الوكيل
 الا ان الشترى
 لا يبيعه
 ما بسلعة
 ب
 لا يكون
 في حق الشترى
 الا ان الشترى
 لا يبيعه
 ما بسلعة
 ب

المواد

[illegible]

والصالحين من عباده الذين هم خير من غيرهم
والذين هم خير من غيرهم والذين هم خير من غيرهم

للغرام ما لو قلنا العبد ما لم يكن له فضل للسيد ان يفتش حسنة يفتي العما
قن دلايل به نبي الفخر ما لو بدد الا في معناه ومن الفخر ولهم التفتن
ماعه وخرقة التي مخرقة او ليس لهم نقص الفخر والفرق مع اختيار السيد
لا يستحق العبد ما لو فورة موثرا لما نقص ولو عثر من بعد وجب
او حباه على نفس او مال وصو الجان العبد صحر الاولين والامام
حيث غضب شيئا فلفه لا لو سلمه الى السيد ولا يكون له حكم دين الجنا
يه بل يكون النجان على السيد او لا ليس بالاذن من المانع العاقل لا ليد
ليس صحر فلا حكم له والحق لا يقضي للسيد والمراحمه اخذ لا
قبه العبد وهو موثور يفتي من فضما ما عليه والافلا حكم الاختيار
لرفقه العبد واذا اخذنا لرفقه العبد وهو موثور مع الاختيار ان
مده الدين وليس له ان يرجع عن الاختيار وان اخذنا لا يسلم
العبد كان له ان يرجع عن ذلك قبل ان يسلم العبد وسلم ما اعطاه
العبد وبغيره ان لا يشترط ما عليه ان اخذنا لرفقه العبد
مع اختياره ما او شئ له او وثق او بيع ثامنا ان عليه دين
به ولو جازها لزم ذلك بالاختيار وان اسلمه له رفته العبد
او وثق ما عدا ان عليه دين جازا لم يكن ذلك اختيارا منه لئلا
الا انش لكنه قد اسلمه له بعد عليه يوم الا لا يتصلك وفي
الشرع والعهد بغيره وبالاختيار او بعد ان يتسليم في دين الحاملة
ادخلها لا رفته العبد لزم بغيره يوم الاختيار واما وجب اخذنا
به فلا مقنا لا عتبارا معه العبد يوم الاختيار لا له او اخذنا
الدين لزمه الدين بالفا ما عليه وان اسلمه له يفتي وعقد العبد
وجازها لا عتبرت بغيره يوم الا لا يتصلك وعقد العبد
بغض او جازا على نفس او مال الا الذي ليس به يفتي من العبد

فلا تلتفت وقل
للمؤمنين
أطيعوا الله وأطيعوا
الملك
من قبله فان
هذا لم ينفع
المتقين

وَأَمَّا كَلَامُ الْغَالِيَةِ

من عامل محمداً أو جاهلاً لا تختار من البالغ القائل
 كان هذا محمداً من الأهل أو بدله لم يترك عامله هذا الجاهل
 فيه عظم الأذى من تعامله بغير علم ما دون وعمل غيره
 فإنه يسمى الجاهلاً ولا يكون حكم معاملته المادون وهو المراءى قوله
 في الجاهل يسمى الجاهل لم يرض الكثرة في الخلل يتفق عليه
 ق والاختصاص ويحوي مطلقاً ظاهره أو باطلاً كونه على وجهه
 أو بغيره يبقى في المعاملة ودين الجناية في قلته يخصص بغيره
 سبه في الدين وهذا أصبغ على استق الفقه والنبي والفقهاء
 له أدلوكا أن النبي أكثر استغفاراً في الدين والفساد واحتش
 في دين المعاملة لا فقه من الله لو استهلكه بالبيع وعليه دين فحق
 الأوفى منها ومن النبي وخاضعة علم ما بينه والواله حكمة العرف
 فتناجيه أن السبيرون استهلكه بالبيع عالم الدين استوال الدين
 استوال هو الفقه وكان النبي أقل من الفقه ويكون التحقق
 تشبه ذلك وإن كان النبي أكثر من الفقه يخص بينهما الفقه
 غير ما للمعامله بريد النبي ما من قوله وبه الأوقان كان الفقه
 في النبي بينهما ولم التشبه ذلك بزيادة الفقه لدين المعاملة بغيره
 دين المعاملة عملاً القيد ومن دين الجناية فقل السبيرون علم
 في الجناية بالغامق وإن استهلكه السبيرون بالبيع جاهلاً لا يتقبل
 يقين من الدينين كما هو يكون باقي من الدينين جميعاً ودم الصد
 استهلكه بغير البيع من عتق أو قتل أو ما عليه لزوم الفقه يوم ال
 شتم من الدينين بالسببه على غير التحقق والزيادة من دين
 في السبيرون ومن دين المعاملة على القيد حيث استهلكه بالقتل
 جاهلاً لزوم الفقه فبغير من الدينين يخصصاً والزيادة من الدين
 ودم القيد حيث استهلكه بغير القتل وأعلم أن هذه التحصيل

فيه بحاله طاهر المني والشرع في مواضع من هذه البهائم والنباتات
جميع في هذه المسئلة تفصيل آخر وراجع الدين في هذه المسئلة
في كتابه وبين الاذن في كون الاذن في منقرا ينبغي ان يكون اذ في تمامه
لو جزم عن سني مخصوصا كان حجة آية فقط ولو رد البديل في الاذن
بالتفهم وبني الحجة القاش وقيل ان الاذن يعني الحجة والتفهم على
الحجة هو اثنان وهو معنا كلام الله ولغايلان يقول والحق ان الاذن
فعله جعل الاما قبل ان يصاد ان فيثبت للضبط حكم ضده وحكم الاذن
القوم فيثبت لضده وهو الذي حكمه وهو الحزم والضبط والاعمال
في السبب في الحاكم كان العبد في ذلك وكذلك الذي يمدح في
مال الولي في الولي وسببه جميعه لا يفسد ونحو البيع من هبة ولكن لا يرد
الا بكنهه بحسن التذليل وتعبه او المعقول له من جهته ولو العبد
نفسه لم يرضع الاذن وله اول واعد وعاد اليه با هو نعتن المقعد
من اقله عاد الاذن من عار تجريد وسعد له بالمدح والاشهاد
المثله والدين والمال جبره واستمر الكفاية له اولا
واحق اذ هم يملكونه وجنون سببه وله اسبق قبل
هذا القول صاحب الوالي والوكاله والصحف في العبد وعنا في الوكاله
ان لا يجوز الاذن لا يتجبد له لنفس الوكاله عن الولاية وهذا الوجه
الولاية لا يجوز الا يتجبد له فهذه اولاد العبد وروى مع
لانتمال الملك اليه والحق العبد في سببه له بعد ان قلنا انما دون
بشئ من اهل عايله من معاملته له كما حمله الاذن في العلق
فبنته وما في يده لا لو كان في الجون سببه او يذ انتمال ملكه فلا حكم
شخصا ب و لعله يعني في هذه المعاملات كانت هبة في
حكم الجنايه وان كانت لا يتغير فلا ينبغي في المقدر مطلقا وروى

و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه

و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه
 و حاسد فان اصاب وقع على حارة فاعادته المصائب والاربعه

في حقه حين يعق وادخل القيد لما ذون في الصف من بشرية
 من سببه حتى التوكل وعق العبد في القيد الصريح لانه لم يكن
 يتصور الايجاب في اعادته لنفس الى الوكيل هو القيد والنفق الطرفين
 يكون بالانفصال فيمنع عن امر الوكيل حين يعاقبه التوكل وينقل نفسه
 القيد حيث اصاب الوكيل ويمنع ما دفعه الوكيل الى سببه لانه غير مال
 السيد و التوكل ياتي على القيد فيسلك الى الوكيل ليشهد له السيد فيسلك
 في مسلكه الوكيل والا كانت المطالبة على القيد بطلان التوكل لان الذي
 السيد من الوكيل حين ماله وهذا اذا كان نقداً لم يكن معلقاً وجعله
 الوكيل في التوكل فينبسط ما ياتي في الشراء يكون باطلاً والا ما لم يعلم قال
 ههنا في الخلاص الذي ياتي في الشراء العين المضمومة غير السيد في كل
 بالامام فاستدركه هناك حلف ياتي بعد ما لا يوجب ويابى ومظفر
 ان الشراء ههنا ما شد فقط وهو الذي في الزهري والشافعي انه ما شد
 الوالد يري ذلك عن صاحبنا فينبط ما وجد يخصم هذا الموضع بانه
 فاستدركه فقط مع ان البيوع في الحقيقة وقع بغيره في الشراء المتعق
 والمخبر لما كان واحداً فيحق وجه ذلك وههنا في مثل مسألة شراء
 القيد نفسه من سببه بعض من مال سببه لو غصب شخص من ثمره او
 استمر بعد ان كان من مال القرض المضموم كسلة شر القيد من
 للشراء في هذه الصورة سواء كان البيوع صحيحاً او فاسداً لانه الحق
 في الحقيقة كالوكانت القيد او غصب على ما غصب او سوطاً او ادا
 وكل من يشتر من سببه لم يملكه لانه كان شر الوكيل والمطلوب ملك القيد
 واد اعنفه كالو لانه لانه الحق من ملك مستقر وان اضاف الوكيل
 وهو القيد المحرم من بيعه البيوع لمطلان الوالد المجرم وهو يقال والمقتضى الو
 كاله وكل يكون لغصب الفضول ما ادا احسن القيد حتى وعق كاله كاله

الاول

الاول وهو حيد هو ما دون ويكون بيع السيد مع اضافة الوكيل اليه
 كالاذن من السيد له بان يبيع نفسه ام لا يصح الاجازة منه مع
 بياض قوله ويجزم ما دفعه السيد من القيد مع القيد مع القيد
 يخزم ما دفعه من مال السيد الاول قيد غنفة لا ما دفعه الوكيل بل الحق
 فلا غير مرقبه لانه لا يرد سببه الوكيل الى السيد فظاهر وان تلفه هو فاقول
 عليه ولا يكون على القيد مطالبه ولم يحل له اجنابه ما لم يقره السيد لاله
 اعلم ما المواحدة هي نقل المبيع بقى
 يبيعه المخبر الاول ولولا زيادة ولو من غير حقه وهذه صورة المراجعة
 في حلة المبيع او يقضه بعض بعضه بحقه من التوكل وزيادة وهذه
 صورة المراجعة ويقضه ما كان غنفاً او كانت المراجعة في بعضه فشاغبا
 من وقفاً او كان مضموناً في القيمة بالخلاف المحار المذهب القاضى او غير
 فغير او غنفاً او ياتي عن السيد القيد فغيباً وذلك ظاهر او حلت
 من غنفاً ولو عن غير تغيباً لها اخذها غنفاً من بعد القيد كذا
 والمؤاد في حيل الشفاهين ما لم يغيرها كالتفاسير في الزيارات وهو
 نال ما الفرق بين هذا وبين بيع القيد ما كان طاهر المذهب هناك
 انه لا يشترط معرفة التفصيل في المجلس قبل من هذا الاجماع ولعله
 بغيبه للمشرف الحاضر في معرفة قدر انش المارح عليه بما بعد وانه
 كالتيه
 يعني علماً او احدى ما تخدتم حقتك من حقة
 تفصيله لاهل احدى ما والمجلس
 تفريق القيمة في الفاشد براض او حكم وكذا يشترط صحة عقد المراجعة
 ايضاً كونه ايمناً عليها وهو كما هو او حلت انش المارح كمن
 يعني بغير البير بعد المراجعة مع زيادة في حقه عليه لانه
 انش مال المراجعة بالحق فحقيقه ما اذا كان قد حدث له حقه

و ما في المراجعة
 من غنفاً او حلة
 من غنفاً او حلة

و ما في المراجعة
 من غنفاً او حلة
 من غنفاً او حلة

٢
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لم يلمر به الاضطرار فيقول والد اعلم وهي اذا وقعت لم يلقها مع في
 التفتيح فيثبت التفتيح بها ولو كانت قد بطلت عليه من قبل وجه
 من الوجوه اذا كانت الاقالة في عقد صحيح والا فلا تنقذ وتفتيح
 التفتيح الباقية لانه الذي قاله المبيع بعد الاقالة فهو بمثابة
 في ذلك الموضع الاجازة عند من جعلها فاشيا لان الاجازة لما لم يكن
 الغدب وهي فتحة ومن جعلها بيعا لم يفتحها وهذا الحكم اذا كان في
 المبيع تنقذ في الباقية وفي التفتيح فيثبت التفتيح اذا وقعت
 الاجازة في المظهر عليه الحق الاجازة مطلقا في كل
 ما يفتتحه على العول بانها فتحة لان قال المبيع فلا يتأتى من التفتيح
 في ان يعمل الاعداد بقبض كالمبيع الباقي التفتيح وتثبت التفتيح
 ها التفتيح ولو وقعت الاقالة قبل القبض وتفتيح في التفتيح
 المستقبلة معلومة تلك التفتيح او مجهولة ويدخل في ذلك على الاقالة
 بوجه مثلا البتة او في ان يقوم مقامه اي وقت كان وهو بيع الرجاء
 القرون موعدة من هذه التفتيح ما لم يكن فيه ما يقتضي الرجاء كان
 بوجه المشتري القرض الى الضد فيها ولا يرضى له في اخذ في قبض المبيع و
 لا يرضى عنها موقوف عند من جعلها فاشيا ومن جعلها بيعا فاشيا
 الرجوع عنده عنها قبل الاقالة وهذا الظاهر في المتأخرات في الجاهل
 اما لو كان اخذها غائبا قبل قبضه من المبل الرجوع قبل قبض الغائب
 الاقالة وله نص في الرجوع عنها ولو كان في المبيع تنقذ نظر وحكم
 في الاقالة على المشتري قبل قبضه على الباقية اذا اراد الرجوع او تنقذ
 لانها بمثابة تنقذ جديد ولو كانت الاقالة في مجال عقد البيع وسواء كانت
 بيعا او فاشيا او غير ذلك من الاقسام والفتحة الجاهل بعد الغدب ولو قبل
 القرض المشتري لان الاقالة في فتح العقد من حيث شواها لم يلقها
 ومن بعد الغدب لم يلقها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

التفتيح

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

التفتيح وتبنا التفتيح وعوها بعد الاقالة للاصلاح بلا اجزاء على المشتري
 بامسبب الفرض الفرض يصح في طرفيه واخذ الفتحة او في
 وكذا الفتحة يصح في طرفيه واخذ ولم يجعل حكم البيع في ذلك
 انهم ذكره انه يكون حكمه حل البيع حيث يصح في الدماء من غير جش
 الا ان هذا يكون القضا فيه بغيره وينتبه ان حكمه ما لم يفتح يكون
 من اللازم ملائقون له حكم البيع والد اعلم في رسموه في فقه الفرض
 والمصر فيها يقتضي الرجاء المظن اذا كان المظن لم يفتح في الاقالة
 يبقى يكون حكمه حكم البيع الباطل لاجل الرجاء وان جهرا في المظهر
 بقوله المظن انما يفتتح او حده فرضا او قبله او ما يقبض الفرض
 عتقا اما لو قال حده او لم يفتح فرضا ولا قال قبله ولم يكن قد تقدم
 من القابض شوال الفرض فانه يكون باحده فيفتتح حكم المالك
 بقوله فبذنه ومن ذلك فتحة القرض فيه فتحة بغيره عتقا ولم يرضى الكاه
 ونقطة القريب والحي يؤولون وعونه ذلك ولو لم يرضى

المشتري من يفتحه وجب القبول كذا المثل ذكره علم في القرض
 في التفتيح في الدماء بعد التفتيح في القرض ومقتضى عدم التفتيح
 عدم الرجوع والرجوع ان يرجع عن الاجل على التاجر المالك بغيره
 فبذلك فارت القرض او اخر مولود عليه بالاجل القرض او اخر
 له بالاجل فعله بغيره ذلك ان التاجر من المشتري والتفتيح فعل الجاهل
 له فيفتتح التفتيح والابقا باسطر
 المبيع يملك بالقبض وينبغي ان يفتتح الاستحقاق للملك بطلبه في الدماء
 تغدوم ويحرم الرجوع فيه ما لم يفتح في الرجوع في التفتيح عند الجاهل
 احيى او الحكم ما لم يفتتح مانع فيها ويملك التفتيح عند يفتتح

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ا ما لو نشأ شخص في القرض الصحيح ما قبلنا العين مطلقه فلعله يجب
 ان يرد ما قبله بالقرض والا لو ان يخرجه يقول غالباً من المعامله في القرض
 من فانها لو جرد الملك لم يخلو الجلبع خلاف البيع فيها الخلاف وقد اختلف
 في بعض الاقوال على ذلك فان دخله ما يفتني الزايف بالاولى حكماً على
 شرط العتق من مكان اخر ولكل منها منفعه متساوية الاخر على
 هو يخرج بذلك عن الزايف بالاولى من القرض والعقار فاما في القرض
 المنفصلين حكمه في الحفظ ان ذلك جائز وهو صحيح وعندهم التسوية
 وهو الواجب الذي يكتب فيه اعيان وما قبض للمشتري في حقه
 قبضه ليقترضه شيئاً اذن له المودع بذلك فاما قبضه بالاذن ملكه
 بالتدبير بنية الاضرار اصل فلو نزل بعد هذا القرض كان من مال المودع
 اخرج عن الاضرار بعد ان قبض بنية لم يرد من القرض بقدر
 كماله ان يكون المودع اذن له بالرجوع ان استغنا عن اذنه بغيره
 المودع اذنه والوالد يرد المودع بذلك هذا ان المشتري في الواجب
 عن الاستهلاك ويرك هذا الذي كان قبضه ليشتملكه فانه يخرج عن
 ضمانه ويتعالى ملك صاحبه لظاهر قوله لا يشتريه ومقتضى
 بالفتح وهو ان يكتب لشخص كتاباً الى اخره بطلبه مالا للكاين بطلبه
 اليه وما ذكرناه اذ اقبضه ان يقترض منه فهذا اعيان حين قبض
 المال المكتوب اليه ليؤجله الى الكاتب حين قبضه بنية اخرا
 اضره والمشتريان سواء في الحكم ولا يراه يعني قبض المال لا يشتريه
 ثم الاذن بالاستهلاك مع التفتان من بله اخر جائز الا بالاضرار
 الاضرار لا من حرص من منفعه فكان راجح المنفعة للقرض
 لا لو كانت تلك منها منفعه وهما مستويان جان ذلك اذ لا ربا

ما لو نشأ شخص في القرض الصحيح ما قبلنا العين مطلقه فلعله يجب ان يرد ما قبله بالقرض والا لو ان يخرجه يقول غالباً من المعامله في القرض من فانها لو جرد الملك لم يخلو الجلبع خلاف البيع فيها الخلاف وقد اختلف في بعض الاقوال على ذلك فان دخله ما يفتني الزايف بالاولى حكماً على شرط العتق من مكان اخر ولكل منها منفعه متساوية الاخر على هو يخرج بذلك عن الزايف بالاولى من القرض والعقار فاما في القرض المنفصلين حكمه في الحفظ ان ذلك جائز وهو صحيح وعندهم التسوية وهو الواجب الذي يكتب فيه اعيان وما قبض للمشتري في حقه قبضه ليقترضه شيئاً اذن له المودع بذلك فاما قبضه بالاذن ملكه بالتدبير بنية الاضرار اصل فلو نزل بعد هذا القرض كان من مال المودع اخرج عن الاضرار بعد ان قبض بنية لم يرد من القرض بقدر كماله ان يكون المودع اذن له بالرجوع ان استغنا عن اذنه بغيره المودع اذنه والوالد يرد المودع بذلك هذا ان المشتري في الواجب عن الاستهلاك ويرك هذا الذي كان قبضه ليشتملكه فانه يخرج عن ضمانه ويتعالى ملك صاحبه لظاهر قوله لا يشتريه ومقتضى بالفتح وهو ان يكتب لشخص كتاباً الى اخره بطلبه مالا للكاين بطلبه اليه وما ذكرناه اذ اقبضه ان يقترض منه فهذا اعيان حين قبض المال المكتوب اليه ليؤجله الى الكاتب حين قبضه بنية اخرا اضره والمشتريان سواء في الحكم ولا يراه يعني قبض المال لا يشتريه ثم الاذن بالاستهلاك مع التفتان من بله اخر جائز الا بالاضرار الاضرار لا من حرص من منفعه فكان راجح المنفعة للقرض لا لو كانت تلك منها منفعه وهما مستويان جان ذلك اذ لا ربا

حوسه من عن ليقترضها عليه كودعه او نحوها او جرد فينتفع من
 قضايه لا يجزم حاكم وهذا ما لم يكن الذي قبله حقه هو عين حقه
 ان كان عين حقه كالعتق والودع جرد له اخذ ذلك من غير علم
 ولا قرض ولو لم يكن ذلك الا بقتله حاكم له وهذا هو الذي علم
 ما في العي لا فرق والله اذا ائتمن عليه بحاكم حقه او حتى نأذنه
 حقه الجاهل العتق حاكم له الاخذ بنفسه من الجرح وعمره لبلالين
 حقه ويقتلوا هو الا جرد والوالد يحظر الدم بغير ذلك قطعاً عن
 مساجنه وقوله لا يجرى الا جرد له حقه العين حاسم في الا
 جرد والباقي قبل التسليم وكذا ارضه في البيع باي وجه اكر
 في الا جرد او في المزارعة حاكم له العين في يده ان يجرها حاكم
 في ما هو له عين حقه والظاهر بحاله وكذلك الروح لها الاستماع حقا
 تبطل الموهبة على التقبيل المنقذ وكذا العقب يمتنع عن حرمه تسليماً
 ماوى الاحب لملكه المراجعة في الدنيا محاب له من كونه ونفقه
 المراجعة والزوج
 بل الجفتين ولا يسهل طاسمو القدر بل يسهل من الاكر بغيره الا اقل
 وهو باعاً غالباً في حرمه اس ماله السلم والصرف طالع المشافط فيها لناد
 يتها الا اخلت الغنيم هذه للنفقة وقيل ينع فيه المشافط كغيره ولما
 المشافطه ما درهم السيل مله للسيل اليه حن او نفاضة متاعاً
 وهي الحاشي الما في المعامله المستوفيه في القدره والعد والنفقة والنفقة
 وتبطل في الا ذمه قرضاً وودعها ولو كسرت وبطلت القرضه
 وكذا احب تنقبت في الذمه مهر او عوض خلق او بدله او اضرار او
 فانه يشهد ولو كسرت بعد نفوقها في الذمه وما المهر وجعلها اخوة في
 الذمه على الخلاف خلاف فينبغي ذلك فيها ويشهد ولو كسرت او حقه

ما لو نشأ شخص في القرض الصحيح ما قبلنا العين مطلقه فلعله يجب ان يرد ما قبله بالقرض والا لو ان يخرجه يقول غالباً من المعامله في القرض من فانها لو جرد الملك لم يخلو الجلبع خلاف البيع فيها الخلاف وقد اختلف في بعض الاقوال على ذلك فان دخله ما يفتني الزايف بالاولى حكماً على شرط العتق من مكان اخر ولكل منها منفعه متساوية الاخر على هو يخرج بذلك عن الزايف بالاولى من القرض والعقار فاما في القرض المنفصلين حكمه في الحفظ ان ذلك جائز وهو صحيح وعندهم التسوية وهو الواجب الذي يكتب فيه اعيان وما قبض للمشتري في حقه قبضه ليقترضه شيئاً اذن له المودع بذلك فاما قبضه بالاذن ملكه بالتدبير بنية الاضرار اصل فلو نزل بعد هذا القرض كان من مال المودع اخرج عن الاضرار بعد ان قبض بنية لم يرد من القرض بقدر كماله ان يكون المودع اذن له بالرجوع ان استغنا عن اذنه بغيره المودع اذنه والوالد يرد المودع بذلك هذا ان المشتري في الواجب عن الاستهلاك ويرك هذا الذي كان قبضه ليشتملكه فانه يخرج عن ضمانه ويتعالى ملك صاحبه لظاهر قوله لا يشتريه ومقتضى بالفتح وهو ان يكتب لشخص كتاباً الى اخره بطلبه مالا للكاين بطلبه اليه وما ذكرناه اذ اقبضه ان يقترض منه فهذا اعيان حين قبض المال المكتوب اليه ليؤجله الى الكاتب حين قبضه بنية اخرا اضره والمشتريان سواء في الحكم ولا يراه يعني قبض المال لا يشتريه ثم الاذن بالاستهلاك مع التفتان من بله اخر جائز الا بالاضرار الاضرار لا من حرص من منفعه فكان راجح المنفعة للقرض لا لو كانت تلك منها منفعه وهما مستويان جان ذلك اذ لا ربا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وذكر عليه السلام على هذا في قوله تعالى
وذكر عليه السلام في قوله تعالى
وذكر عليه السلام في قوله تعالى

من اجل العقيد ليعرج البيع بغير موجب ولا يفتي في عين لان يكون بقاء
بلغا التلم وهو لا يفتي - ما عدا من قد استأجر مكيل ومكيل ومكون
ون في موزون او مكيل في موزون من جنسه او العكس كمن يبيع ثوبا
والعكس لا يفتي في جنس استأجر مكيل في موزون في موزون اذا كان
في السلم فيه من غير جنسها ونحوه ان يكون الدراهم والدينار يفتي
فيها على الاصل ولو اسلم بواحد يد او يريه وخطب او اخر او نحو ذلك
صح ذلك لان ما اعمل وجهي صحه وفتا جاعل على القيد يفتي
وهو مال ما ابله له قوله هنا مع الجنس ويدكره او لا في السلم
قد اسلم بواحد او خصلت له يدك وهو مال ما ابله له
على تركه المالك في حقه الموقوف على ماله في حقه القادة لومس
ما عدا من قد استأجر مكيل ومكيل ومكون في القادة
چه احلا اهلها اهل كوا النبي وهو ابي بن مال السلم موقوف على السلم
والعنه يفتي المفقدين ولو حوا عن مجلس العقيد ماله يدراكا
لصرف تحقيقا على البيع ان سلم الدين الى من هو عليه ولا الود يفتي
من هي عقده بل لا بد من المنقضي في المجلس لذلك وهذا المزدجر بعهده
تحقيقا اعتبار النقل فيما ينقل ماله على القيد ام يكون الحامله فيها
مع التراضين لولا التحليله كافيته في حقول القيد في القيد وما اختلف
بقوله تحقيقا عن صورة الدين والود بعهده ماله من السلم الدين والي
بوجه من السلم اليده من فقه اليده را ابي بن مال السلم كانت الحامله في
قبضها واصل حكم العين المضمونه في يد المثل اليه حكم الود بعهده فباد
كوه عقد مائة وهو طاهر ولولم يفتي من بعد كاشف البك
هذه القدره الدراهم ونحوها لمواسا في السلم تقديم جسد ارجوه
كان القول لولا المثل اليه في ماله را ابي بن مال السلم بعهده ونحوه ان يكون

قد اسلم بواحد او خصلت له يدك وهو مال ما ابله له
على تركه المالك في حقه الموقوف على ماله في حقه القادة لومس

من اجل العقيد ليعرج البيع بغير موجب ولا يفتي في عين لان يكون بقاء
بلغا التلم وهو لا يفتي - ما عدا من قد استأجر مكيل ومكيل ومكون

من اجل

من اجل العقيد ليعرج البيع بغير موجب ولا يفتي في عين لان يكون بقاء
بلغا التلم وهو لا يفتي - ما عدا من قد استأجر مكيل ومكيل ومكون

والا لسلامي ما لا عالم يسمى الزمان والمنافع لا يفي مثلها في
لقله في شأن البشر ما هو وهذا اسمهم حيث لا
من احد القديين او مثلي غير معين ولم يتله في نقد وان كان
ذلك مما يتفق لانه يكون مبعثا او مبعثا او الكشف في
المعجب فيكون القديين باطلا لعدم فيض القدي المصاح
وصلة من انهم حيث كانت
التي ما هي له لا يجوز الا ان لا يفي الا اذ لا يكون
فلازم من ذلك انه لا يطالب بالباطل بل طوع الشمس
الهادي عليم ولا مصلح ولا اجزا لهم يستعملون لاله
في البطلان ولو به خلافه تقطع على الاصح ويطالب من طوع
كأمره وها باق قول عني تعليم بعد عروب الشمس اليوم
لا يطالب بالانفا لا بعد طوع الشمس من اليوم المستقبل
كلام عن علي السلام بمحقق بطله والافرو به خلافه
المتفعل من بعد القول الامع حقوق ضرا وعقود
حقا البطل على الاصح بعرض الحاشي الذي سلم اليه
كان لعله مؤنه ام لا قبل الدعوى يعني قبل اعراف المتفعل
قد خربنا من مجلس العقبة ما لم يفرقا وكذا استبان التفرق
السلام يعني ذكرها قبل التفرق لاما كان من شروط عقد
المطالب من ذلك ما في القديين وهو الرجوع والحدود
المتفعل على الاصح قبل ان يقطع السلام المتفعل لم يفرق
يعملون من حيث قال اذ هو مع يفي الرجوع كقرض
ربا ومضاج الجوز في المستقبل لا يجوز ان يكون ذلك
مشتاوا بالاعقاب اعمليه او يكون فيه زياده او نقصان
من بطله كائنا في شيء اكثر من مستقر يومه

قال السلماني ما زال يسمي الزباد والمنافع لا يفيح متحيا فيها ولا يراها
لست علم في خيالي من هذا ما سمعته وهذا اسمهم حيث من استمال الشئ
من احد الفقهاء او مثلي غرمين ولم يتعلم في نقد ما كان من الضم من غير
ذلك طاعتهم لانه يكون مبعوا والمبيع اذا اكتشف متحيا لم يتعلم بل
هل المتعلم يكون التقيد بالمال اعدم فبينما في المصالح والمعاملات
ومسألة في هذه المسألة ان لا يبيع الا بالبيع الا ان كان له مال لم يبيع
اشيائه ما عدا ما كان له الا ان كان له مال لم يبيع الا بالبيع
فلا بد من ذلك ولا يبالغ بالمال في كل وقت الشمس ذكره في
الهادي عليم ولم يعلم في احد اليوم سمعوا للمع لالا في العلم
في المصلحة لم يرويه خاله متحيا على الاصح ويطلب من طاعة المتعلم
كما ترى وهذا قول في تعليم بعد عوده الشمس اليوم المتعلم انه
لا يبالغ بالانفاق بعد طاعة الشمس من اليوم المستقبل الطاهون
كلام على السلام في حقه في نفسه والاطرو في حاله فيقيد به
التحليل من بعد القول الامع حوق ضرا وعقابه وتروا
حقا البعض على الاصح بعض الحان الذي سلم اليه المتعلم في
كان له مؤنة ام لا قبل التعر بعض قبل اعراف المتعلمين ولو
قد خرب ما من مجلس الغنى ما لم يفرقا وكذا استاذ الشروا في الغنى
التعلم في ذكرها قبل الغنى لاما كان من سروط عقد التعلم وعده
في ملاب من ذكره في التقيد وهو الرجوع والحسوان بالنظر الى
المستقبل على الاصح قبل فلو قطع التعلم بالحق لم يفرق بينه وبين غيره
لعامل في حقه فما اذا هو مع نيق الرجوع لقرض جو منفعه وهو
زبا ومقنا الجوز في المستقبل ان عوارا يكون الشغل في المستقبل
متا وبالمعنى اقلية او يكون فيه زيادة وتقصا ما يتفق اليها
يش بئله كاتلنا في شئ أكثر من مستحق يومه في عقد التلمي

[illegible][illegible]

دوا في كل واحد من هذه
التي هي في كل واحد من هذه
التي هي في كل واحد من هذه

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

م على شيء بعد تعليمه الى المشري الذي العلم والدين يحصل قولها
يع في بي قبضه في المجلس فقط لانه بقيا المجلس يدعي الفضايل بعد القبض
في قوله وحده وبعده وحده من مسلم بيعة يكون في الولد
للبيات لا يبعد فلم يشري وعده اجبت في البيعة بقية على سواقي
المتامل وادعاهما ما لا يتعامل به **كتاب**
التمتع في هي الحق السابق للملك المشري المتوقف على الطلب المتحرك
كل واحد من حكمه وهو الجارية لغيره الا ولويه وهو احد الوارثين لما
باعه الوصي لخصما جديا وتنفيد وصيه فان لها احكام غايها
ماخذ بالتفقه وبهي مقدمه على الاخذ بالتفقه ولا شقة فلما
الورثة لها ولو بقبضه اي تثبت ليرج الدين ولو
امهرت وجبته عتيد اي الدمه لم يسمع من اخذها لم يتشفع
الاخر بقبضتها فيه واخالفوا على عتيد في قبضتها ثم ما من اخذ
ها ما عليه لم يسمع الاخر ابنه وتخرج النافعة ايضا لو اخذ
داره او حصته في الدار لم يسمع المتأخر في النافعة
م الاجازة والدين والقارية والا باحة ليرج الميراث
والا لوارث والوصية وما ملك بالتفقه وما ملك بالايجاب الغنيمة
وما اخذ الوارث الا لولي من عر عقبه واما التفقه فالوارث لم
يشفع فيه مطلنا وهو تبارك غالبا اخترا من ان ياخذ الوارث
يشفعه بالا ولويه بخلف فانه لا تشفع فيه اذ العقد كذا لو كان
الوارث قد ابطال حق الاولويه لم يشتر من الوصي ذلك الشيء الذي
باعه لخصما جديا وحقه شفع فيه والله اعلم ليرج الغنيمة والدين
بقا سب فلا تشفع فيه في الاصل ليرج الغنيمة والدين
غير عوض والقبضه ليرج التخلي بغيره من مجهول

ما لو ادله في الاجل لا تقدم للبشر وحقه ودمي لعل البيعة كالنكر
ولا هو ايها في غير باعها ولا ايها الاخر وكذلك ان البيعة جئت
مستعده ايه لا التمسك الا في اوباشا فالقول منك وقوله فان او
بالبيع ومصر جمع التي كانت العين لبيت المال ويقض بقضه بغير
القبض وفي القبي والماني منه لبيت المال وقضه ما يشترط
المبادات والافال لا الاصل لما العقيد وفتحه سواء ادعاه
مطلبا او تقبضا ما حال شتر باعها اياها كالقبض مع عدم
القبض والارادة او فاشد كحاله التي وتعلق العقد على شرط
وحقه ذلك ما هو الاطلاق انه لا يعرف من ان يكون كذا الحاحله
بالقبض الماشية ام لا وفي المصعب بكره منه سلمه كاملا او مع
رأده وحكمه التي في ذلك حكمه الاراش المال المشري في المجلس فقبضه
وتقبضه وان داخجا وبكذا في التي قوله قبل والقبض في هذا
هذا اكرهه ان الوارث وهو المختار له بقبضه فلو قال قبضتك
الحال بقبضه وقال المشري لا العبد والحاريم بالالف قال قول
البايعة مع بيته يعي لا يلزم سلم الحاريم الا تسليم المشري للالف
ما بينا على بيته المشري مع قبض التي في قبضه اذ قد قبض التي
وكان العقد فاشدا ما القول ولا البيعة ايضا في قبض البيعة او
كان المبيع فيه شريك قال قول البايعة لم ياذن للمشري
بالقبض مع ما عات وبطل يعي اذ فاشد وان سبها للمشري ان
اعلى تعدا قيل هذا يشفع في البلي فاذا بينا على بيته الشرا
واما في البيعة والمشري حكمه لكل منهما ما بين به في البيعة
جنته بعد في قبضه حق وسوا كان في يد السام والمشري
لم يشفع في قبضه اي التي وسوا خلفا في المجلس وبعده
وسوا كان المبيع باقيا في يده او قد سلمه الى المشري حلق شرا اما

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

الحق

في قوله (او هو ما لا يكون له) على ما ذكره في كتابه
 في قوله (او هو ما لا يكون له) على ما ذكره في كتابه
 في قوله (او هو ما لا يكون له) على ما ذكره في كتابه

او هو ما لا يكون له
 ما العوض مع البقاء الثالث اما شلها بقوض الامر فالتبطل او
 لم يتبع فعلها لا تبطل لذلك
 وبقي من الاجزاء ثلثها
 بالاشارة المقترنة والحقبة المرافقة في الاضغ
 يستحق حكمه الفرض كباقي الاكراه
 شريطة فيه لا يوافق ولا يوافق الطبيب او كذا فيه ونزل مع كل
 ولي فيه او نكل له لشفقة فلا يبطل بوليها بل يبيع
 المتبرع لمن يشقه له او ما توليه المتبرع الماهو وغيره شريطة
 فيه فلا يكره كما يبيع
 فامضا البقية لم يفر ذلك اذ هي لا تقبض الا بالامضاء كرهه اذ لو
 اكبر وهو يدل على انه يبيع ان يكون المصقول له الحيان واخرين
 جهة المانع والمشتري خلاف ما لو جعل له المشتري الحيان فانه تبطل
 ان امضاها لا يثبت بها له قبل الا مضاهده اذ كانت لغا مضى خيان
 المشتري ما لا يثبت بها له قبل الا مضاهده اذ كانت لغا مضى خيان
 خيان المشتري لم يبطل

ما لم يكن له
 العوض مع البقاء
 الا بامضاء المتبرع
 لا يثبت له
 لا يثبت له
 لا يثبت له

والاولى ان يقال ان بعضه بها عن غيره
 فابعد الى الوجوه الا الثلاثة
 باختياره ام يبيع واختياره قبله وقيل
 التسلط طرعا لما يبيعها قبله وبطل وظاهر القوم بطلانها
 محروج التعرض ملكه قبل ان يتحكم بها او سألها ولو عاد الشئ
 له ملكه باهو تفقذ العقيد من اخذ بغيره ولو خرج عن ملكه بعض
 الشئ او كان جزء اجزاء او خليطاً تم طليها بما في الخلط قبل الحكم

في قوله (او هو ما لا يكون له)
 في قوله (او هو ما لا يكون له)
 في قوله (او هو ما لا يكون له)

منقعة الجواز ولا يحتاج الا بخدب جلب

من موضع المشتري ان علم من هو المشتري وعلم موضعه والاولى
 ان يقال وبما في الشريعة العايب عن مجلس من له طلبة خلاف
 ذلك المشتري او وكيله حيث تغلق به المحقوق ويدخل الجاز بطلب
 قبل الخليفة وحكم له قبل طلبة الخليفة وليد حل في ذلك الجاز حيث تغلق
 وكانت الخبيصة
 الثلاث فلا تبطل بالتواخي ما لا م بينه وبين المشتري اكثر من الثلاث
 ث وكذا لا تبطل لاجل جمل المشتري او جهل موضعه خاتمة خارجة
 القلمه وكون موضعه في الثلاث فما جوت وحيث لا يبطل بالبرقي
 لا يحتاج الى الطلب بل سانه محتا ببلغه خبر البقية
 حوسل من او حلوا امر اثنين او التوازيات لم يحفل لغا الشها
 مسطل ظاهر او باطلا

لاقى ظاهر الشريعة والمشتري تخلفه لانه اذا اقر بالظن
 عن غيره ونزل خا بطلت شفقته
 معه الفرض كما في باب الاكراه اما لو كان مقدرا ما يجب عليه القيام
 به من لم يرض او نحو ولم يفته بشفقة ولا امكنه البقاء فهل يكون
 هذا من الغنم المبينة للتراخي فلا تبطل به الشفقة الظاهر انه كذلك
 وعدم المحرم المزاد عدل عن الطلبة فبقاها ان يجب ان يشول او لا
 في حصة الخبيصة وهو من لا يجوز على المشتري متبدا او لا او لا
 ضلوة ففرض او ودم الفرض من حيث حشني فوته وقد طلب منها
 فان كان منقعة الخبيصة وهو من لا يجوز له الانتزاع لم يملكه بكونه
 حين بلغه الا ان يجوز له الكلام عند شكوت الطبيب انما هو

في قوله (او هو ما لا يكون له)
 في قوله (او هو ما لا يكون له)
 في قوله (او هو ما لا يكون له)

١٥٥

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]

[illegible]

فليكن جميعها القليل
 من الشئ اذ لم يكن الشئ في القلب
 لو حكم له الباقي انقلها
 كان السمع جازا واخذ الشئ في القلوب المتقبل يوم الحكم الشئ
 فانه عن السمع
 م القلب فان لم يستلها القذف وحكم الشئ وقد كانت منفصلة
 كانت الشئ والباطن واخذ ان قال ان كانت القلوب قد كانت
 لكن اذ اكتسب في الشئ الى يوم الحكم والقبول بالباطن وان كانت
 اذ في السبله لكان استلها القذف وحكم الشئ وهو في ذلك
 ايضا حدثت بعد القلب وحكم الشئ وفي متقبل الشئ جازا
 او حليها قلوب نصبه فقط والشئ في قلوب ان الشئ استلها القذف
 اذ في متقبله فان كان الشئ حليها في كل اوان كان جازا

وفيها السورة التي يحاجتونها من التي وتغيرت في يوم العيد والحمد لله
 الأطراف قد شملها الا ان هاتين تبدل فيهما خاضل الاستبدال كما
 بقي وانه يحذف حرفه وانضم من
 فحتمه المبيع استقاما بقدره من التي من نصف اوله او ثلثه
 من السائر من ان باع من الابواب او نحوها جئت من التي
 ما به والقيمة ما به وخمسون والقي ما به وخمسون والقي ما به
 في حقه في الاول ثلث التي وفي الثانية نصف التي وثلاثه فقس
 بعني اخذ عوض الثلث او
 قوله
 ابرأ منه ومعلوم هذا انه لو كان باعه ثمانية او افعل العبد وتبدل
 لا على الشرب اخذ العوض خبز النصف بين ان باع جميع التي

او ينكر وهو يقول انه اذا خلف بعض المبيع بانه متاوية فقد قلنا ان
 احد به المشتري من ماله كما لو لم المبيع او بعضه في بدل البايعة قلنا
 التسليم فلم قلنا هنا تسلّم التسليم جمع الشيء مع ثلث بعض المبيع
 وقد قلنا ايضا لو سلم التسليم بالثمن كان حكما في يده بعد التسليم
 حكم المبيع في يد البايع ولو لم يولد بعض المبيع في يد المشتري بعد التسليم
 القطع لمن ماله المشتري ولم سلم التسليم الا في الباقي المتبقية
 الفرق بين الطرفين يظهر
 يبقى غير زحاه اذا لم يولد
 الجانية والفريق وله خمسة حاشيل لو التسليم الذي
 ويهدم السؤال من التسليم او القرض يقول
 المشتري سلمت لك الشفعة
 احد ذلك المبيع في يد البايع قبل تسليمه النافذ فتنتبه احكامه
 الاندفاع فلا يكون الا اندفاع من تسليمه هنا تسليم له التسليم
 وسواء كان للتسليم التسليم بالثمن او الحكم وان اختلف الحكم
 لجمع الشيء او من ثامه ان احد المبيع من يد المشتري ولو لم يكن
 قد سلم الشيء فعمل ولا واخذ او احد من يد المبيع بالثمن والماء
 يشترى في الفريقين فلو واخذ او احد كان مستوفيا او من باي الحلا
 الا انهم انما نقل يبيع كل احكامه
 عند الخصم وهذه بعد ان طلب التسليم الى المشتري او حسب فام
 غيبته المسري في المثلان فلم يفتح التسليم الى ان يذهب للطلب
 الى المشتري
 فبشفعة الماني لا لو كان خط الكل بعد الغرض للم
 الغيبة والذلن وخو عطلها لما لم يتسلم بشفعة السبعين المردم

الاستيعاب قد سئل عن رجل كان السراجه عينا
على وجهه على السور الابطال وقد صرح في
عدت الاحكام بالاسماء التي هي على السور

على ما لا يقدر عليه تكليف ما لا يطاق وهو قبيح او في قوله لا يستيعب
منفعة او لا يكتفى استيعابا على القدر من حرج بقوله لمصلحة استيعابا
والسور ليست بمرغوبة وبمصلحة صالحة المخطوطة والواجب وهو امر
ما لا يقدر له من المصالح البشيرة كشم ثياب خطه او روية الباطون
لحظرة او حرج ذلك اذ المنافع كما لا غيبات 2 الحما
ر ولا تفرق عدت هذه الاجازة الا بقاء كالات الحديد ونحوها
او اطلاق ما لا يكتفى الاستيعاب الا به كالات الحديد ونحوها
على وجه يخل غالبا وقلنا على وجه يخل ليجوز استيعاب كالات المالا
هي والامه للمولود ونحو ذلك وقلنا غالبا ليجوز استيعاب الظرف
للخضائر فانه يجوز ويدخل بالبنين تبعا كما تقدم وليجوز حتى يستيعب
من الله الحديد ونحوه مما ينقص بالاستيعاب
وفي الحق قد نلفظ الاخيرة وهو اولي ذالمراء
الاخر ان عمالا يقدر عليه مبلغا كما مثل شق الجبل ونزع البحر
واما لو كان هذا القول لا يقدر عليه الاجرة لكان من غيره يقدر
عليه صحت الاجازة ويستعقب فيما يجوز فيه الغيبة عرقا او
بشيء كما
او على اخذها عاينا ليجوز الاستيعاب على حقها والقانون ومثل الميت
ونحوه واما الاستيعاب العين لمنفعة واجبة كما استيعاب في الظواهر
ومكان لها واستيعاب الملتحق وكتب اليهودي فذلك جاز في الا
ضيق ولا يجوز على تعليم الغلام الذي يتيمة سواء كان قرصا على
او قرصا لغيره اما تعليم استيعاب القران فجوز ولا يخلو حتى على
تعليم سائر العلوم ايضا كالغنية والفقيرة والا
ت المالا في استيعاب بيتة من ذمي يتي في ذمة او بيتة من ذمي او بيتة

كذلك

على ابيه هو او هو مال بعد اجازة البيع من يقع الخسنة صرا
مير والغب جبر او ملك ان ما الله هنا بفعل المحضون في ملكه
جزء على البيع ولا يبيع لا يتبعين لذلك المنفعة على الاجازة
بل على او دايه او كاله او يحفل الاجازة
من اليه ذلك ويشترط في عملا المقتضى لفظ الاجازة او نحوه ولو
قال ملكك او بيعت منك او وهبتك منافعها كذا كان ناجزا
او اجزأها منك او اجرت منك منافعها المتأخر
نحوه او الاما
فوجوه المحال فتأجل الاجازة
الاخر المحال من صحت الاجازة اذ كان من عدت الاجازة او
مطلبا ويكون من اول عدت الاجازة لم لا يخلو اما ان يكون لها
او لا تشبهها ان كان للموجر او لها حقا فان سكن المشتاجر يفتن
الغنية من محنته ولزمته اجرة عدت التكون لست الاجازة او
الموجر وكذا لو كان موجرا لم يلزم المساجرة الاجرة حسب شكن
لو سكن فتعطي الموجر وان يكن فقط لزمته الاجرة ان تمت الاجازة
لانه لا بد من شكن وان كان الحيان للمشتاجر وخبره بطرح حاله
بالتكون ولزمته الاجرة وان لم يكن فقط فعليه اجرة مدة الجبا
ان تمت الاجازة او فشحت وان لم يشتمل ولا يكتفى فلا جرة
عليه لانه المحال لست الاجازة او فشحت
او في استيعاب المنافع حتى اجرت منك الدار بلسنة ان يفتن
فيها الدار فلا جرة عشق وان صرحت فيها الحد ما لا جرة عشق
عشق فبذلك ذلك ولولم يتركه خبان ويكون الحيان في المنافع للمشتاجر
جوز للزبد والبرية وفي غير المنافع محال للاخر كالحيان وحسن

وهو
وهو
وهو

وهو
وهو
وهو

لا اقله واما الاحكام المشرك اذا حوت الارض او مياه او جود كذا نص في
 الارض او اجازت الدم او اهدم البها فلان نقصان المالك الغني
 فتيقن مقلها في مسئلة الخطا الشكوي وقد انفتحت وجوب و اختلفوا
 اطلاق المذات من فيها والذي يعبر المذهب ان الاجزاء لا تنحق اجزاء
 اقدم مسلم العلم وهو يخرج للامام علم من مسلمة الغني المسماة هذه
 مطر فان وقتا في وقت واخذ
 كاحتر جابني وعقها جيتا من كل واخذ منها اوجزا وكليلة
 من شققين في وقت واخذ مسئلة الويلين او فضوليات اجزوا من شققين
 كل واخذ اخرج جميع الغني من شقق في وقت واخذ واحدا واصل
 الما جيز وعدها جميعا والفتش على وقت واخذ او وقتي مسطر
 الا جازة في هذه الشقوق جميعها لثقتين واما من وويلين
 المالك فتيقن لا امثها والمسلم على حوله ان بقه اجزوا في
 واجاز في وسع لا امثها في مسئلة الكتاب بما لا يجدي بغير
 بينه وبين المشتاجرة الباقي اجزوا له واجاز له ضيق ذلك ما شقق
 المشتاجرة الاول والاجزاء وواكتر ولا اكثر لربها المالك بذلك اجزوا
 في واجاز له ضيق ذلك وكانت الاجزاء للمشتاجرة الاول واذا كان لم
 ومثل اجزوا له واجاز في كان هذا الغني الاجزاء موقوفاً امامه
 احاله المشتاجرة الاول لنفسه نقد وواكتر وبالكثرة لربها المالك
 لك كما موقوف له الخطم مما لا يلزم كلام الانصار او
 لا لانه غنطه على قول الاول ان زبنا يكون نقد بدها لم
 تبا وليس المترا ذلك فلابد من نقد بدها ثم ان زبنا والنقد للمد
 م الى اجزاء فتمت او قوله
 والا اشتراكا وتبعت الحيا اذ لا فرق بين الشقق والورع مع جميع

عرض هذا امده كذا فلان حقت والا فلا تنحق ولحق العلق بد
 ان حقت العلق بدرك حل الاجزاء التي تكون الفاسدة ويكون الحكم بها ومعها الشرط وكل ذلك يجمع
 من حقت الاجزاء في سائر الاجزاء المشتركة وسواها كان الشرط من جهة المشتاجرة
 المستند ولا اجزوا له في الماضي او شرط اذ اعطى عليهم انهم ان منعوه من العلق
 منه وان جعله كالمعاريه فارت العلق او انا حر ونص صان المذكر
 هذا عند ان ترك اما لو ترك الغلبة لقتل فانها
 طرف الاجزاء والفتان
 ان كانت مدة الاجزاء محدودة والا لكانت محدودة كان سببا حر منه
 الهبة للمعاريه كلها كانت مدة الرد على المالك فلا اجزوا له فيها
 كلما استوفى منها فشرط الدار حرة وسبب ذلك ان شرط المالك
 لزوم وان لم يكن قد استوفى واشتار
 لم يكن اغلب الناس الفصح به لم يكن تخلفه وان كان مكل بالاعلى الناس
 من غير شقة ولا مونة هي حقة ولو بعد عليه للامانة حكمه ليعرف
 ولو ضيقه المشتاجرة المصاحم وبعد عليه الفصح لا اجزوا له فقد حقت الغلبة
 فلو لمدا الاجزاء وهو يعسر في حقة تخلفه الموجود ان حصوا المشتاجرة
 تحت تلكه الفقص ولا يفي معنى مده يمكن الوصول اليها كما ان عدم ذلك
 تخلفه الدار وتوحيها البيع وكذا ان مسلم الاجزاء المشرك للمعاريه
 كان الرضا او اذ اهل بغيره حصوا المالك امده ما يجمع السلم املا بغيره
 ذلك اما ان الغني الموحى بعد وال علم لا يسر في تخلفها ان تكون المشتاجرة
 بالرب منها كما سطر ذلك في البيع قال لم سطر ولعل لسدعم في غير القول

لا اقله واما الاحكام المشرك اذا حوت الارض او مياه او جود كذا نص في
 الارض او اجازت الدم او اهدم البها فلان نقصان المالك الغني
 فتيقن مقلها في مسئلة الخطا الشكوي وقد انفتحت وجوب و اختلفوا
 اطلاق المذات من فيها والذي يعبر المذهب ان الاجزاء لا تنحق اجزاء
 اقدم مسلم العلم وهو يخرج للامام علم من مسلمة الغني المسماة هذه
 مطر فان وقتا في وقت واخذ
 كاحتر جابني وعقها جيتا من كل واخذ منها اوجزا وكليلة
 من شققين في وقت واخذ مسئلة الويلين او فضوليات اجزوا من شققين
 كل واخذ اخرج جميع الغني من شقق في وقت واخذ واحدا واصل
 الما جيز وعدها جميعا والفتش على وقت واخذ او وقتي مسطر
 الا جازة في هذه الشقوق جميعها لثقتين واما من وويلين
 المالك فتيقن لا امثها والمسلم على حوله ان بقه اجزوا في
 واجاز في وسع لا امثها في مسئلة الكتاب بما لا يجدي بغير
 بينه وبين المشتاجرة الباقي اجزوا له واجاز له ضيق ذلك ما شقق
 المشتاجرة الاول والاجزاء وواكتر ولا اكثر لربها المالك بذلك اجزوا
 في واجاز له ضيق ذلك وكانت الاجزاء للمشتاجرة الاول واذا كان لم
 ومثل اجزوا له واجاز في كان هذا الغني الاجزاء موقوفاً امامه
 احاله المشتاجرة الاول لنفسه نقد وواكتر وبالكثرة لربها المالك
 لك كما موقوف له الخطم مما لا يلزم كلام الانصار او
 لا لانه غنطه على قول الاول ان زبنا يكون نقد بدها لم
 تبا وليس المترا ذلك فلابد من نقد بدها ثم ان زبنا والنقد للمد
 م الى اجزاء فتمت او قوله
 والا اشتراكا وتبعت الحيا اذ لا فرق بين الشقق والورع مع جميع

ان كانت مدة الاجزاء محدودة والا لكانت محدودة كان سببا حر منه
 الهبة للمعاريه كلها كانت مدة الرد على المالك فلا اجزوا له فيها
 كلما استوفى منها فشرط الدار حرة وسبب ذلك ان شرط المالك
 لزوم وان لم يكن قد استوفى واشتار
 لم يكن اغلب الناس الفصح به لم يكن تخلفه وان كان مكل بالاعلى الناس
 من غير شقة ولا مونة هي حقة ولو بعد عليه للامانة حكمه ليعرف
 ولو ضيقه المشتاجرة المصاحم وبعد عليه الفصح لا اجزوا له فقد حقت الغلبة
 فلو لمدا الاجزاء وهو يعسر في حقة تخلفه الموجود ان حصوا المشتاجرة
 تحت تلكه الفقص ولا يفي معنى مده يمكن الوصول اليها كما ان عدم ذلك
 تخلفه الدار وتوحيها البيع وكذا ان مسلم الاجزاء المشرك للمعاريه
 كان الرضا او اذ اهل بغيره حصوا المالك امده ما يجمع السلم املا بغيره
 ذلك اما ان الغني الموحى بعد وال علم لا يسر في تخلفها ان تكون المشتاجرة
 بالرب منها كما سطر ذلك في البيع قال لم سطر ولعل لسدعم في غير القول

ويعني العاصم من الجمل المصطفى
والعاصم هو الذي لا يخطئ ولا يسهو
والعاصم هو الذي لا يخطئ ولا يسهو

سلوك طريق واحد
فلو لم يكن قد فُضِّل لم يَتَّخِذ كَيْفَ التَّشَرُّعُ بِمَا أَشَارَ
قَبْلَ نَفْسِهِ وَقَدْ هَامَ هُنَا بَعْضُ الْعَيْنِ مَتَامَ قَبْضِ الْمَنَافِعِ إِذَا الْمَنَافِعُ
مَعْقُودَةٌ وَمَا لَيْكَ تَقْبِضَهَا وَبَدَّ خَلِي هَذَا الْأَجْزَاءُ لِأَنَّهَا بِمَجْعُودٍ مُشْتَرَا
جَزْءُهُ نَاجِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ حَلَالٌ مَا فِي الْخَبَرِ وَالْفَتْحِ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ الْمَوْجُودِ
جَزْءُهُ وَلَمْ يَنْقُلِ الْغَيْبُ مَا لَكَ لَانَ الْمَوْجُودِ قَدْ يَكُونُ عَدَمُ مَا لَكَ كَالْمُنْتَلِي وَ
الْوَكِيلُ فَلَوْنِ الْوَكِيلِ أَجْزَاءُ وَأَصْنَافُ الْوَسْمِ وَكُلُّهَا جَزْءٌ هَلْ يَتَّقِي
مِنْهُ أَنْ يَتَنَا جَزْءُ الْعَيْنِ مِنْ مَشْتَرَا جَزْءِهَا مِنْهُ لَكُنَّ الْحَقُّقُ غَيْرُ
مُتَخَلِّفَةٍ بِهَذَا لَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَ ذَلِكَ إِذَا مَا نَعَى خَبِيرٌ تَقَالَى بِهِ
الْحَقُّقُ لِمَلَّ مَا أَكْثَرَ وَأَمَّا غَلْظُهُ فَإِنَّ أَجْزَاءَ الْكَلِمَةِ هُنَا الْعَيْنُ هُنَا الْعَقِبُ
وَالْفَرْقُ عَلَى الْأَجْزَاءِ مَعَ الْعِلْمِ فَإِنَّ أَجْزَاءَ الْكَلِمَةِ قَبِيلٌ كَذَلِكَ وَحِ الْعَيْنُ
الْأَمَامِيَّةُ عَلَى عَوْدِهِ مَوْلَانَا عَلِيمٌ إِنَّهُ يَبْقَى الْفَرْقُ تَحَالُهُ إِذَا الْخَبَرُ
أَنْ يَدْعَى هَالِكٌ مَا أَشَارَ جَزْءُهَا لَهُ وَلِزِيَادَةٍ فِي الْأَجْزَاءِ هُوَ الْبَاقِي
بَلْ جَبَّ عَلَيْهِ تَرَدُّدُهَا لِمَشَارَا جَزْءِهَا مِنْهُ فَكُنَّا نَبْتَغِي النَّاسِ أَجْزَاءَ الْكَلِمَةِ لِقَوْلِهِ
وَهُوَ مَوْافٍ لِلْفَرْقِ كَمَا أَنَّ الَّذِي يَدْعَى الْوَالِدَ ابْنَهُ وَالْبَنُ ابْنَ وَالِدِهِ
عَبٌّ وَجُوبُ الْفَرْقِ وَقَوْلُهُ
إِذَا نَبَّ وَجُوبُ الْكَلِمَةِ وَبَاقِيَةٌ وَجَبَتْ زِيَادَةٌ مَوْفِقًا أَنْ يَوْجُوبَ الْكَلِمَةِ
لَا الْكَلِمَةَ وَطَاهَرُ الْمَذْهَبِ إِنَّهُ مَعَ زِيَادَةِ الْمَرْغَبِ يَجُوزُ أَنْ يَوْجُوبَ
كَلِمَةً وَلَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْأَجْزَاءِ كَلِمَةً مِنْ غَيْرِ مَتْنِهِ فِي زِيَادَةِ الْمَرْغَبِ
وَاللهُ أَعْلَمُ وَالْأَسْمَاءُ تَتَنَبَّاهُ إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى التَّجْزِئَةِ فِيهَا إِلَى
النَّاسِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْإِجْمَاعِ قَلَابَةُ
يَعْنِي لَهُ مَسْتَقْبَلُهُ وَالْوَلَدُ فِي قَوْلِهِ وَإِذَا عَقِبَ الْبَنُ مَعَ أَنْ الْوَلَدُ
أَحْوَدٌ تَلِيهَا وَتَحَدُّ مَا لَا يَلْزَمُ هَذَا الْكَلِمَةَ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَشَافِقَةِ

[illegible]

وهو ان يكون العين على موجزة وعقد عليها اجازة الاله باله
مستقبلة فلا يصح ذلك في الاصلح اما لو علم العين نفسه بانه مستقبله
خو اذا اجازته فلما في فعل اخر منك كذا فهذا لا يصح واما
فيما في فيها العقد على المدة المستقبله قبل ختمها اجازة
لصحة موجزها في الدنيا سواء كان فيها اذ خال عقد على عقد كمن
على ان يبيع هذه المسكنة ثم استأجره من شخص اخر وذلك الشخص
على ان يبيع له المسكنة المستقبله ولم يكن فيها اذ خال عقد على عقد
كان يستأجره على ان يبيع المسكنة المستقبله وتكون ختمها
في العقد وهو الاول اذ اعتناك الصورةين فيها ليس يكون العقل
مستقبلا ولا يكون فيها اذ خال عقد على عقد واما المانع والض
الاولى عدم رضا المتأجر بالشرط في الاستأجر المجزئ في كل وقت
صريح وحين حسبهم المستأجرون لانفسهم اذ اوصاف اذ
ن لهم بذلك وفي الصورة الثانية كون العقل غير مقدر في نفس
من الاعيان الموجودة قوة اخرى غير مقدر في نفس
العين عند المستأجر او عقوب الاطلاع على العيب الذي في عين
الموجود ويستطيع لاجل ذلك ويرد الى مالكه
المحقق فالتحريم مطلقا واما العين فيبطل المستأجر تركها
الفسخ ويستحق المالك اجرة تمام عقده من اللب ان كان العيب
فيها ومن يوم خذوه ان كان خاد ناعبد المستأجر قبله
ختمه من استمى وهل يشترط في دفع العين الموجودة انفس
يكون الفسخ في وجه المالك او علمه بكتاب او فيقول بما دفع
العيب ام لا في حاشيته عن تعليق الفسخ ولا يشترط ان يكون
بالاعذار او نحوها في وجه الامر او علمه ولو على الزاج ولو علمه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مجلسه اول

على سبيل المثال
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن

المجتهد في العائده ان يكون في وجه المتناجز لان مقتضى يدل على ذلك
واذا قلنا لابد من وجهه وعلمه ما آخر العين في يد المتناجز بعد
الفتح في لزوم الاجزاء ليدت بقاها تحت يده وههنا يفتقر بين
يتمكن من الرد الى المالك او يفتح الى الحاكم وبين عدم التمكن من
رد ويستحق فوراً
ظاهر اطلاق الكتاب
وهو الذي في الفتح وشروح انه اذا استعمل بعد القلم كان
ولا يصح منه الفسخ بعد ذلك كما لم يصح الجيب اذا ترك في المشتري
بقية ما سعال او نحو فانه لا يفسخ له بعد الرضا ولا انش
والذي في عقبات التوف وقد ذكره في الشرح فيما تقدم في الهذ
لم الدان انه لا يفسخ الفسخ ولو كان قد رضى بالجيب كان
ابطال خياره في تقدير التسليم في البيع فلا بد من الجلبان
مع ما تقدم من على الاصح فكذا هنا ويكون المزاوجات
الاستحقال رضاء في مدت الاستعمال وله الفسخ مادام
الجيب لان العين الموضوعة تحت تسليمها سليمة وكل وقت
وهذا هو الذي عرى من الولد عطفه الدرع عن متناجزه وهو
على هذا الواسعناجز العين الجيبه عالما ببقيةها كان له الفسخ
لانه الجيب متناجزاً وكذا لو كان الجيب يعمل المتناجزه ما لم
منه انفسه حسب له انفسه ويبقى له الفسخ والاعلم
وسو كان من قبل او بعد
وكذا حكم من يادنه النافقه للزوجه قبل وكذا انفسات تزوج
الا ان من ناجتياخ السبل لها او نحو ذلك الدواجه او النقص المتبد
للزوجه
احجزه
حسب فتد كل التزوجه ولم
يحتل منه ما يتفق به وتتفق اجزاء الماضي والباقي ذكره في شرح الفتح
والمراد

على سبيل المثال
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن

على سبيل المثال
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن

واحراز الامام سرف البزني علم وهو ظاهر الا ان كان كسلة الباب
ادخلت وفي الجوه وبات بن مطلق سبط الاجزاء من يوم بيش الزرع
فتد وجب خصله الماضي والاضاح الاول امان لمع الزرع وانفق به
تلقا لانه اجزاء فمسقط التمس على قدر اجزاء الخلل لا يوقع على
وجه لا يتفق له طاجزاه اصلا ذكره في النج وهو المختار
بعض اجزاء الخلل لانه غير مفتقر ولو اجمع ما لك الشفينة
الارض بالمجاز المساهر مع عدم التقضي ومع النقصين
ماله المحب والمحوون وما كان للزوجه اجزاء المملول لم صا
حب الشفينة ترك ذلك وما عدا ذلك بحسب ما لك الشفينة
بين ان نر صايقا به ما شأنا لك الشفينة من الاجزاء ان
تقيد اعمد او بين ان ماص ما لك المال باقيا به فان لم كان
مالك الشفينة ان يلقية ويخرج عليه اجزاء الا لان كان
لمله اجزاء فلو لم ينفذ اجزاء لزم المالك اجزاء الخلل
المملول وهو ان يقول استناجزتكم على جبل
هذه الاحال على هذه الحال او استناجزتكم هذه الحال
لا اخذ عليها هذه الاثان ما لم يصح هو المحول في القولين
على الاصح فمع ذلك احكام تقسيم المحول حلال بن مطلق
في الصور الاخير فاعال المتعقب هي الحال فيكون الحكم بها
مدن او ضفة
هذا الجبل اخذ عليه كذا طعاً ما طو ظاله الجبل هنا عليه
حصون المتكوي لموت الاجزاء وان لم يتفق لان اجزاء ان شأنا

على سبيل المثال
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن
فإن كان المالك قد
باع الأرض لغيره
فكان البيع صحيحاً
والمالك قد صار
مستحقاً للثمن

بالتفصيل التي حجة لما نرى وقد علمهم من قوله وحده اي ادا عينا
مخا والحكم لتعيين الجمل والله اعلم بالصواب
حب الجمل ولا يصح حب الجمل الفه الزل الجمل
في الجمل والذرع في النافذ وحده حقونه وقلابة في الحامل وانظله
وجعوا في الجمل وسقوة وتوله والمساواة والاجارة هناك مقبولة في التمثل
والنظارة في العصة ونحوها وفي الجمل مصلصعة حقونه وقلابة
وفي القبط ونحوه جمل
ما من وهو ما تفسر به البهية في الجمل الذي يورثها حقا وادعيا
حق الكائن معه البهية واجزائها وطاوعه ان يرضى الوقت ولو في
المشاهدة ولم يحلوه كالمغاص بعض بالناظر لا من هناك ومن الماثلين
المتشابهات والماثلات في المشاهدة وهو ما تملكه اجزاء
من الجمل كدرة والسناء وكهلا في وقته بالذات ملكة الجمل
وان كانت اجزاء اجزاء في الصفح وفي الجمل والسناء في الصفح
من المتشابه واجزاء المشاهدة ان كان ذلك في القدرة لم يمت اجزائه ان كان المشاهدة
اجزاء من الجمل المشاهدة اجزاء ما تملك وهو صاحب البهية
للزوجة واما اجزاء الزيادة مرجعها على المشاهدة ولو اجزاء لا للز
باده في الجمل واجزاء المتشابه في صفه الجمل وهن احسن فهو الجمل
المتشابه ولو كان المتشابه في المتشابهات او شاقا صاعدا فانما على المتشابه
فان جعلها الماكدة المتكبري فان كان الجمل ما تعلم فقال لاهدره فيها
جملها صاعدا ان يمد على المتكبري نطق الضان وهما هذا القول مبالغة
في الابهادة وان كانت تقديره كان التعدي من المتكبري وحده
لغيره الماكدة فيجبها كلها
بها كان ناده في الجمل فيمن الاجزاء والزوج
الاجزاء وهو كالمكدة عليه ككده الى الال

مجلس شورى الادب والادب
والادب والادب والادب
والادب والادب والادب

[illegible]

او الى ثالث لزممت اخره المجرى وهو حامله الذهاب من المدسه الى
مكة فان وصل مكة وضع المساجرة او المجرى بعد ذلك على المساجرة
من اخره العود الى المدسه وان انتج المكثر لا غير وروى عنه المكثر
ولا يخفى عليه منها ايضا وان لم يعمل منه لزمه المستحقان ان خلاه عمله
في هذه المده الى اخرى او عداها مع حصوله للمكثري لا لغيره او فردها
نصل الى المدسه على ان لم يرد كرهه او رجع هو وهو وحده له ومكثه منه
والذهاب وما اجزه الذهاب الى مكة فبقرضه ما بين الاخرين مستوفيا
من المتساويين كان الممتنع هو المكثرى لا المكثرى وخلافه وسكن في الذهاب
ب وكان عاد فقم العبد والتركيب من ذلك الموضع الذي ذهب
منه وهو المدينه مثلا والاحارة متعقبه في الحاضر فان اخل شرط
فلا اجزه الذهاب واخذ الحق في الفقه عليه يلزم مع الاخذ بالاولا
نت متعقبه في الجمل فلا اجزه ان لم يجد الحاكم الممتنع والداخل
وان تابعتنا ما متناع المكثرى واخره الذهاب الى مكة حسب لم تذكر
السكن من المدينه ما ما ذكره السبكي وعقد الاحارة والذهاب
سعه له ولو كان هو الممتنع وفاقا وكذا لو كانت الاحارة فاستبد
فيقل لا مقنا متناع المجرى من التجهل من مكة الى المدسه في استعاط
اجزه الذهاب اذا كانت عاجزتهم العمل من المدينه الى مكة وفيه
من طهر الجمل وخلافه متعارفانه على وجه يمكنه الاتساع به في
خفيف احره الذهاب ولو كان هو الممتنع الى المدينه وله العمل بها
الاستعاط في استرجع عليه قوله والا فلا لانه قال والامكنه او خالفه في
يقول او اسبق من التجهل من مكة اللهم الا ان يقال ان الذهاب من مدنه
ت وهو اذا امتنع عن اتمام العمل لغيره لم يستحق المقتضى فحقا
فيظن ان ما صعد اجازة الموصي او ذكره

اولی

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

وقوله ما يكون الخ في هذه الضمة
 غير جان احرم مستر وعلى المشرك ونحوه ينفذ من ماله وكذا
 البايع قبل التسليم لانه يضمن جان له ان يعصب
 الجزء الاجرة
 بقاية تسليم القتل وانما لم يخلأ ماله ضمنه قبل الضقة والمخزلا
 غل ولا اجرة وهو يقال ان تلف بقب الضقة والمخزلة
 لذلك فانه ما لم يلف قبل الضقة والمخزلة فوجه تفرقة له
 مضمونا او مضمونا وهو تلف من ماله ما ملكه على ضقة تلك فلو
 ذكره في البيان انه لا يضمنه بانه مضمونا او مضمونا او مضمونا
 لا يلف قبل الضقة والمخزلة فانه يضمن فله يوم قبضه وهو
 او بعض ضقة حيث
 القامح
 يجب عليه العات وعلى هذا حق القباله ان يشي بغير نقص مضمونا
 عليه والبيت هو النصف واحد المالك الا ان ينفذ
 ولا تخيير وسلم الاجرة او ينشأ قطا وهو ما زاد
 على النصف مع الا ان يشي بغير مضمونا
 وسلم الاجرة او غير مضمونا ولا اجرة الا ان يلمح
 بالتزايه
 خرب ما مور بالعلم لم يزا او الف
 الفصل والاضغ غالبا لجره ايضا والوجه لوجه بشو
 وطه كما تقدم ولو وصل النعالي الخنا ما مور ولم يحصل الخنا
 به فلا ضمان وبقي من بعض ولو لم يفعل الا الخنا
 سواء كان حاضا او مشركا
 يعني ان دخل المالك ففعل الاجرة لا يفيض عنه
 عايد الى الاجرة والمستاجر وكذا اللقن كما في الخنا

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

القامح

اللقن مالم يسطر عليه ان لا يستغيب
 ومع عدم التقدي جان الاجرة المشترك والمخزول بغير العات
 وانما بلواشائه الى مخالفة عقده الا
 في ثبته احاره وعقده له وعليه كما حانه يفتح الاول
 الثاني محلا شائرا الاوليا للمصنف الفسخ عند البلوغ لعقده في
 كونه احاره وكما جاز والله اعلم
 من صحة الامر امنها ادم لم يكن عتيقا والامن وجوب الزكوة
 ولا يفتنيق الا اخر ايج الاعد القبض كما ومن والنفقة ونحو ذلك
 يعني مع استخفافا المنفعة ليكون غير المطر
 في الاثبات
 لم يكن مده معد كالمدهاب الى كذا والمحل عليه كذا الى كذا
 مع معنى المده او نحوها كمن يدين وصلا فيه الى المولى
 فله الذي استحق من اجتهاد ابيه
 عن ابي العباس ما يفتقه لا علم استيفاء مده فلا يجب كمن يفتق
 الخ عليه بلا مانع من عليه الحق
 في العتاد
 على فان كان طاريا مالا من المشا وجره املا ولا يكون ذلك
 الا في المضاربة

وهو كالمضاربة كمن مع الشا يشترط
 المده ان يقسط لها
 ولا تقسط لان يلحقه كالتسليم ما اجدت علم كونه مده
 قيل تعدد ذلك من بين الخرج وجهه انما
 كتاب وان لم يحكم له فوجا بانه البيه او اقر بعد ذلك
 لعين لم اجد ثارته ففرض قبل الجحد في القاسم بين لانه

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى
 في قوله لا يملكه الا الله تعالى

[illegible]

وتحتوه لأحد الموجد له الوازن والمثولي غير المقرن فلما سبطنا القاجير بين
الموجد والموجد له الموجد له الموجد له الموجد له الموجد له الموجد له الموجد له
الخبين بالاجرة والافاضة عن سبب الفسخ ذكره في الكواكب عاده
له من الثلث وبعد جمع ثلث ثلثه يكون المفسد اجرة خضنه
من يتشاك له ما هو من الثلث
امره ولا يشترط اجرة اماله وامره بالاجرة وسرط الاجرة وقيل الشرط
او شرط اليه العمل بعد نوله اعل كذا او قال لا اعلم الا بعد ان عمل الموجد
بنا في قبول الشرط
فيما يقتضيه او كذا عمل الاجرة فيها علم من حوت او ما لو بطل علم
قبل الفسخ ولو بطل فلما اجرة او صرنا
لنا ما ذكره المثلث المثلث

وتوجه لأحد الموجهة الوافدة والمتولي غير المصنف فلما سئل عما يجري من
المنهجية

يد في الثاني من ان ينقل مل وكفى في انتقال العيلة ولو كتب اليه اوت
 مثله او يملك تحت القل يتيب القل كان مازنه بخفي فينهدم عليه او
 قطع سواد حرم فيبغ فيه بذك ولو لم ينقل مل الاولي ان يقال ان
 القيد على الماذون اذ النقل بالامور انما هو مقتضى او غير مقتضى
 او لنف حد العمل يتجبه او مكرها انتقل ولو ما ذواتا ولو في سر مقتضى
 ج ا ولم ينقل ولدت حب العمل يتجبه كما مثل
 لكراهية الدخول في العقود الفاسدة فان غشدا اعتق اياها صححت
 تملك ولو كثر ولا كراهه ومع عدم العقد وانطهه وفاء بالشرط او
 تكم ما غل الجميع ولقد ذك مع كراهه لغيرم القيد على بعيل القس على
 و حوقا من لسانه حرم الزبير على احده المثل وكذا الزبير مع
 يا وصدق به مع الاضارة
 الغير وجل الميت ونحوه واحرم الحاكم من بيت المال واحرم
 غلى زلف التي لمثلها اجزه قيل وكذا حيث لا يجب الحكم على الحاكم كان
 حكم بالعمود للبدن ونحوه كما حكم المطلق الا ان حرمه من قوله واجب
 فلا يحاج الى الاحراز عنه فيكون
 في هذا انه يكون حكم فوايد في يد القابض حكم قوله في يد القابض
 حكم فوايد الغصب قلنا اجزه ان لم يتشغل فان اشتغل لم يمتد الا
 حرم مدة الاستتغال فقط اما لو امتنع من الرد بعد الطرد فاقب
 مطلقا يعني صرحا يكون ذلك للمختطون او لو احببتا
 كان يفتقد احرازه وسواء ان ذك الاخطا وتقدم عليه اذ اعطاء
 قبل الفسخ القيد او الشرط فانه حرم ويجب عليه كرهه لباغية
 في التوصل الى المختط او الواجب فانه يكون حكم
 حكم ماصرح فيه بالواجب او المختط في وجوبه كرهه الى الدافع
 39

قول كلام الانها هو وهو طاهر التذكرة والذي في البيان وسرح التذكرة
 ومصلحة سرح الذوب على الانها انه حسب عقدا على ما حمله
 يكون في يد القابض كالمثل ما فيه اعتي في المفقود فيه على ما
 تحمله الخلاف فتقدم بالذات الحكم القيد فيطلب القابض وعند
 الحقيقي انه يصدق به ولا راد الى القابض اعتبارا بالاضايل و
 عند الفسخ ان القيد يرد او اقمم بالذات ادليس من حقوق الوا
 بي فينظر ما وجه حمله الى الانها كالمشروط في مقابلة
 المختطون والواجب ان يكون بعد وكذا مضمون بالمعقود اوصوه
 الراجح شرط ان لا يصدق وتطبع بحملاتها في يد القابض برمالها
 مع كافي المشروط ولودها الى الذي يرجع لم يبرأ من تصرفه في
 هتت الحمله وبطلت كذا ما نحن هنا بعد صرح ذلك العقد والشرط
 فاداد مع اليد بعد صرح العقد والشرط ان يرجع على الواجب والمختطون
 على طعن من كونه في معا لذك كرهه او لا ينقل
 ولم حصل له ثقل باي الامور
 في نسق عن الواجب المختط
 وحل له اخذ ادلاطون له مع اللبس وعدم الظن باي الامور الا كلامه
 الاخر فمصل قوله ما لم يلعب في الظن كرهه ولعله بعد قوله الاخر انه نسق
 عن المختطون ولا عن الواجب ولولم يكن قد تقدم فتح بصره المقدم
 والاشارة
 والبشارة من قبل النبي ربا حرمه
 فالعمل للمشتا حواذ الما كره في المعوي كما يتبع في العادة وهذا
 قولنا وهو المختار وعلى امسرك في يد الاخره والاولي ان يقال
 وعلى الاخر في قدر الاخره اذ المشتكر وعنده صرحه مولى ولو قدم
 وعلى المشتكر للاخره في تدركها كان نقل لا بد من حمله
 وموجر القيد فاحذر من حرمه ومصلحة المختار في الحقيق لا

بمصن الاخير المترك بل قد عوى اليه منه كد عوى العباد به من عده
 والما تشبه حكمها انها اذ احدثت على سبيل التأويل لا طلاق الهادوي
 قليل في سبيل الحايك واذا قال له المالك ليس هذه غزلي وقال الحايك
 بل هو غزلك ان القول قول الحايك مع ان اليه على الحايك المسمى
 فيه فتاوى قول الهادي تحليل على ان المالك ادعى على الحايك انه
 غلط على الغزلي على ابدل بقضه فكان هذا عنه خيانه يدعيها
 المالك فيقول قوله في عدم الحيانه وامالوا المالك انه غزله بالكيله
 والقول قول المالك والبينه على الحايك وقوله كالمخالج ليس ثابت
 المتله بالقباض على المخالج وبها المزاد البع في الحكم كما
 قد تده علم او موافقه او امتناعه من
 القول على او كلها الى اليد المتناجيه ما
 ان كان ايقاف القول للمناجيه في قدر الاما في ان الحايك يشبه
 له وكذا في شئ من الزوجه كما تقدم وشوا كانت مبدت انما
 باقية او قد انقضت
 بل كد مضنا او قد جازا وحيد جازا منه ما يقابل به غايه التبين
 بالزوج ويقال قوله في العين من الاثبات الموجز
 ويبيح كان باقيا في يد المشتا حرة ولولم يكن قد استوفوا المانع
 او سلم في معنى قد استوفوا وادى الى المالك ولديها
 او الاغلب في او الاستعجال اي بقي باجزه
 اي بقي باجزه وادى في الاستعجال لان الاصل في
 المانع عدم الاغراض ولا يضمن له
 وانما غرضه فهو مضمون
 وانما غرضه العالب وشيخه
 عليه من غير تفهيم له فان مضمون العالب
 مضمون من الزوج والعين من اصل

وعمره كالمترك بعد التفهيم وبين ان المترك في العالب من غير تفهيم
 بل هو امرش المتنازع والسراريه ولو ما مولى المولى جئت
 فعلى المعنا وحصلت عنه شرايه معن المبح لا ولم يحمل المتنازع
 فلا ضمان به مع الامر وقد تقدم ذكره
 تلف وتجب من ماله والمزاد قبل التليم النافذ كما تقدم
 صحى الى المالك قد فهو كالماله عند المترك
 فهو لا يصوب الغالب وعينه
 والعالب بالتفهم مالم بعد اجازته
 انما لا تستقر الا له فيمن ذلك بالتفهم وبصر كالاخير المشتق
 كد المالك في صحة ما لم يكن اخذ باخره معن ماله الاجير المترك فان من يوافي
 لك من العابد كالمترك اذا ضمن به عوى البصر من
 قبل الجنايه والعاصب والمشتق من قبل وخطاف المترك
 والعاصب كفى العبد اذ كان على وجه يستحتاج قضاة
 والعاصب اذ ابري فان العصب ماله امانه فاذا ابري
 اخرى صان ابا حرة معصايه والعاصب قبل التليم والمترك
 لعنه بجله فيرد عليه باي عيب وامان جئت واجنا
 بش مخلومه فيضخ الثبري فلا يرد عليه المترك شيئا
 عيبه او ابراهمه اعز من اعز
 نعم فان ابراه من العين مضمون وصارت في يده امانه وامان
 نعم الفاسد فهو غير مضمون عليه ما لم يرد له او غيره
 وما هو كذا في المترك يكره نصف ارضه وشا من العابد

مملوك فان لم يكن له فاجده معاده مثله ومثله وبقيته
 كان متافرا لم يكن في مقوله يستنفذ منه ولو اقام وتربوا وصلا
 فان كان المقتود بالتفويض وبغيرها
 الحاضرين
 فكلها
 ان حيث يجوز ان يتفق على نفسه موده المتأخره وبنيان من الرزق بنية
 يجوز ان لا يستنفذ القيد والاكثاف ولو جاز عدم الاستنفاد و
 اكثاف متفق فاعين خصه المالك من الرزق ولو جاز الاستنفاد فاعين
 نفق من نفسه بنية الرجوع ان اكثاف انما لا يعرف بونه المتأخره
 كان له الرجوع لما اتفق على نفسه على الرزق
 وخوف من الامام عليه السلام لا المذكورين فلا يجر في المستقبل
 الاستنفاد وعده والاولى انه اذا استنفذ بها مع المرض بمخ
 استنفذ والا فلا
 الرزق او على كاش المال وانفق على نفسه بنية الرجوع على الرزق
 جميعا
 ادا بين على النفقة له تدبيرها وادراكا المال اذ اقبل
 قبل قوله في النفقة على المال ولو كانت النفقة اكثر من المال فان تلف
 بعضه وبقي بعضه صدق الرزق في الباقي وبين في قوله الثالث فضاغعا
 واما ما انفقه على نفسه بنية الرجوع على الرزق لم تلف المال فلا ترجع
 اذا لا ترجع وحيث اتفق على نفسه من الرزق لم يلبس المال على عدم المال
 لك ما اتفق على نفسه لانه انكسفت الحصة تلفت المال ولا ينفذ
 من الرزق سواء كان نفقة او غيرا متلبا او فيها جعلنا النسيه
 بغير اوله ادهو كالوكيل فلا يجر انفسه الا في وجه الاصل ولو ادن له
 المالك ما خلفه خصه من الرزق عتق اياه اياه مالو كانت الحاضرين موفقه

وانما المالك لو كان
 من الرزق ولو اقام
 من الرزق ولو اقام

ان الرزق ولو كان
 من الرزق ولو اقام
 من الرزق ولو اقام

ان الرزق ولو كان
 من الرزق ولو اقام
 من الرزق ولو اقام

كسبه خلافاً انقضت المده وقد صار المال كله نفقة المقتول والمعامل
 الا انما ارجأه خصه من الرزق والله اعلم واما المالك فله ان يترجى
 عند خصه من الرزق مطلقا حسب ما كان متفق عليه انما وان كان ما
 لبس نفسه اقران لم يجر الا بخلافه
 من الرزق
 ابي بطون الرزق ولو قبل النسيه
 بها عينا بنفسه احكام الفل وهذا لتحقيق ما تقدم من قوله وموت
 المالك كلها من رزقه واما العقب للرجوع واساء العلاء فلا يترجى على
 طهر للرجوع علا اضحى لم يترجى العقب والانتفاع عند النسيه لانه كما
 لو قبل
 يعني قبل النسيه
 وهو يقال ان كان الحضر قبل النضر بان تلف بعض المال مثلا قبل
 النضر فيه لم يترجى في الباقي فترجى فيه فلا يجر النضر تلف بعض المال
 قبل النضر ترجى باقي المال وان كان الحضر بعد النضر به على وجوه
 الاول ان يتقرر بنية وفقتان الرزق وينقض المالك من المال بزيده
 الى القائل مما لا يرب ثابته فيحضر فيها ما عده بزيده الاول واما الثاني
 بزيده ويحضر مال المصاير به فيد لم يكن قد نفقه المالك ولا نفقه الرزق
 فيحضر الحضر بالرجوع واما الثاني لانه يتقرر بنية فينفذ الرزق ولا يش
 المالك قبل على نفسه يوم نفقه القائل لم يتقرر القائل في ترش المال يتقرر
 اخر فيحضر فيه فقد اختلف خلاف المتأخره انه لا يجر الحضر في النضر الثاني
 في الرزق الاول اموال ما اقتضا الرزق وترش المال سلقه فيها عند النسيه
 قد لا نفقه لم يحصل فيها حضر بان كسبت حقا نفقت فيها عن ترش
 المالك فانه يحضر الحضر بها بالرجوع لان صحت النسيه موقوفه على كمال الرزق
 له وهذا ظاهر حيث كسبت او نحو وهي باقية في يد المقتول المعامل بعد
 نفسه الرزق واما ما اقتضا الرزق لم يجر في القائل التملك المالك وفيها اوجه

كسبه

سبط الا وريته الصولاه انه لا حكم له
ولا حل بعد فني المال له اقل

ثم ان المال كامله فله ان يكتسب بقدره كدفعه غيره المختص بالزوجه
هذه الصورة ام لا حكم الكتاب وخوجه بعد فريض المالك لها وانما
يجوز كتابها بالزوجه فهل يشارك القائل المالك في تزجها الى غايته
قبض المالك لانه ان اشترى المالك الله اعلم
وان كان لم تزج فان شرطه
من القائل
القائل فقط صالح وانما وهو يقال لو كسبت الشئ بقدر ان شرطه
المالك حصه العامل فيها هل يكون ذلك كما لو اقتسم الزوجه وشرى المالك
شئ فكتبت فانها تبطل شئ الزوجه ويجوز به المختص ام لا يجوز هذا
لا ان الشئ صار من جميعها ملك لرب المالك وان شرط المبيع مع
حقول الزوجه صالح في الاصل وان شرط العامل بالنقد الذي دفعه
اليه المالك بطلان من المالك شئ ايضا وكذا اصحاب سري المالك
العامل السلع الزوجه دفعها اليه ليبيعها ويجعل ثمنها مال المضارب
وانما جاز في هذه الصور تزجها بالاشتراك على الفاسد وما جاز
ان يبيع غيره من نفسه ويكاتبه مع ان في ذلك معا وضل
يلكه فكذلك انما يبيع العبد من نفسه فليس فيه مقاضه مالا
يعي من العامل
له
يقع ان يسري العامل الاما عا حقه اذ لا يتبين امك لفته
يعي في الشئ او البيع وهو يقال اما الشر او لا مقاضا
المالك للشئ من غير العامل وهو يقال ما جاز ان القائل شرى المالك لها من
التي تبيع مع الزوجه بغير مال البيع وان لم يكن فيها شئ يحصل
القبض على صحتها فقد حصل له مقاضا ما البيع وان لم يكن فيها شئ يحصل
ولا يجوز في هذه المقاضا وان كان لم تزج فما حصل فيها او يجوز في الوقت
له ان يبيع مع عدم الزوجه وان كان لم تزج فما حصل فيها او يجوز في الوقت
لم يكن المالك ان يبيعها من غير العامل الا باذن او اجازته

على مالها ولا حجاج في الزيادة والتجديد فقد علم من الملائكة ان الحقول
تزحف وتنفق الخضر بعد النقص والاداء ان من فضل في ذلك
جاءني بزيادة على راس المال وهذا المالك يمكن المالك بزيادة وتنفق بعد
النقص كالزيادة من المالك نفسه وتنفق على المتعبد ان منه ام لا
ولا بد من مالها ما لا ينفق في نفسه بل في غيره
بالبينة على الاولى ان يملك البينة لما يبيع من ماله كان لها ولولاه
له وليس كذلك ما نزلوا له مالها كان له وكان غاصباً للنفقة فيبقع
تحكمه ولا تحضر الزيادة والنقص في النقص والمبيع يعني من الغامض
ما لو كانت الزيادة للعامل والنقص عنه لحقت وذلك ظاهر
يعني بقدر نفع القيد المقتضى وهذا يتحقق حصوله في القيد مع
الحاصل فينتفع الزيادة والنقص وما في النقص فلا مدعى للزيادة وانما
لكون ذلك ما يتحقق بغيره المالك كالغاصب من الضرر ونعم
كالهبة للزبيب في البيع والشراء حسب القدر وكذاه من
مقتضى لم يعلق بغيره القيد ونحوها والله اعلم
فليكون عقده صحيحاً وموفقاً على الاجازة وهذا ما عدا احضره
من الزيادة كان العين قد رخصته من الزيادة ولا مدعى على
لك وحصل نفس يتعين به في العاد به بعد القيد ولم يتحقق الغا
مل يستبان الزيادة
باليها وبضائع الشراء ويعتق القيد كان تمام المالك والعامل وتنفق
كانت الزيادة حيث يفتن على العامل ام لا على الاصح كالويل وبهر القا
مل مع الايمان ويستحق القيد في الظرف مع الاعتناء ولا يجوز
للزخم باستحقاقه على العامل في الوجهين وهو مال واحد استحقاق

معه
نحو صباغ غسان
المنزل
السيد غسان
ببريد غسان

دله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

يَجْمَعُ أَوْلِيَاءَهُمْ وَأَمَّا مَنْ تَوَلَّى الْفَيْسُ فَغَرَضُ وَامِنْ لَوْمْ بِالْأَحْجَرِ
أَنْ تَكُنْ وَحَصْلُهُ نَقْضُ لَوْمِهِ الرِّسْ نَقْضُ وَخَافَا أَدَاةَ النِّقْصِ عَيْنًا
بِفَعْلٍ الْحَالِ بِحَالَتِ الْهَرَالِ فِيهِ الْخِلَافُ وَيُقَضُّ بَيْنَ تَقْيِيدِهِ بِأَنَّكَ
الْمَعْرُوفُ أَمْ لَا وَبَيْنَ لَوْنِ النِّقْصِ يَتَبَيَّنُ وَكَثَرَتْ ذِكْرُهُ فِي الْبَيَانِ وَلَوْ خَلَا
رَبِّتَ الرَّجُلَ يَدْفِقُ مَا لَكَ الرَّبِّتُ مَلَكُهُ بِذَلِكَ وَيَقْضَى بِحَامِهِ وَلَوْ مَهْ
الْمُطْلَقُ الرَّبِّتُ وَالْبَاقِي وَانْوَازَ الرَّبِّتُ تَجَلَّى عَلَى مَنْ أَخْرَجَ لِيَقْضَى
فَالثَّانِي وَجْهٌ يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الرَّبِّتِ وَبِمَلِكِهِ صَاحِبُ الْهَفْزِ وَالْثَّانِي
يَقْضَى بِتَقْيِيدِهِ وَمَنْ عَدَّهُ زِيَادَةً تَحْلِيهِ الْآخِرُ وَلَعَلَّ الدُّوَى وَالْعَلَمَ

عَبَابُ النِّقْصِ

كتاب التزكية

وقد تكون الشركة في القبر ومنفعة غنمك
وعمل القيد والارض او احدها كالارض تجب منه والوقت على جانيه
وفي الحق كالتد القيد والطين والتبيل والارض او حق
بدين كالقراض والقيد
والملك كما اني
لنفية ونحوه وقوله لا يملك القوم حولا لا لشراء لهم ولا لشراء
داخها لهم شاد او من القويض اكل كل منها فوض بها اشتراك
به ونفاه الشركة من الاخرى ونحوه ومن الشركات
على المصروف فلا بد لو كان احدها ملكا لستعبد كدونه
لاشراء التداخدا
فان احدا حصل الحظ الذي لا يحصل لغيره فليس نقد احدها من
تد الاخرى
ولا يصح الاشتراك فيها ولا لغيره ملكه
فيها فلو شاد بنزوي فيها ذن الاخر ولا يصح وعرض اليه
فيها او نقله ولا يصح انفراد احدها بغير رضى الجميع

من

13

فخفا

تفاضل

وہی اس کے لئے ہے

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

24

منه ومع العلم بان هذا هو الحق
 من حيث هو لا من حيث الظاهر
 ولا من حيث الظاهر والباطن
 ولا من حيث الظاهر والباطن
 ولا من حيث الظاهر والباطن

يتعلم له غرضه ولا يحاج في التمسك الى حاكم كالناصح قبل التعليم ولا احقره
 عليه لحيته واما الاستخفاف والكلز البخره فلا يلزم من اذن التبرك
 او حكم الحاكم المقتضى او التمسك على الخلف الذي من الغرض في التمسك
 من التبرك في القبول والتسل في التحقيق ليست يترك لان كل
 شأ من فتح باب وغر
 واخذ مصلحتي
 لا يجمع وقيل كيف اذا كان
 من الهدم وغر لا تفر من المالك بل خاف وغر فلا يجمع اخبرها
 من ذلك لان تفر به الاخر وطاهر هذا المنع ما بين المالك في القبول
 والتسل بخصوصه وان لم يكن عن قسمه لغو الاحتياط فيه
 بتقسيم تفر بتركه اذا غلب ذلك
 وكان ممكنا من اصلاحه بفعل معناه ولم يكن اثره فله ولا يبرأ وغر
 ولم يترك من الاصلاح فلا ضار واما ما كان من اثره فله فانه يغنيه
 مطلقا لانه يحفظ ما هو اثره فان استوفى بافعلها
 كما يتفق وتثبت الشفقه بين صاحبي الاثرين القليل والشغل الجار
 في الدين وال
 انص وغر الطالب في ملكه فاد كان تجاوزها عن قسمه لم يحجر
 ولا غلا وحده لا يضر به جائزه
 فله اذ حها فتعلمه فلا يلزم الثاني عليها وجب من طلبه منه الاصلاح
 عليه وطاهر الكتاب لا فرق بين ان يكون منه ما امل وهو
 المذكور البتة ما لو كان اذ حها يتفق عليه الجمل لوصده او بان
 يبيع ويبتغي ذلك الحق او يترك تعليمه به او يفر له به دون
 الاخر وطلب التمسك مستحق الجمل احب اليها حيث ياتي بتعليمه قد
 لا يجد الا ويضطر الى ملكه اذ في استغنى عنه من العمل على خصة التمسك

منه ومع العلم بان هذا هو الحق
 من حيث هو لا من حيث الظاهر
 ولا من حيث الظاهر والباطن
 ولا من حيث الظاهر والباطن
 ولا من حيث الظاهر والباطن

بل على الاطلاق ما كان غاي او اعتمد او تفر عما هو لا لا بعدة من جميعه
 ولا بالكثره طاهر هذا ان له اسبابا لا تحقنه فيه من غير مواضعه
 الا اذا كان في المشتبهين فقل غير مواضع له ولا يستغنى اذ به
 او بالكثر من خصته ولعد الاذن حكم الغايه ذكره في البيان وكذا
 حكم ما استغنى اثبات فضاء المتفق بخصوصه كما لم يكن باليهجه او
 المتفق وغر ذلك فلا يفعل غير تلك المتفق الا بالتراضي
 المستوعده من المالك التي لا تختص بالموثوق بها معين بل صا
 له كالحقوق العامه يجوز فيها المصلحة العامة بالشرع وبالفائدة وغر
 فيها الامور الخاصة المذكورة من ميراث وغر يشترط عدم الفتره
 ذكره القصد والاعرف في مسائل النظر ان لم يمنع لان في ذلك اثبات
 حق تعليمهم ولو اذنوا فلهم الرجوع كالأثر به والله اعلم وفي الشفقه
 الرد انما هي حيث لا ضرر في ذلك ولا فائده ولا اسكال
 في المشتبه وغر حها وحصل التساوي
 وغر حها
 الذي قد انزل به الجبل وغر لم ان اتفاقا حها حيث وزيت
 او كبا بها ان كان هو
 المثل من ولعلم اذ لم يحجر فدر غر ان جواب المشتبه ترك حها
 فله اذ لم يوصف وانما علم
 في الاسرطه
 الفتره فله من
 ولولم يبعي فلا نفد بتعليمه الذي وغر
 منقعه من فقلها قيل
 جائزه له
 الحما او تفر حها بد غر او وغر وهو يفر غالب البخره ما هو

هذا هو العلم بان هذا هو الحق
 من حيث هو لا من حيث الظاهر
 ولا من حيث الظاهر والباطن
 ولا من حيث الظاهر والباطن

وكان من هذا النوع من المثلثات
 وهو من هذا النوع من المثلثات
 وهو من هذا النوع من المثلثات

الغالو والتقل وما من في مقابل الغلظ والاعين في بعض احوال كانت
 اهلها وكنه خاصه عن قسمة فلا يجوز ان لاخذها ان يقل ما ينزل ملكا لا
 خول بالهدم او خول واما ما ينقل به المصور بالاذنيه من ثوب وثوب
 ولا ينقل به خول الملك فالأقرب جواز والوالد حطه الدم يجرى
 القوم سواء كان المصور في الملك او في المالك ويقول ذلك عام فيما لم ينشأ
 وثوب فيه عن قسمة وفي الغلظ والتقل مطلقا قبل والمراد بها علم ان
 الجواز عن قسمة ولي تنويع بالاثبات وغيرها فلو خولت ان قسمة
 الجواز المصور فظن ان ذلك لا يمنع منه حكره في البيات ويكون من
 ما بالانبي عن الملك واحد

وجميعا لا يتخذ الما ولو حرج وحقر اخذهم
 صكره بينهم والمباح قسم في قوله الحق
 والمجاز وعرف قد نثبتها من ثلث او خول
 المختوم من الارض قسم على الرؤوس وان قيل موضع الحق من كل واحد
 لكن جعلت نسيجه وتصادق على جعل الحققة بالنسبة واجه غائل
 واتخذ ان قيل ان قسمة باي نسيجه كذا
 به النهر وقراة الجواز وقسم الماعلى قد ان الخفض بحسب ما ظهر
 نسيجها بالمشاخة من ثلث ونصف وثوب وثوب ذلك فلو اخبرنا ان
 على الما في وقت واحد قسم على قبل المزارع ونثبت القادة على هذا
 المزارع فلو تناجزا في قدر نثبتها مستحقة وقسم الماعلى ودرها وذهب
 الاعلى وجه بقدر البه
 لا يفهم قبل الاول ان يقال وللآخر ما فضل عن كفايه الاول لان الا
 غلا قد يكون ضيابه حيث اخبرنا جوازه ويعتبر في اخذها بالحق في
 الغنم ما عليه الارض عند شقيها من غرس او من غرس ولو كانت

الغرس
 وهو من هذا النوع من المثلثات
 وهو من هذا النوع من المثلثات

ثم غرست مسمى الغرس ولو كانت عرشا ثم غرست
 المزارع
 او خول ذلك كان يكون وقفا عليه او حقه
 او حوها ولو في ارض مسجدا او وقفا او صغير
 شح انوار وانما ارضه وانفردت عرشا او حقه او حقه
 كانت المزارع بقوله او امكنه زجها وعلم ذلك واما ينزل عليه ويكنه
 حيث لم يكن ينسب ذلك منه والارض مطلقا ونثبت القادة في الضيابه
 والاساحة والاشاله لمره واخذها الما لو طوا بالاشاخة وعوها
 على وجه القارئ به مده او مطلقا فقل ذلك كحكم الغاربه ولا يثبت
 الحق والله اعلم
 اوليت من المشتق الا
 الغنم اجبا حزمها وهو مال الاستئجار اجبا حزمها من المشتق
 لان الاحمال لا يكون الا في المباح
 او حقه من سطر عسده او حقه وسواها من ثوب او سحت قبل الا
 ان يكون عن قسمة بحر الاصا
 او غير
 بالحق يباحث الشاخذة او حقه كالغنة

له في موضع غير المختار في حارج الشاخذة
 حقه كمن حوسل المباح ولا يبالى حراسه وحده ما البين في البدان ولا
 كواجل البيوت والمختون قبل ذلك الجزء اذا و
 ضعت تحت المزارع الما المباح فمعي حكم المنقول المختون فيضرب الما فيها
 ولما كان ينقل والوالد حطه الدم سر عن ضايعه ما بالمره وحده
 الغنم ما امير المملوكه لا يكون حل المختون قال ولذا المذوول ان يخطي
 في المباح للخل قد يترك واضعه ما وضع فيه لانه لم يكن حرج العن منه
 بخلاف وقوح الضيبد في الشتيكه او تولى في الارض لا يملكه الحزوح منه

وهو من هذا النوع من المثلثات
 وهو من هذا النوع من المثلثات
 وهو من هذا النوع من المثلثات

يكن ان يفوق بين المائي الحجة وصله الخلد لا يخرج الماء ليعاقل الخلق
فهو ما خلق وفاء وهو الماء وفيه الاثني عشر
خلق في العباد اذا شاقه مستحق الى ارض اوترا وتحت ذلك من قبل
او مختلف فيه وهو الماء بالاربعون المستحقه وتحت ما الماحل
المملوكه والظاهر مع الى ارض المملوكه ثمة اما الماحل المستحق في الظن
فان خلاف في الخلد واتحد ما لا يخفى اليه عيب الحق فقط
كما يبين في الباب والاربعون
او من رضاه والخلق على وجه يقرب يقارب الحق ومع الاخت او
جزء القرب بالبحول ولا ضرر لالم ولا ضار مطلقا حيث يحل الم
لم وحيث لا ولا يجب الرد مع القارب ايضا وكذا اما احد من المستحق
من الهندس وشيخه والظاهر عند التفرع والله اعلم ٥٥٥
بما الفتنه هي اقوال الخلف وتقبل الانقياد فالانقياد ليس كل
تسبب على وجهه والسوديل القديس واستيفاء التوافق بشرط
بالاذا يعني حيث يقع منهم التصرف وهذا
التحقق بشرط التفرع والفتنة وحيث تقع الفتنه وفي الوتة
جاءل معمر الى نائب عن الممل من ولي او رضي الظاهر ذلك بل هو
من باب الاول لا لعل هذه نيا به عن لم يتحقق وجوده لان الظا
هو صفة الممل حيا يبين عديمه
المختصون واما بشرط وصول نقيب التزكك اليه فلو لم قبل ان يفتنه
فتنازكهم صاحب هذا التفتين فيما ضار باليهن على الاضاح واما حيث
وقعت الفتنه فغشوا زهر الجميع وخطلوا على الفتنه واوقيس
الحاكم لم يفت نصيب احد التزكك قبل ان يقصه حيث كان الفتنة غالبا
غفيم بول بابي وفاق انه ينفل من مال من خسر بافتنه نفيك الله

سرطان يقضيه ام يبال ادا لطف فلان يقضيه بطول القشة ويشار
 لهم وما نحن اليهم ما يعرفون ان يقضي مده كل فنيان يقضيه و
 غم ذلك مسطر وهو ان يقضي في هذه الشرايف
 التحقيق للاجبار بالاضطح فلو فنيان القيثان هو ان امة المنقليات
 جزا فاحاز مع النواحي وضحت ولم يكن لاحد من النقص وعرض
 السبب الى المائدة والعمود الامين او الولي ملطفا
 من الطرقات وغوها في وجهه لاصوي الترتيب
 وهذه الاجبار ايضا فلو ان في سر كشي من الزايف
 وضحت ولم يكن له النقص ان فاشم بقشة او وكله ورضي بالوكيل
 وان لا يتناول لرك
 كانت موقوفه على الانباء والابواب كبيع الزايف تركه المستغرق
 فلو فنيان المراءاة وفوقت القشة على ذلك
 لم يكن لاحد من النقص بقية ذلك
 في ارات ونقاد القشة
 حيث شمله الحكم بالسخاء ان علم
 كم او موزة شرا كاذبات بيمه للذي وغايب القشة
 ولو لم يقع فيها فعله وهدام الحق وقته اجازة عجز
 القصد
 فلو افتمت افعه بوجهه وجبهه
 متفاضلا لم يزل للزبا وهل يدخل في قول وعزم بعض الزبا اعتسا
 في الفاضل في المجلس والحدث كده وقضه وعو اليه والسر
 لان ذلك من احكام الزبا من المزاوي والفاضل فانه لا يستحق ان
 بعض ولو بوزن بالخال الاول ولم والفاضل في الحدث وسرك الص
 بغيره فيطردوا
 بالحب ونحوه فلا عجز
 والبغ والقشة عاكس السعير احكام الاحزان عليها وعدم السعير

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المسألة
منها

كالشفقة ببطل شفقتها في بطلتها فان طهرها الشفقة
 احب ولو ضل الاخرين كما شفقتنا اليه وان ضل المبني وجي
 المقتدر يذية الكوفة العكس
 في التوقير ولو الفناء اخذها وفيها لا يحتاج الى التوقير كما الجبان
 ونحوها كافي فقام عدل في حقه من حسن العدل
 على القوس اذ الى استغراق الحقبة الدقيقة بالاجرة و
 بها ما تنزهه والاولى ان يقال ويعيا عالم بكل شخصته وانظر
 كالمعشر والمحبس وقد ان المهياة واليدية بالتراضي والقدر
 او تغييب الحاكم مقتدر الاصلح
 هو نفع المايه من اداة لغز الحياش

لا اله الا الله
 محمد رسول الله
 لا اله الا الله
 محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
المرسلين

الحكم على كذا وكذا
الطابق احدلان ذلك ودي المرفوع جديط
علا القديس الثاني من ابيس او القديس او القديس
الاولى لمعجب القديس فيتناسجرون هل باخذ الاثني والاربع
وتحذو ذلك والاعلى الانقباض
لا تقرب ولا تناسجرون في القصة
وهذا او قبل او نحو ذلك فيقالها كما
منها او من وان جدي فيتناسجرون او يديط في المرفوع
في خستة ان دفقت القصة مع العلم به وقصة الاثني والاربع
وتحذو بالثاني لا بالاثني ولا
يت بدو القصة
الاولى او الثاني او الثالث
عظيم على اوله الاسطر الطبع بقدر كذا ص في الاول مع شرط الطبع
لصحي الاخر مطلقا لكن التراضي في جميع ذلك لا بالاثني ولا
وبعضها انما هو الى الخضاد والجداخ
توعد او
او فلا يستعمل الا باذنه وان نزع من رجعها ان لمعجب الاثني
اخر او قطعوها ويترجع باخره القطع والترجع ان كان له اجز
لا اجز القديس ان لا يوجد على الحق وان ^{عنه} ~~بذنه~~ القديس ~~قوله~~
بالبيع والاستيعان او النذر بالحق او الوضبة به
او كون الشجرة ثمانية فلا جبا الحار وما العروق اذا الصند
الى ارضي الغير فلا يجب على صاحب الشجرة قطعها ولما حاد
من ان يقطعها وان يفسد استجارها جاز

والنعم لم يمسك ما كان غاليا وثابت عنه ما يب ادوي الصغيرين
من ثباته اذ هو مع الحضور لكن باع بعين شتى
منه عوى الفز والعلما وان حضر فبين على ذلك وتفضل القصة
بما كان بجوار أعلى القصة سمع منه عوى الغين ٥٥٥٥٥
كتاب الزهن يطلق على العين وعلى القلب
حقبة الزهن المصداق على عين مخصوصة يستحق به التميز
فبينها لا شتيبها مال مخصوص او ما في حكمه فوله عين تحقيق
يخرج المبيع اذا خشيته البايع لتسلم الفئ وكذا اخذ البايع وعين
المبيع فليس له هنا فوله مخصوص لخرج استمران قبض المشتري
للغين الموجهة ختمه يستوفي ضافها فوله او ما في حكمه ليحل
الزهن على عمل الاجرة المستحقة فانه يتبع وقابله بيع العين
عند نقض العول منه والاستيعاب على عمله بينهما فلهما ان
يخرج العين المبيعة والموجه بوله مخصوصه فلا يحل الى
مال مخصوص اذ لا وجه للاعتبار الاحتراز ان اخذ لغني الحق
دون الاخر فينظر وعملان يخرج العين المبيعة بقوله له اذ
خشيته لم يتحقق بقصد البيع فان عقد البيع موضوع لتسليمها لا
لختمها وفي الجرح الزهن جعل المال وتبعه في الدين ليستوفي
منه عند خذ من هو عليه وان جمعت العين الموهبة فان
حصد عين عقد عليها عقد الى اخره
كتاب المرد
الاجاب والقبول عول هنك فيقول قبلت او ان هفت او
الزهن هنا فيقول اذ قد هفتي او ان هفتي من قبول
نحو القبض في الزهن فانه مقام قبول في الاصل ذكره في
الحق ويقتض من اخذ من وعاء الزهن والرهات والاذن
الاشارة

بالاشارة المفهومة ويصح من السكران مع التميز من اوتيزه
ويشترط له فلا يقبض به عول الزهن الا ان
لا يبدل الدين او المرفق ان لا ينعى اليه الزهن او شرط الزهن ان لا
المرفق وفي الجرح يقبض بهذا الشرط وعوله لا يقبض خلا شرط
ان لا يبيع المرفق عند نقض الا لا يقبض فلو اهدى الشرط وعوله
وهذا ان ما اذا رده المرفق انما كان له طلب الا بدل وان
رده من غيرهما لم يتحقق الا بدل
كتاب المرفق فلو تلف مرفق يبيعها
تفن ولا القبول لم ينفذ للزهن او مات اخذها اصل القبض
استرجع عن ملكه قبل القبض فلما يكون للمرفق ان يطلب الا بدل
قال في العين ويصح البوكيل القبض والقبض فلت الزهن
ففيه نظر وجه المظنون فبين الزهن كالمثل من القبول والقبض
ل لا يبيع من لم يكن ذلك كوكيل البايع فبين المبيع وان له اعلم
فلو منه وما شتره صلف عقيد
كتاب المرفق فلو اقرضه فله ان يقرضه بغيره
يطلبه هنا عول الا اذا اقرضه بغيره فله ان يقرضه بغيره
القبول والموجر وقيل فوات العين المفهومة المرفق فله ان يقرضه
وكذا على الاطلاق فلا يبيع من المرفق
من الذي ولو يبيع بغيره من غيره وكذا الزهن الذي لم يقرض
المسلم لا يبيع ولو يبيع من الذي يبيع من ذي ولا يبيع من
الاعه المشتبه من الذي يبيع منه واما الزهن في الزين
الرجاء الذي يبيعها بغيره فله ان يبيع في الملك فيجوز من
ثم اخذ المرفق المرفق في الملك فله ان يبيع الزهن بغيره
بغيره الثاني فلو باع المرفق من المرفق وعده المرفق

والزهن الذي لم يبيع من الذي يبيع منه فله ان يبيع في الملك فيجوز من ثم اخذ المرفق المرفق في الملك فله ان يبيع الزهن بغيره بغيره الثاني فلو باع المرفق من المرفق وعده المرفق

الاول فاما وجد اولها فوجد اولها ووجد هبه وجوبها فانه ولو
 لم يصبها بغيرها لانها اذ هي خارجة عن صفاتها بالبيع
 لا بالزمن وخصتها ما من الرهن فلم يصبه بالزمن والبيع
 قبل الاول وهو موخر ومردود من غيرهما
 او يبعد ما دهاها من الزوج وزوجته والعكس ولو كان من ايها
 خلقا فله من الزوج وانما المذهب الثاني انهما يطل الاول
 اعني بيت وقيل الثاني ان له الاول لتعاقب احكامها وقيل العقبه
 ويزاد على العقبه ان يستثنى علمك الا انها في الزمان قد تنقضي
 بغيره من قبله ولا يتخلف لزمه لانها لو وجد من مفهوم الزمان
 ما صحح ذلك وقد تقدم في البيع قبل القبض كل تصرف الا ان
 ويجعل يقال لا يحتاج ان يتقدم من ادين لانه قد مضى من الزمان
 ما للقبض في الزمان ولا قبض في الدين انما يقال ما في الزمان
 ليعقب من المراد في **النايت دون المبيت** وانما شبهها
 كذلك واذا لم يمتد لها من احد هاون الاخر والدار على الياس
 ان الزمان اذا استخلف في زمنه دون الارض والعكس
 واما في الفرض كذلك والفرض كذلك مع الاستحقاق
 كالمناخ الموضوع فيها والدار اعلم ان الفرض قبل ما
 لهذا الاستحقاق هو بعد القطع لا في الزمان ولا منبت بل
 كسائر المنقولات والارض كسائر عينها ولو كانت الجارية الا
 بشرط الفرض كان اقرب الوضوح المعنا ومعنى الزمان لاحكامه
 الاخر بشرط القطع فينبغي ان الرهن يحصل الشرط والله اعلم
 على وجهه قبل لا تطرح في حقه الشك
 الا اذا كان الرهن اثبات في هذه القواعد

ويكون الهان والمهاجر ^{عنه} ويخضع على الروسق وان اخلف الدين واد
 بيع للمبايعتهم ^{عنه} التي عن يد الدين على التروس
 ود حرج عن قبضته في طلب الزمان ^{عنه} اليها شئلا ^{عنه} اذ
 الهان وغالقات الدين بطل بغير قبض مكدان الهان ^{عنه} يطعن
 غير قبض وهذا الزمان جمع الدين وكان الابن اقبل ^{عنه} الزمان
 فان ابن ابن النقص قبض على زمانه فواستحق النقص وابن امه
 في فان لعدم على الاستغناء ^{عنه} بطل الفان وان نأخذ الابن على النقص
 شئلا والذ اعلم ^{عنه} فان
 بعض من الموثق او غير باذنه مسلما او وهذا الزمان الموثق
 اوله باذنه بعضه اوله كذلك وولدت الموثق ^{عنه} جنس الزمان
 قبل والزمان بعض الدين لانه زنت حق الزمان ايضا ^{عنه} في
 كانه ^{عنه} من نفسه ^{عنه} في هذه الوجه ^{عنه} في غير ^{عنه} في
 لا يخرج عن زمانه ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 او الهان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 لنا ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 قبل لا فائدة ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 لد ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 نيات ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 حورن ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 والمجلد ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 والمجلد ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 والمجلد ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في
 والمجلد ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في هذه الزمان ^{عنه} في

من كان له من الدنيا ما يغنيه
 عن الدنيا لم يمتنع من ان
 يعطيها للفقراء والمساكين
 واليتامى والارامل
 والذين هم في الضلال
 والذين هم في الضلال
 والذين هم في الضلال

ونحوه فحكمه حكم الامانة وان كان الفساحا ربا كان كالا مائة وقد تم
 جوان الخلق ولا يخرج من الزمان حتى يقبضه الزمان عند قوله
 يا مائة العوم انه يصير بالجماعة غاشقا ولو
 لم الى دون او مثل وهو الذي يفر من والده ربه الله مع وهو ما
 لم فرق من هذه اوجين ثابت الاتيان المستحاجة اذ اقول
 المستحاجة مثل تلك المتبقية اذ وجد نهارا انه لا يكون غاشقا وقد
 ذكر في البيان ان المستحاجة للزمن كالمستحاجة لعمه قوله
ضات الزمان وتختلف وصات الجنائيات ان تلف مثل الزمان
 يشاء الى الفرق بين الصاتين فقط والاما الواجب على الزمان فان
 الزمان مطلقا سوى تلف غيره بغير جنائيه او بجنائيه عنه ان
 غيره هذا الذي مره الوالد له الله تعالى حقا فان يشاءه قوله في
 الشرح ان ضات الجنائيه معد لا يتعين في القبيح اني القبيح تلف
 القبيح ونحو ذلك وصات الزمان غير معد لا في الجنائيه على القبيح
 هو من غير تلف في وقت القيم من القبيح الى وقت حصول الجنائيه
 به ولو فرض ان اذهاب غيره او نحوها من اعطائه لم يبققة
 الابدون تلفت القبيح هل ينفي ان ذلك التلف فقط او ينفي
 الاكثر او ينفي الجنائيات الى الماكد في الصاتين فضا وقل الواجب
 على الزمان صات الاكثر وكل من جنائيه عليه جنائيه خطأ او الحق
 عليه لم يحل العاقلة كاشباقي وان جنائيه الغير عند الزمان
 تحلل حلت ما مل الحاق الى ودر ديه الجية والرايد على الزمان
 ماله
 يفرض الزمان في التقدير هذا اذ بين الزمان واما مع تلف
 فيهن نقصان يتقوه وظاهره في المثلي وغيره فينظر

قوله من كان له من الدنيا ما يغنيه
 عن الدنيا لم يمتنع من ان يعطيها
 للفقراء والمساكين واليتامى
 والارامل والذين هم في الضلال
 والذين هم في الضلال والذين هم
 في الضلال

فان كان له من الدنيا ما يغنيه
 عن الدنيا لم يمتنع من ان يعطيها
 للفقراء والمساكين واليتامى
 والارامل والذين هم في الضلال
 والذين هم في الضلال والذين هم
 في الضلال

الذين الاما في حوان يكون الارض من غير جنش اليه او من جنشته لكي
 منع ما نفع اخر كما خلاص النصفه نحو شجيكه فضعه من هونه في نقد فضعه
 وعرضت الشجيكه فلا يتقط لاصلاف الشجيكه والنقد في القدر وان
 كان الجنش واحد والله اعلم وله سيقوم به او من غيرهما ما
 بادع النوازل وادع الاستعجال المرفوض بل بزمه الاحقة الملهمة
 الاستعجال فبطل ما لم يستك به قد ذكره اخوه لم يستك بحق لكنه ينظر
 ما حكمه في يده بعد استئذنا ابي في هذه الصورة حسب ما يربطه لما نفع
 كما ابي في المستحاجة عده معلومه لمنفقة مخصوصه او نحوها لو
 خالف خلاف الغايه في احد كانت على الزمان يعني
 بعد قبضها اذ لا يتبع كمن ما في الدمه وحيث لا يتشاقط الدين كما
 نت على المرفوض فان تحل نفس والنفس يصع من جهة الزمان
 جهة القاقبه له ومن جهة المرفوض ايضا اذ كان مستحق المرفوض
 لذلك فيل شقوا جديته بوجه من الوجه ذكره غلبه في الحديث
 الحق والاشد تحل فيقول خلاف
 انما تحل فيقول هتكت هذا او شلطتك على بغيه فبقي او نحو هو المعان
 فلو قال اهتكت هذا افعال قلب قال وشلطتك على بغيه او شلطي
 على بغيه فهو غير صا رب يفتيح كلامه
 يتبع قوله باللفظ الات يرضى المرفوض بالتحل وكذا ان يقول ما نفع
 الوقت قبل البيع حيث السلب موات ولو فارت القدر
 ان يحد موت ارباء مع العلم كاشباقي
 في الوكيل اما موت القيد فيبطل به تسليطه حيث هو لم يش
 السلب ولو فارت التسليط القيد ومعها فلو لا تبطل التسليط
 المنان بالهوت انه اذا مات الزمان كان المرفوض البيع وان كان

فان كان له من الدنيا ما يغنيه
 عن الدنيا لم يمتنع من ان يعطيها
 للفقراء والمساكين واليتامى
 والارامل والذين هم في الضلال
 والذين هم في الضلال والذين هم
 في الضلال

و قد انقضى عليه يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ
رحمته الله تعالى و هو في حوزة علمه و هو في حوزة علمه

[illegible][illegible]

وَعَلِمَ أَنَّهُ تَقُولُ فَنُوْجِبُ التَّحْفَةَ عَلَى الْمَرْغَبِ حَيْثُ غَابَ الرَّاهِنُ
أَوْ اسْتَوْحَرَ الْمَرْغَبُ عَنْ التَّحْفَةِ أَوْ عَلَا مَوَارِدُهُ وَنُفِذَتْ مَوَاضِعُ الْبُلْبُلِ
وَخَالَ شَرُّهُ نَهْلًا الْمَرْغَبُ وَالْيَكِينُ الرَّاهِنُ قُبُوًّا ثَالِكًا

[illegible]

تعباً له ... صان جنائنه ... وحكم الله تعالى ان كانت
 هذه كجنابيه العبد على مولاه او عبد مولاه حجابيه خطا او قبحا
 او حجباً انما هو على ما لا يلحقه اثم ولا وجه او حجاب العبد على
 نفسه عدا او خطا اقصى هذه الصور ثم لا يراها حجاب كانت
 ما اوجب القضاء على مولاه او تعب مولاه او دفع منه السبب
 كما هو مبين او كما صارت على الموتى ولو كانت اذن غيب عن
 او غيبوا وقد حفظت حفظه فلا ضار لجنابيه على ايها
 الجنابه

نفس
الغيب لفته وأوحى الله له أن لا توجب الغضا من شأن يتوغلها
وأعلى ما غلبه أو غلبا ولو جبه فيها دون النفس وأحاطت
السبيل : الحمد لله

فانه يخرج بها عن الرحمين او الفاعل فثبت ان المجرى عليه وطاوع الكفا
انه اذا كانت الجنابة بعد الوضوء والا لا المالك تسلم الجنابة
سلم المرفق بل لو لم يكن لزم المرفق تركه ولم يكن له الا صناعه من تسليم
الجنب المرفوع كما وافاه الدين ما كان احق مقتضى في المرفق ولو لم يكن
المرفق حتى يجب الزاوي الوافا والبلد ولا يثبت للمجرى عليه المطايع بها
بنه وهذا الخالفه في المرفق والمالك من المرفق او كذا بل فيه
يفضل بل في الزاوي وغير الزاوي خلاف المجرى عليه ان ينفذ الوافا
البلد بل العبد بالدين مح يات غيبه ان وجد في المرفق وهو ذكره
فيلزم عليه في المرفق القيد لا البيع نهائيا احسانا في السبب نهائيا
لاشئ الوضوء من كمالها في المرفق من المرفق وسوا كانت الجاربه والافاق
من الوافا في المرفق فافهموا وحيث خاسر في المرفق فافهموا وحيث
بنه في المرفق على الزاوي ان كماله المالك والافاق القيد والافاق

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مضمون

دول العرب
عبد الحميد
عبد الحميد
عبد الحميد

من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث

كائن لا يتصور لا يخرج قبض ولا ضمان ايضا وسواء في الوجه الثالث
 عود القبض والقبض حيث التقيد وباعيد ان التبدل في قبض قبض الميراث
 نفس وضمانه ولا يوصف باله عود الميراث لا تأخذ كذا كانت تحت الميراث
 باق لم يغير باستتلا الباغي تحليها وما متلة غلبت الميراث من قبض
 بغت الميراث لها على الاصح حيث صارت بتغلب الميراث لا يتفق بها
 حكمه عند ذلك بنساق الميراث مع الاستواء او التفاضل مع عدم الميراث
 مشوا او يتفق مع فلو نصب عنها اموال عادت الى اصلها فاجرت عنها
 معروا كما كانت الفاء منه للميراث والله اعلم ولا يطالب الميراث
 اي قبل عود الميراث الى الميراث وهذا حيث لا يكون الميراث
 ضمانا ما مع الفاء فلا معنى لقوله لا يطالب لانها ما تفاضا ونفا
 وضائفا ما حيث لا يكون الميراث ضمانا فله لا يطالب به وبه والتباين
 انه لا يطالب باهوله والله اعلم من اجماع الفقهاء
 الميراث الميراث في يد الميراث لم يقبضه الميراث ولا اجزه هناك
 الميراث حيث غلبه من يد الميراث ولم يتقبله فلا يقال لميراثه
 الاجرة ويكون هناك اموال مستقلة فله في قوله على مستقلة
 منه لان الاجرة الاجرة وتضمن هناك امواله ونحوها
 الميراث في يد الميراث فلا يقبضه الميراث وعلم اي الميراث
 له امواله ان كان مقبضا وقبضه ولعله حسب ضار الى الميراث
 غلبا امواله وتلف غلب الميراث ولو يغرب جنايه منه يجب عليه
 ضمة كذلك وقد ذكره في شرح الفقه وكلام الميراث تحمله الميراث
 في نفي حكمه حيث هو في يد الميراث امانتي القبض
 فهو حسب قول الميراث كنت قد قبضته والميراث غلبه على او نحو ذلك
 الميراث لم يقبضه اطلاقا لقوله واما في نفي الاقباض فهو

الميراث كنت قبضته لم غلبته على وقال الميراث بل كنت قد قبضته غير
 اقباض فاشترى حقه منك الميراث قول الميراث ايضا اطلاقا لم الميراث
 قباض قبل وكما القباض في هذه الصورة ان الميراث قول الميراث لان
 الميراث قد اقر انه قد قبضه الميراث ويدعي التقيد واما لو كان في
 يد الميراث الميراث فله امانتي القبض لا مطلقا لعود الميراث له
 انه في يد الميراث واما في الاقباض فلا تارة الميراث والقبض لم يدعي
 الميراث بعد الميراث الاقباض فكانت ايبه عليه صام على هو بمن يدعي
 الميراث او مشى الميراث عدم باله او ابراهن الميراث او نحو الميراث
 وفانما الميراث في اطلاقه ان الميراث اطلاقا لم الميراث
 كما يكون القول قول الميراث في عدم التقيد احدث التسلط فله في
 في التسلط المقادير الا لا تغزل فاما غير المقادير فللميراث غير الميراث
 تقى عنه اعني ولو ان الميراث التقيد وغير المقادير لم يكن لا كما
 له فابده لان الميراث يقول عن التسلط ولو كان مقادير فله اطلاقا
 في قوله فله بقية التسلط يحسن بقوله الميراث يتسلط على
 بعينه في شهره وقال الميراث لم يدعي تقيد في الميراث قول الميراث اذ الميراث
 ان يدعي عليه التقيد بعدم الشهادة الميراث ولا ضل عدم التقيد

من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث
 من هو الذي يملكه الميراث

وفاظه العبد الولي
عنه السلام

عليه السلام

في سنة ١٢٠٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب والهدى في السبل

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر هذا المجلس الشريف

الذي هو مجلس التدريس في دار المعلمين

في يوم الاثنين الموافق لـ ١٥ / ٦ / ١٣٠٤ هـ

وقد ألقى فيه المحاضر الكرام

محاضرة قيمة عن فضل العلم وأثره في حياة الفرد والمجتمع

وكانت محاضرة مثمرة وغنية بالمعلومات والنصائح العملية

والتي استفاد منها جميع الحاضرين

والله اعلم بالصواب

المفتي محمد صالح المنجد

١٤٠٤ هـ

اقتضا المدة المتعددة وفي المصلحة والمصلحة على المسعى اضطلاع الاثر
 احاد ملغ الغرض والحق معلوم معلوم بقدر استحقاق البقاء
 المثل وان كان جازما لا يمكن ان يامر بالمصلحة او يبرر عليه من الا
 جزء ما من المصلحة العامة وموقفه ان يقدر الغرض ما
 المثل وان كان جازما لا يمكن ان يامر بالمصلحة او يبرر عليه من الا
 الاول والادوم وفانما الحق والحق والحق والحق والحق والحق
 بعض والا ما من المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة
 ورد مع الحق والحق بين ان يكون مصلحة وموقفه ولو كان
 المستعبر قد بنا وغرض باذن الحق من ماله واستحقاق وثمة القيمة
 في البناء والغرض وكذا الومان المتعددة في المصلحة وقد بنا المستعبر او
 غرض باذنه لم يكن موقفا كتحججه قبل الفضا الوقت فيثبت القيمة
 المستعبر ويبطل مصلحة المالك او رد مع الحق يصل
 كذا في المصلحة الوقت وصيحه ولو كان حق المستعبر في المصلحة

المهم بالتمهين والتعديده في كل شيء
الاول ان يقال في رد عين المصونه وتلقها وعين المصونه بالتعدي اذ
غاصب فيقبل في العين فان غصبت بالتمهين بين في الكل ٥٥
باب العهد هو ملكك عن في الحق
من غير محض الكسب بالغربة وقبل هي تملك عين والحسن بها انان
انتم الى التملك فبعد اكرام الخطافين عديده ولا ينفق اسمها على العنا
وقد لواب المأخذه فهي صدقه له **باب** بوب هبت واخوه
وهو تقدم التوال
ولا يحسن الفون في الاصلح

اخذها وبيعه في بلطيقها واخذ بولايه او كماله او مولي وبيعها
جاءه فوله و قال الفقيه بقوله في الحنف وهو مصدق بقوله
وتلقه كالفقيه ابو حبيب عن نفسه وصحة نقله ولو شكك
ممن قالوا هو من الفقيه ابو حبيب عن نفسه من المذهب وغيره
عن هذا جهة المذنب مع الايمان بنفقه وجهه ام العالم من نفسه
كذلك بقى فيضه بمنه من انفسهم لا يتبع بها من انفسهم ولا يتبع
من الغير وانما فلا يتبع هبه زيد البر من الحرم اما ان يتبع
والمرا حث وهب الحق من السنطراق وقوله من هو عليه ويكون
اشتماطا ولا يصح الرجوع عنه او وهب شخص لغرض خاف ارضه
خو ان يهب له هو السنطراق في ارضه او نحو ذلك فيكون ذلك اياه
فيتمتع الرجوع عنه اما وهب الحق من هو له من شخص اخر غير
علمه الحق فان ذلك لا يتبع واما هبه الشفعة بعد نوبها فهو ابطال
لها سواء هبها من المشرى او من غيره اي الموهوب

وهذا في غير الدين انما هو في حق هبة من هو عليه ولو
مجهولا فيستحق ومن غيره بعد التفاضل اذ كان معلوما ولو هب
احد شئ من غير خيار لغيره او جازاها لغيره وهو ذكر حمار
التيين لآخرها مقبلا عليه معلوما يتجزأ في كل واحد
المجنون والتمسك ولو كان الواهب هو الولي فيكون واحدا
بلا نصه في كل طرفين او في كل طرف وان لم يرد
لقبول جفوتة والعجز ويجزيه الولي والصبي بعد بلوغه
نعم حكمه المكلف فالقول الى القيد او الى الجاهل به ولو قيل التبدل
لقيد المكلف احرازه القيد واللام يقع فان كان ضاعف او
ناقصا لم التبدل او العجز ويجزيه التبدل والقيد بعد البلوغ او ان

[illegible][illegible]

ووجهه عليه السلام على ما ذكره في كتابه
 في تفسيره في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها

هتبه لوليه المعنوي اضليا وطارنيا ثانيا نشأ على البطل جامعة الوالديه
 ام لا الذي يذكره الوالد اليه الله تعالى بعد الموت المتعبد انما هو في الحقيقة
 مختص من البطل وفي الامم خلاف المختار المذهب المذهب وقد
 في في الوالدين الصادق بصفته رجبها كالمالاب واحد من علم الفخر
 الا لا الوالدين وهب لوليه وهو يقال اخا في والوالدين في الوالدين
 اقتصر على البطل وهل الخلاف في صحة الرجوع الام يقتصر على كون
 لها ولا يام ام لا على صحة قيامتها غلا الاب بما مع الوالدين
 ما من المذهب بعد القول قبل ان يتصل احد الموانع فتشرك لانك
 فلا تلتزم الاجازة ويقطع بقوله في غير المجلس ولا يصح الرجوع عنه
 قبل قوله ويقطع في المجهول ويمنع تخليفه بالشروط ذكره في شرح الفقه
 وبه من جمع ما بين المذهبين في قوله لا يرد من يتصل من القبول
 منه ان ما منه وهو شرط في قوله لا يرد من يتصل من القبول
 دون خلاف وهو ما ولا يصح ما حثت لانكون مختار البيع ومن ذلك
 لو وقت الصلوة المطلقا وقت المذهب القبول ما هنا تنفذ بغير الوقت
 والسمع وحده ولو من القبول ولو بعد التمسك الى المذهب في قوله
 تنفذ حيث يفتح الرجوع فيها والا فلا حكم له ولا بد في صحة ذلك
 من الحكم مع التجاذب والراضي سوا التمسك المذهب او اختلفت
 بلام ما تقدم في البيع الفاسد ان بعد صدقها يكون صحيحا في البيع
 وصحها وتنفذ ولا يقال هذا بخلاف ما سبق في الاجازة انه يكون صحيحا
 لا مضافا الى الاجازة لا يفتح فتصحا بخلاف ما هنا فالهبة بغير الرجوع
 فيها لان ما في التمسك في المجلس قبل الاعراض نحو القبول
 فالقول او القبول كما في الفقه في حلان الهبة فلا يكفي القبض فيها في
 الا ما مع طوعه بين لفظ الهبة والقبض فلهما يفتقر بالقبض في قبض القبول

ووجهه عليه السلام في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها
 في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها
 في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها

ووجهه عليه السلام في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها
 في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها

ام بالهبة ملابيد من القبول ام يقال يقتصر باللفظ المناقضة فيجوز الحكم له
 والتمسك عن الايجاب لوقول الله تعالى في كذا افاضت له كذا وكذا
 وظاهر الكتاب ان الاجازة بلق الصدقة كما لله ولا يتصرف فيها قبل
 القبض كما لله **وعدا افضنا** في يعطي الحوض الذي يوري من
 يصدق عليه عبدا وفقيرا مع الاتفاق على ان لا ينفذ بلفظ الصدقة فلا
 يتقبل قول المذهب في في العوض اما لو صدق له حوض بغير صدقة
 بهد كذا او قل كذا كان الحكم القبول من لخاصة الصدقة كما ذهب الله
 لغرض من كماله **وامتناع الرجوع فيها** مطلقا الرجوع او غير ذلك وهذا
 مثبت في حقل قبض او قبول والاجازة الرجوع فيها وفي التحقيق
 لا يقتضي الصدقة بل تبارك القبول كذا في ادو مع الرجوع من الموجب
 قبل قولنا لا يرد بلفظ القبول غالبا وكذا تنفيها
 انما في قوله وعوهم ان نذر وقف وصية الرجوع ما لو نقل احد
 الورثة لم يرد فلا كذا لله وظاهر الكتاب ولو نذر المالك حب ينفذ
 في البيان الى ذن التمسك فان زاد كذا ولو يرد في الرجوع
 للودجه وعوهم **الرجوع الى ان** في قبضه اقربته حال افضها
 بها وانا **والرجوع** في قوله تعالى في قوله تعالى
 لفظ والودجه وتخل وطبعا بعد الاستسما او قبل قولها في ذلك
 لا يصح الرجوع في الهبة بل لها بقوض
 من اعتبار الصدقة والرجوع وعدم المجازة في البتة وتنفذ طرا
 تنفذ ويتضمن القضا بالطلب يتحول سبب مع المهر فيكون
 ايجازات تعرف زاورته المهر في البالقين وعوهم الهدنة والهبة
 والقبض معا **لواجب اد محمول** لا محمول
 في التفتيل من استسما الهدية والناحية في المحمول في التفتيل والواجب

ووجهه عليه السلام في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها
 في قوله تعالى
 والذين آمنوا واتبعتهم
 ذلهم فلا مل لهم فيها

ويعلم ان المدينه المذكوره في هذا النسخه
من اهلها وبناتها واولادهم وبناتهم
والاخرى من اهلها وبناتها واولادهم
والاخرى من اهلها وبناتها واولادهم

وكون ذلك مع التوازي بين اللفظ ومع الفاعل في اللفظ، فلهذا اللفظ
وهذا ما يحتاج إليه الفاعل في اللفظ، وهذا ما يحتاج إليه الفاعل في اللفظ
الذي هو اللفظ، وهذا ما يحتاج إليه الفاعل في اللفظ، وهذا ما يحتاج إليه الفاعل في اللفظ

[illegible]

موانع الرجوع ويبين الواهب على لفظ الشرط وعلى قرار المذهب
وختلا بينه علم المذهب في انكار الشرط على الفسخ وفي انكار الال
اوجه على العلم في انواعه من بعد ما اذبحكم ما تقدمت
الافقية فانكم لها ولا بينه ولا بين وفيه قبل الال من

[illegible]

وَمَقْدَمُهُمَا تَحْدِيدُهُمَا وَمَعْرِفَةُ الْوُجُوهِ فِي الْبَيِّنَاتِ الْفَنَائِيَّةِ بِأَنَّ
 جَوَابًا وَابْتِدَاءً وَهَلْ بَابِي مِثْلَ هَذَا أَوْ يَجُوزُ مَكَرًا وَأَحَدُ أَزْوَاجِهِ
 وَغَيْرُهَا لَمْ يَقْبَلْ فَيَكُونُ عَلَى الْخِلَافِ أَمْ تَحْتَضِرُ الصَّهْبَةَ وَالْفَرْقَ
 مَعَ مَقَرَّتِهِ وَفَضْلُهَا لِذَلِكَ وَالْإِنْفَائِظُ الْمُنْفِي
 وَمَقْدَمُهُمَا تَحْدِيدُهُمَا وَمَعْرِفَةُ الْوُجُوهِ فِي الْبَيِّنَاتِ الْفَنَائِيَّةِ بِأَنَّ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة

هو كالمايل، وورده في الفتح عارده تناولا ولا باحثه القية
اسميا لا مفعلا، ولا اذ الزعت الماروطيه لها جعلوا، وطمحا
عنه جاعلا، وغضبا عاقبت الماروصها اذ جعلت لماكده والاضيقا
لشوق والبينين وحى، ولا مفعلا مفعلا، ولا اوليه ما تامل الا فوايه
فكموا يله اضله، والكموا ينزوا البنا جاده ورجوعا عارده

ما وقد تقدم **كتاب الوقف**

هو لغة الحبس وشرط الحبس مخصوص على وجه الغزبه ولقد يقع
الاثنين لال على اثنين من الكتاب بملء على الما في مساجد الله
الايه وسوله على في موت ابن الله الايه ماها ببال بالاضافه
على صفحه الوقت المكلف والاستماع والاضافه والاضافه
لبا والاضافه المتصرف والمصنف من متغير ومجنون ولا من سكان
الاهم وصف الغزبه ولا من ما في متغيرا وانا ولا على من جعله
المتصرف ولا من مكره الا ان يكون ولا من غير ما لك الا ان يكون
كذلك ولا من قبله الا ان يكون من بيت المال على ما يتبين من
الحلف والحق من قبل المتغير لو اسرى شيئا للمحبس من غلته ووقفه
عنده من اجهاد ذلك ولا من الحق فان انكالحى بعد الوقت ولا من

المرضى المسعوف ماله بالدين ضمان من ذلك المريض ولو لم يوف
صحة ان علاج به على وجه محل يخرج الامه للولد واما الملاهي
ومع وقف الكلاب المقله للصيد ويحذر ولو عسانا

فقبل ان ياتيها من وقت الغداء من تغربها فسلمه فوقف على اللسان في جملته
ونظر الامام سوف الدين عليه السلام في هذا الاحتجاج وورد ان وفاته

وطلو ان قام على انكلا
الخصم انك انك انك
انك انك انك انك
انك انك انك انك

للتسامح بعضيهم بها وادعوا عن الليبر بعد استكمال شتمها بها وادعوا
 فقه الدين فلا يصح وقته اذ كان ذلك الاستئناف على سبيل الدوام
 وكان استعجالها منعلا ما على الوقت لا الوقت استئنافا لما في
 كما ياتي ولا يفيق وقت ام الولد والميراث ولو وقت مكانه بحول
 في وما في سماعه العذر من مهر ونحوه اذ لا عين والوقت يفتش
 الحق ولا يفيق تعليق بعينه في النسخة في الاصح اذ لا يتسا
 لوقت فيما كان الحق فله اذ لا في الجواب فيمنعت في الذمة في
 تعليق بعينه فيها ولا في الحق الاجابة اذ هو في سماعه فلا يفيق
 صا لا في حقه وعلقه وحول فليفيق ونحوه كالمساجد ونحوها
 لا في حقها كما في وقتها في اي اقلها الوقت فليفيق
 في الاصح في الوقت ونحوه كالمساجد ونحوها
 عذرا كفي او فاشق او في مقين اذ مقدر بالحق والاسلام
 والايان هذا مع الله وقد قبل القرب بالوقت عليهم اذ شربوا
 او في وقت وصح ككتابهم ومن الممت والاحسن بالاساءة الممت
 يكون المتعلق في ثبات المسجوع وتعلق باب ونحوه فيه اذ
 ونحوه بها او في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 والماتى جعلت هذا المتناجد على هذا الوقت في وقتها في وقتها
 يكتب مقدر القرب بان الكتابه كتابه ولو كتب لبط الصريح وظاهره لا
 لا بد من التعلق مع الكتابه فلم يمت انه لا يفيق كتابه القرب مع كتابه
 صرح الوقت ان متعلقه بكتابهم يوم بانزال القرب به ليحتمل
 الوقت على نحو الكنية وعلى حريقه في مختارين مقينين
 القرب كالقرب والمساكن والصفقا والنشأ وكذا المتعلقين والموضعين في
 الاصح والوالد ابده مع ذكر انه لا يصح الوقت على المسجلين فيها الا

وسائر شتمها
 في الاصح
 في الاصح
 في الاصح

وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان

ونحوه قوله فان قال على العاصف على الاغنيا على الحرفي على الكنية لم
 يصح الوقت اصلا فينبغي علائكه فان وقت على الاغنيا والقربا على المتجد
 والكنية على المؤمنين والقفا لم يصح الوقت فينبغي ملكا سراً بطلان
 لم دخل فيه اصول الوقت وحصول وقتها ايضا واليهاتين واه
 بعد جبين المصروف ابي جهه والاولاد وقتها وعيني ونود
 عذرا الحزن حسب الاذن وقد خرج بعض المذكرين من هذا اجواز
 المالحا وصعبت القضا بان العرف في الفقر اول النقيب هو لصلوات
 عدم بعض المصروف بالان استحقاقا في مهاتفي ذلك المصروف ولا
 سطر المصروف بزواله ولو خرب المسجد او ما في فقره لا يفيق
 احدهم في يفتق بالوقت صرح الى القربا في عهد ذلك المتجد ولم يبط
 المصروف لان الموضع هنا كنيته للمصروف فليفيق ولا يبط المصروف
 الكيفية لا يفيق في المصروف ولو على كنيته اجزى على ما يتبين في
 اذ وافق المتجد التي وقت عليه فتشبهت في حكمها اذ احزب المتجد
 الله العلم وذكر القصة ان حكم هذا بها كما يتبين في عهد الوفاة
 الله والاصح ما في الاذهار والفقير في عهد الوفاة
 القربا في عهد الوفاة وحلفه والوقت ان المدة توجه على نفسه
 لشبهه ما وجهه الله عليه والاولاد معدود عن ذكر غيرهم
 القربا في عهد الوفاة وحلفه والوقت ان المدة توجه على نفسه
 القربا في عهد الوفاة وحلفه والوقت ان المدة توجه على نفسه
 القربا في عهد الوفاة وحلفه والوقت ان المدة توجه على نفسه

وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان
 وهو الاسلام الرسمي والايان

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب

المعاجز او يعجزون وقت هذا على واري لا نه قد تقدم انه يكون لو انتم
سمع في التحقيق وسما في الهم وفي الاصح انهم يتفقوا
الترقية مسلوبه المضاف وكذا في وكان القياس ان سراج من المناسج
الثلثين دون قيمه اليس مسلوبه المضاف وسما في الهم وفي الاصح
فرا ان من لو ام اطلاقا حسب يلزمه انتقالها ليقترن والحق الى حقه
من تنبيل او نحو فاذا وقف فتر ان من ذلك مع الترتيب صبح الوتر
تتخط عنه المطالبه بالصلاح **كتاب الوديعه**
هي من التكرار ومن الودعه وهي التكون وفي الاطلاق صلاح ترك
مال مع حافط لا ما فاجزه

نظريا على ما في هذه كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
كما في هذه كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
الخطية الماسية له بعد الا بمتغيرا ما بيني المفسر في هذا الحقا وما
نظريا على ما في هذه كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
فرا ان المتبادر كانه في ذاته بطلان يقدر في المشهور بعقد الوفاق
وارتبه في هذا كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
في كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
المتنبي من امره كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
بين عجز حوان يثبت على الفتر الا ان حوان لم يزل النقل الى
وانتقل من كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
كالجذب غالبا لجره نقل المتبادر الى مصله اخرى جانه لا يكون ولو
فقد يكون المناهية الصالح الى اصل كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
لا اله غير الله المجمع من ذلك فستفهم نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
بختفه وقله لمعبره كسابر كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
من في وقت كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
عقوله ونظريا على ما في هذه كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية
نفسه فانه الوديعه قبل ذلك فخلا فقولنا لو وقف وقتنا مطلقا
على شرط او مال وقت هبة او اجر جز من مجرى العتق ولا ينفق
الرجوع في هذه الا ما نقل فترا ببيع او حقا وان ما خلق بتزويج
عقود وطلاق ووقف ونحو ذلك لم يصح الرجوع عنه ولو كان للثاني
نس في وقت او اخر جز من اجر العتق ان يصح الرجوع عنه
فخلا فولا كما لم وقت هذه بقدر صوفي اذها طرف لا شرط فلم
يلحق على ان وقتها كنهه نظرية شيا من التي في وعلى ما في هذه كنهه نظرية

مع قول الوديعه وقبضه والتخليه ونسج القول بالاشارة مطلقا اما
لو وضع ثوبه او حقه عند شخص وقال هذا عندك او نحو ذلك ولم يقبل او
جرح ذلك بلفظ ولا اشارة لم يكن وديعه وسوا كان الوديعه في صلاة ام لا
في الاصح وصرح الفتح ان كان المترك عنه مقبلا لم يكن ابدان
كان غير مقبل كان يتكون كذا في قول الابداع ونقل مارج صلي القرض
وكذا في في ممتنع الخطية والله اعلم والى ذكره الوديعه حط الله
صاحبه بغيره ولا وديعه **كتاب الوديعه**
ن حوان انظر الى قطع الشاق ومنه اما ما كان جعظا مصلها في نقله مرنا
فانه لم يكن حفظا فيه ولتجرب بتجريب المالك لها خيرا اسوا حاله
الوديعه الى اطلاقا ومسا وادون اذ كان بدونها الاخر ارفيه
بعد حفظها جده وليس لا كفا ان يتحكم عليه فان كان الوديعه
حفظا له ماله كونه وادونه ووجته ولو اعاد الحفظ مع من من قبل
ذلك وكان حقا كونه

والله اعلم

عامة لان النقص في
علم الخدمة والاعمال
في لم يخدم جميع ما تقدمه

واصلاح ومعقوف وخلف بجهة الشمال اثنان من كل طرف في الامم
 شكل وربع وركب من الهرة والاحد في الموضع والآخر في
 عوضها واما لم يقف به ربح في اعلا الجبل وربع ولومع
 العلم حسب عين له صان الدار في موضعين العين الحقير بها
 اعلى في صان الفهر او المثل على الجزة ان تلج مطلقا انعت
 بجبل خبير ان لو الفها منقول وغير منقول ورد ذكر في بعض
 الجوانب ان هذا في المقول لغير المقول والآخر في الموضع
 بله ولوبا من شاموب وان جعل في الموضع من قوله فله من
 من غير الموضع في الاما عتد به وقطاع في الموضع في الموضع
 من غير هذا الموضع عتد به في الموضع من قوله فله من
 الفاعل عليه في الموضع والآخر في الموضع من قوله فله من
 ان الاله عين وهو جمل من الموضع وعتد به في الموضع
 والآخر في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 فاله والآخر في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 هالاه الذي في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 به وهو جمل من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 تلج او جمل من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 غير غرضه في الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 به اي من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع
 ومن الموضع من الموضع من الموضع من الموضع من الموضع

میں نے اپنے ہاتھوں سے لکھا ہے

1972

العلمه مانوح حب صات الغوايه الحاضله عند الغاضب وفيه
 بخير واحد الخبايا هي التي الغاضب عن الثاني وفصل لا يبرأ من
 الرأيه الا بالبراهين بخير حاشا للمواد الحاصه
 حوالا غضب بعض لونه لا في غيره اوله واخره وكذا الغاضب
 حيث نالت عقيب التفلر في بعضه حاشا له والرافضه
 ان لا ينفخ به معلوماً عنه وعبر عن عاينه له في
 او قبي كالمزج والزييه ويستبدل من الرافضه الى موضع العقب
 وان يجل لا عيون فانهم يغيث في المثل ولا ينصرون في ايدي
 الغرض انه لا فيهم من ضياله ينسجيه وان تلغ بقدره فيهم
 اول وقت ومكان يكون له فيه فقه ولو لم يلفه بعد القول لما
 وقد عاد الى انه لا فيهم ولا يتفق عنه فيهم وفيما راجع من فقه
 التفصيل المتقدم وان تلغ مثله او قبي يتسجيه له ولا فيهم من فقه
 بعده مثله لم يذكر عن ضاير ابي جعفر في فقه ما هو الخلل
 في فقه غيره من فقه في الثاني وقيل لا فيهم لا خد ما بين وقيل لا
 تفعل والافعال وهو قوي والناله حطط المراد عن متابعيه
 ضامن مطلقا او لا فيهم ولو وجع ومثلا حرم ما بين
 في فقهه وان قيل هذه في فقه الا انها في المراتب اخذوا وقد كان لا فيهم
 الا في بعضه في فقهين كالمزج ونحوه وهو الذي يفتنازه الامام
 سرف الدين و صاحب الدعوى والاولا فرق بينه وبين سرف الدين
 المزج بين بعضه في فقه في الفقه وهو الحبس والبيع لا يباع على
 الغاضب يقال هذا المرفق يتسجيه لو كان يغيث المرفق بقدر
 شتيه او بعد فتحة المرفق فينظر والى الذي هو المرفق حطط
 بغيره من هذه الشتيه الخد حسب حاشا في فقه حاشا في

الماء صالح عن ذلك لضعفه من جفته بتركه من الباقي في كل يوم وله
ولما ذكرنا بطالب الماء والباقي من ضامن قلبه وجده في الماء
اصح المانع طالب الماء بالباقي والماء الباقي ولحق البيع
بعد العين باقية او قد تلفت وصالح عن اللانزم بغير جفته
بل قد رجع بالعين في الاولى واللانزم عوضها في الثانية وفي
ما لم يملكه ان وجد في ثابته بعض ما حقه العاصم و
المرد اذا حقه موضع الغضب لوجوب الرد اليه ولو علمه قال
ان طلبت الخلل في موضع الغضب وجب على العاصم تسليمه
حسب حقه في التاجيه وهي الرد في كل الصبح وان طلب الخلل
في غير موضع الغضب والله اعلم كما ان يجب عليه تسليم العين
لغيرها في غير موضع الغضب الا اذا كان في العار والافعه
اذنوم الطلب ان يحرق المستلم ولو سلم اليه ولم يحمل لفظ
مضاهيه وقضا كان حكمها حكم فقه الخيلوله وفيه جبه
الملاذمة اللانزم من باب اليه من ثابته ولم يجر لغيره فله
اي التملك والاصح كعصف الخيل على اليد ثمرة او ثابته
في بلد لهم سكا شرا ومثله مثبات الخيل في ثابته
الطلب فتمتعه يوم الحب ولم يضر بغيره الغضب ويؤخذ
بما قبل المرد ارضاها فتمت باحواب بغيره الغضب ولفته
زبيعا والاسمور ولفته خبثا والخن ولفته مبلولا او او
فروا في الاختصاص المالك للملي او اتقنه حسب توفيقه عند ال
خذ او عند مقبره فتمت ارض هو عند الاخذ مثلي ذوقا من
المر فتمتعه يوم ان تلف الا اخره والاولى ان تلفت
تلف ولو مع زباده عن صفوته مات له بعد زباده
العصم ومامل

العلم
 الغيرة والهمة
 والمجاهدة والاداء
 في كل ما يلقى من
 الامور

ولا بد من الواحد اسمهم وعرا وان اختلف لود حصرهم ولا يلزم

دولت و مردم را در این زمانه
همه را با هم می آید
از هر چه که بود
و از هر چه که نبود
در این جهان

والله اعلم
ولا يخفى
هذا حسب
الاسماء
وسهوا

[illegible]

والأخضر على من الصلة أو دعا معا فإنه يكون له مثل أجره في الواابل وهو الذي نمره الوالد حفظه الله تعالى على مساعدته في طلبه وحمل من هذه المسئلة الحمد

عندما هو في السجن بالاسم من الموت والوفى والوفى

له حد ثوبته فالحكم للاسجد **وحمل مولاه** ولو حمله او يلقا به فله ثوبتي

هذه اورد في مسائل المعاني، عبد النبي بن علي بن ابي طالب

طراد الكرم من باب الاولى وهو يقال مع رجته لا

و من بعد لا راحه دمه ولو دهره فاشعالم حمل منه خبث اخر اعلم

ما كان واستغابه مما عسق به هل يكون كظروا عسق بيباع بيباع ام لا

مطلعاً سواك من الصرور له او لمن يلزمه العاقبة او لغيره

سوال انت الصوديوم مقارنة مع جارية

ولا يبد من رضا السرمد في المد ترويح سكرته من سكرته

حل مع البرد أو غيره إلى سح البقوض مع الرحامه لئلا

اوغوه

البيع واما عود حكم الله فيكم فيه الفاسخ يجب ان يكون بالاعتدال

المعروف من أصله

2 العدد

عنه قوله ويوجب الصلوات ادلا حله للبرهان

فلنوحى اليها ومن دبره اثبات محاسن العبد

و بحره كيم

هينيه والدين والوصيه بال...

وَأَصْلُهَا عَسَى تَخْلُقُ نَفْوَذَةً عَلَى أَدَامٍ فِي جَهَنَّمَ فَصَارَتْ أَسْرَرًا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

والله في الاصح مع ادن الوالي والحاكمة

ولو شققتما إلى ملكد المانع ولما كنتم ويدر حلفي ملكد الرفقة

لمصاحبه والعبد الكائن بال...

الحاصل والمجموع الاحباره مفردات

من مكنه او الكيان مطاوعا او غير مطاوعا

لا الاعراض فباطلة لعدم الخوص
ولما كان سر ما حط اليه

ولم يزل يقول ان عمل الامم خوف صرا وعرامه

بعضی ملالاجا و لکچر حکم الای مختلف فیه مال را صی او الحکم و هل

بشره في فساكه احد هي الفاسد. ان يكون في وجه الاحرار

عليه ما كان عليه و الله اعلم

عليه السلام في القاسية من جمر وكوه ومع الغمر

اجنب

تسليم ماكونف عليه ولا يلزم السيد احد ذلك ايضا وما لا يكاد

صلى الله عليه وآله وسلم

الانماذى سنده و فليس له وى بها

بَابُ الْمَلِكِ وَأَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهُ مَعَ الْعِلْمِ

يُخَوِّلُهُ نَصْرَهُ وَغَنَامَهُ لَوْلَا

من تلك المدة التي خصه الله بها من غير أن يحد

كان العجزة فعل السبب بل فعل العجز ووافقه ستماء له نحو ويرف

٢٠٠٠

عبدالله بن محمد بن عبد الله

وهذا منطبقا واما امهاله ودر صحت

الحفص والمنايع الشاويب ملاصقين في الاصحاح من نفسه
ولوله ليمسح عنه الكهابة وكذا أبيه بقدر ما في عليه

ولو لم يمسح عند الكفاية وكذا أبيه بقدر ما يفي عليه
عند الكفاية ولعله قد جعل البيوع فسخاً وقتها

عدد الكنانة ولعله مدحل البيع فتشأ وقتها

كما قالوا في بيع الواهب للمتي الوافع مقرون ببيع لصاحبه الرجوع في الهبة

كما في عدد البيع العاشر بعد المائة ان يرد عليه عن واجب

فبعد البيع القاسد لعقد شجرة النخيل على السيد محمد بن علي الكشتاب لانه ما

فبعد السج كما نرى وله احداً على الكشاف له
ووجه لا تسليبه لستبه عن مال الكناه انا نوالج

وَحَوْلَهُ لِنَبِيِّهِ لَسْبِقَهُ عَنِ مَالِ الْغَنَاءِ مَا لَوْ لَاحَظَ

ثم من نفسه فلهذا يصح كما يصح كتابته ولو مات الكاتب قبل اليا

سألت الكفاية إلى رحمه فاب أعان المايب معوى الرحم بخرقة

ن عي نفسته ملكه الحانث ١٤٥

فرعہ و امرش حیات علیہ و جدہ بزنا و قدف او جدہ عمره لاجا

بذلك فانه لا يلازم منه وصيته في قدر جزاء الحق فتنفذ وصيته

بذره . كالأرث منه ووصيته وقد جز الخرف ففتقد

قَالَ ثَلَاثٌ وَرَبُّهَا ثَلَاثٌ مِنْهُ اِذَا مِنْ وَرَثَةٍ مِنْهُ الْاَيْتُهَا وَوَدَّ يَحْيٰى
اَلَيْسَ بِهِ نِعْمٌ وَهُوَ مَعَكُمْ مِنَ السَّعَةِ مَطْلُهَا وَابْنُ الشَّيْخِ عَنِ ابْنِ وَرَجْوَةَ

لوصفه نرى وهو ممدوع من النرجع مطلقا ولنا النرجع معناه وقد جاز

الحرف وقد عرفت الحريم بونه وأما لا يبتغض وحكم الفن كالقوة 2

الحول المأثبه وكالا مامه والعمل عنه وجوله في العاقله وحول

صَبَّاءُ وَحُوبُ الْجِهَادِ وَالْجَعْدُ وَالشَّهْمُ فِي الْغَيْبَةِ وَالْحَجُّ وَالْإِسْمُ فِي الْبَلَاءِ

صَبَّأَ وَوَحِبَ الْجَهَادِ وَالْجَعْدَ وَالشَّهْمَ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْحَجَّ وَالْإِسْمَ فِي
وَاللَّعَانَ وَبَسْمِ الْكَائِنَةِ حَيْثُ هِيَ مَرْزُوحَةٌ لَهَا الْفَتْخُ مَا عَقَّبَتْهُ

واللعان وسليح الكاتبه حذ هي مزوجه ولها الفتيخ ما غنق
 قيب الامامه الفتيخ اذ بعين مزوجه وعسل احدثها الاخرور

يُثَبِّتُ لِلْأَمَةِ الْفَتَاكُ إِذَا عَمِيتَ مِنْ وَجْهِهِ وَغَسَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ وَ

الموالاة وعدم القطع ان سرقه سارقا وعدم ضمانه بالمعلة

اندرت ا... غلبا المخرج ما لوعمق قبل خبار ه الما

الى بيت المال حسب لادارت عملا وارث لا يكون المال كابر وح وال
وجه وكذا لا يستنم رضى الحر الى من ولد بعد هاونى

وجهه وكذا الأبيسنتم الراس الحمر
ابنما كالعق. الوجه. الى من ولد بعد هاونري

في الدف باختياره حيث لا وفا وسواكف اسمك بالانف وس

في الوقت باخيان، حيث لا دفا وسواكاف السريد المكايف وسلم
الكرامه ام لا دفا لم يزل يحل في ربه وانه وعينه جوارا ائنه

وخرجوا من المسجد فماتوا في ذلك اليوم

وكتبه محمد بن سعد بن جلال كان في سنة ١٠٩٠ هـ على يد محمد بن سعد بن جلال

السيد ما نصي اجازته العرج بحوالج والثا ديب من السيد له

ن له في ذلك حكم الخلق والله اعلم والوط من السيد يعاين فانه لا يوجب

الحج على سبيلها ولو علم الحرم ولو عيب من بعد فاسهت الامم في
 كبره وحبها لم يلزمها في ذلك ما يلزمها في غيرها من الكنائس و

لَكَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا الْمَهْرُ فَيَسْقُطُ بَقِيَّةُ مَا لَهَا مِنَ الْكِتَابَةِ وَ

مَنْبِہُ الْحَرَّةِ مِنْ حَبْلِ الْكَوْرِ اِنْ عَوْدَ عَلَیْہِ سَیِّدِہٖ فَتُؤَدَّ كَالْحُرِّ
كُونَ مَوْقُوفًا اِنْ عَوْدَ بِتَحْرِ الْاَمْرِ

يكون موقوفاً ان عمود نخب الحكاح وحررت وان من

بولا هو لغة القرب مطلقا واصطلاحا لان نعام الخريف

الهداية الى الاسلام على وجه ينحو به من الغفل والاشتقاق

وكانت مسرت ام راحه مي ومررد
اي وجهه وضايقه

والکاف تسرف ام یأخذ می و مرید
لای و لا یسرف من الامام و غیره و یسوق الی الامام یأخذ به و الاصل

ولا فرق بين الامام وغيره في ثبوت الولي بالهداية في الاصل

فان مات المهدى قبل كمال الشرايط فارثه نسب المال وان كمل

الحمانه فلمولا
كالغنايه وسبع ابرق من نيفته وعسلى

... عودا او شرجيا : ... الى مصد السزرك ولو سقى بعد فيها

— عهد الواسطية : ... إلى عهد السرك و لوشع بعد منها
ولا يند به .
دو و سب

ولا يندرك به
باباها فاشترى عتقاً واخفف لهم من الجحد عنها فان دراهم لا و...

باباها واشترى عبداً او اتخذه من ماله العبد عتقها فان رده له رده

تأليفه خلف عثمان النقيب وعصم النبیب حکویر اور سید و سید

من بعد الجوارح واللعنات وما بعد
 يكون العرف على ما خلف على ما خلف على ما خلف
 يكون العرف على ما خلف على ما خلف على ما خلف

والأصلي ما يليه أو عوس وعار الهنك كذا كذا
 ورجع على من أكرهه وإن لم يتو له محل فلا خيب وهو

سأف بدم من هداق من خلف على رجل غيره وحبنا صباع العارض
 العمل أن يرجع الحالف بالزمن من الكفار على العار المحلوف عليه كما
 لو أكرهه على الحق والألجاء العرف فلهذا المحلوف عليه إذا امتنع
 وليس بعد خلاف من أكره الحالف على الحق فهو معد لذكره كرجح
 عليه المكره والله أعلم
 سواء كانت بين القسمين دوا

لحرام يحرم على أومى إذا حلف كذا الإحرام عليك لا تجوز كذا فلا حيل
 لها بعد أن يرسلوا الدخلة للبرح حطاً للذهب
 إنما لم يجب كذا المحلوف منه ثم به من عيبين وفي كلام الإمام عليه
 وفي كلام الإمام سرف الدين أنه لم يجب حلف من فعل المباح أو
 تركه ثم حث

بني فثبت العمل المحلوف عليه بنفس النبي المختوذة وكان حلف ليدخل بها
 في الحالف وحلف لنفسه ليدخل بها غداً فمعه على فلا ماله هذه
 به أخذه في حد اللغو فخر وحوا بمولاه لم يجب العمل بنفس النبي سواء كان
 فعله أو فعل غيره والله أعلم ولحل صابط اليهود ما حلف فيها على الأتباع
 واللغو ما حلف فيها على الوصي

ولا يجب أحد هان حلف من الآخر للملوك
 والولاية والمراكم
 أنه ما لحاظه وقبحها الحب والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 ولا يجب به ويدل أن يكون ما أسعه بأجل بكل حال كالجم وخوفاً بولوه
 لا ناعه بلفظ يمينه بالاستسهم إذا لم يكن تخلفها بالحكم
 بعد ما نوله أو أسره أو أحانه وما لم يحمله إلا حارة أخذ خوفه بقله

من بعد الجوارح واللعنات وما بعد
 يكون العرف على ما خلف على ما خلف على ما خلف
 يكون العرف على ما خلف على ما خلف على ما خلف

المحل مكانه المانسر وكل أوجال واللعنات
 بالأسند من حيث في الأصح
 الاستنكام والاختصاص من غيرهم للقرن والقرن الموكك
 إلا أن حث العرف بعدم الحجاب كفى الوفي وإن عذر

وهو متى على حلق حبس بالاشتم والجماد أنه يحل حكمه ولا يحسب
 كمال سر وطايبه وكذا يحسب حبس بالاشتم والجماد أنه يحل حكمه ولا يحسب
 من الجبهه ولا العكس
 قاله لذكر المال والوجه ومفهومه
 أنه لو ضمن عليه حق كحق القشة أنه لا يجتث وهو مال المرزبان لغة
 الكفالة عام

يشتمل على بقبضه كالبهر واللين ويحواضه من هذا قال لا تكلم فبدن
 وحمد حسناً لا كل منه وكذا إذا أكل هذا البهمن وما رت فزاحاً
 حثنا ما كلفها لا ما كاف لا يساها كله بعبه أي لا يعق اسم كل على نفسه
 كالأعني والبرمانه ولا تجتث إلا بعبه ولو محباً مستأجر إليه كما يشاء
 إمامي المعنى بولا أكلت رعباً وزمانه فهو ذاق الله لا تجتث إلا بعبه
 رعباً ويحوا كالملا وأما مع الدين بولا أكلت هذا الزعمف ونحوه فمفهومه
 من حصوله بل إذا أكل هذا الزعمف فمفهومه أي حره منه وإن دل الجواز
 لا يجب ما لا يجره له بل يجره منه ولا حث

محسبه لم يجب إلا ما يجب إذا لا الوافه مت وحلها منه وهذا
 أحد من متجبة أحد الأهدام وتجاوزنا أو هدمت وتجرى
 بعد الجاهز ولو بقبضها إلا أنه لم يجب والفرق بينهما وبين سلة الماسا
 لا يتحقق
 ويحواهما كفى الزور البهمن من استمع
 في الأصح حكاه شيخنا

الحاكم

كلام غير قطعي لفظ اليوم الكلام والزمان فيبقى الاشتتبا بالنبيه مع اللفظ بالحق
وقا ومع عدم اللطبة في اللفظ
يصح الاشتتبا منه بالنبيه في اللفظ لا في المعنى على احوال المصنف
احاد ان امام سرف الذي علم الحركات مطلقا واجله لا يكون للاشتتبا من
يوجد المصنف فانه في المعنى والاسماء المجمع بعض المجلد منه على الكنت
هذه: نفس الرماث الواحدة، ولا، كليا الواحدة، واما نوافل لا الكنت عن
من مات الواحدة، ولا كليا عن مات الواحدة، صام
او لم يصم في اللفظ
مكتوب من غير كليا مع كليا المعنى لا مع كليا اللفظ فخطب ذاك الكفار
واخذه ولو بعد الخ احو والله والله لا كليا، بيد ولا بكر ولا جالبه
وهذا الفصل الخطاب واما نوافل اللفظ فانه
محلى اشتتبا في الكفار لان المعنى الثاني عن عقد وحسن والله اعلم المعنى
للعلى لا فذلك اللفظ فعل
سواء كان ذلك الحب وبحوه الخالف او بعده ولعله من نوافل مطلقا وانه
ن حليف من فاحسبه من
كون المركبة من اول حلف فبما ثم انا فاكبر فانه حب ولا يثبت للمركبة حكمه
مطلقا في صيغة النول بها ونص من الاحد شي بالاساء ولا نحو منها كما ساء
ولا تنحلي بالرد ولا بعد المعنى مطلقا كما في الاحاد وان كان واحد فيها
وصح من الكافر من ذلك
فذلك لا حلف عواذ ان الش السهر وانت طالق فان تأخر الشرط طال بي من طلاق
او نحوه مشروط بحواش طالق اذا جاء الش الشتر والما وقر بينهما ان الاول
كعدم الفهم عواذ الله لا معنى والى كذا فخره عواذ معنى والله وذلك ليس
حكمة في حاسبه ان هو لا كان السوط مال ليس بعدم لفظ السوط انا
وهو مستقيم وهو معنى الحنث في المعنى فينبذه ان كان السوط
طوقا

والله اعلم
بما فيه
الصلوة والسلام

ملوفار

فلو لم ير امراته ان كان في بيته بطعام وهو يظن عذبه فانكشف فيها طعام
موجود عند الطاهر حسب الاصلح وكذا لو قال امراته طان ان في بيته طعام
واكتفى عبد الله بن عذبه حجت وهو فعل رد على هذا ما تقدم من التوراة
فما لو قال امراته طان لعلني ردا عدا فانكشف فيها هل حذر يكون لالا لغيره
مع الطلاق او بعد بولائه والموفت بحرده ممكن من ابرز والحقن فلا
يلج الطلاق بسطر
ما في العلم ولو لا كنه بعد الحب وعلى التراب ابتلاع ما في العلم فكذا وما عدا ذلك
استنبطت ومن حلف لطلاق لم حب ولا يترفعوا ^ط ما عدا ذلك لا ينبغي
لجعله لا لو ادفع التوراة بعد الحلف فانه متى ودع السرط ودع الطلاق
والحب واسب والكهارة من النخيلية وعده سمي المثل والحر
والرايح والدافئ لمسا كافه وهي خمس قتل وخبث وطهار وحرا وقديه
ودمجها العايل قتل لمن طهرها حرا اضبط وقديه والذين لم يداكروا
اليمين
ولو حلف في المرض ^{القلبي}
من البلى
لا لو كان يحصى الرقبه وقتا او كما سارته
مسركه ما عتق حصه وقفا وكانت الرقبه له كاملا ما عتق شقضا منها
او شعر او نحو عن الكاره لم يحز
يلزم بمن العتق كعتق المسرك
حب ان يكون اشرك موكرا او ماضا او عتق الجميع عن الكاره اجزاها
احلا شقابه على العبد ولو اعس رقبة واحده عن كفارات من نوع او
انواع عتبه الرقبه ولم يجزه عن ستي من الكفارات فلتا بمن العتق
لحز ما لو عتق عبد اعن الكفاره فالتبس باخراته بحري عنها وان شقي
الاصح
بهي اى مملوك ولو قال قائل ويجعل كل كل ومردا
من ساهي ومدين
في الكناه المصاحه

[illegible]

بل هو له و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 في الاصحاح من الكبرياء و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 كما هو في الاصحاح من الكبرياء و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 يكون من شطائنها
 وحتي بعد اتمام ما يميل الكفار و لكنه لم يدع فيه المانع فان كانت
 الكفرات باقية اذ لا موت او غيره يزيلها
 المجموع من كل العبد الثانية او تلك التي هي المانع و قد انصت من كادس
 ما حذر من حيث لا يدرك و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 من اي حد و لم يحد و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 عند جوار و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 القس على الخلف و للمعصية كذا
 للمعصية و لوجود عزم و لوجود من هذا الاعتبار
 سواء بل يفي العزم
 العزم اجماعا و لوجود العزم من غير دليل منقوض الوجود فيه
 و لا يحد من ذلك و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 المانع من الاصحاح و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 باب الدين هو المانع عن الزام الدين و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 كذا ما في المتن و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 و اضطرارها انما على النفس لعل و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 في الاصحاح من الكبرياء و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 من الكفرات و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه
 و قد عده و يصاح عن الموصي عند مده عنها او كسوه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فان نذر علي اي وهو مطلق ولا حاكم لانه قد وجد في بعض النسخ ان النذر هو مطلق لانه يصح ان يكون لادبي
واما اذا كانت لغا التصديق في سني في الزمان فهو صريح بل لا انكار لانه لا يحل
الوقف من عند الله تعالى عن موجدوه ولا يحل العمل به اذ هو من سائر الخلق
هالكا بيننا وبينهم وندم انما ان لا يحل الوقف بما كان التصديق به لا يصح وقد
كان فيهم والبقا والمؤمنين انهم
وبان ان عرفت ان الله الحكيم الذي لا يما
عن ان شفا الله صريح في ان يصدق ذلك الصديق وقد انزل
بفتح وعنه فكانه كنه وتحت هذا على ظاهر كلام الحكيم ان يصدق
من صريح النذر والاولى ان لا يكون شفا الله مرفي بقوله ان الله لا
يتبعه الا حانه الا ان يكون عقدا او يصح ان يكون له
في الصلح والمصلح الخوف وهذا ما لم يكن ليدرك كما جاز في تقديمه في الكلام
في الصلح بعد المجهول لا يكون في المكنس في المرض يجوز وقد قد انحل
للكفر ان المرض حق ولا يبعد ان يصدق فيه وهما على قلب ما جازا وهو
حسب المذاهب معتبرا احوالنا به على الدرس لزم الوقف به جبهه سوالنا في
الصحة او في المرض
وذلك ما هنر وسرمان يكون بغيره
به وما يصح شعر غالبا وهذا ما عد ان الله على انه
وكذا ما استمر به منه وانما كنهه بوجه من الوجوه لا يماز ولا يماز
وكذا ما اخرجه عن ملكه في
ما هو نفس للقدس من امله لا فعله لا فرق بين ان يكون كنهه من وجوه
وبقيه انه يثبت تحقها ان الله ولا عليه بها والله اعلم

[illegible]

ان الله اعلم
 بالظالمين
 واما ما ذكره
 من ان الله
 لا يهدي القوم
 الظالمين فانه
 لا يهديهم الى
 الصراط المستقيم
 بل يضلهم فيه
 حتى يهلكوا
 في الدنيا والآخرة
 والله اعلم
 بالصواب

على حفظها الا ما لم يله اوجه في الرد بعد الا في حكم الرد على الزنا والفساد
 ما ساقى في له ذات صلت بالمعنى ان يطلع حقه والسادس ان لا يولى القطع
 مع العلم بصلحها والرد بعد عدم علم وجهه
 والخاص بالقيمة ونحوه يعنى الاجرة والارش والمزاج
 فيها لو ثبتت او هذه الخسوفه واما العي تسويان في مطالبه ايجاصها
 مع ما انفق فيه مع ما كانها حاصره عن مخرج
 او لم يحكم الحكم
 في نفعه سواء في العلم والقطع في الاصل
 لا ما كان ساهي هو ما لا يفسد ما كان في ارضه فانه ولا
 فيه له حسب لا يصح بيقينه لم يسمع من فقهه بغيره فخرج
 ولو لم يثبت وجود المالك هل يثبت وجود التعريف
 بيقينه وجوده معترف ان حكمه عليه التعريف المتضمنه مطلقا
 او لا وانه التعريف على المالك كالتفقه في انا نوى الرجوع
 لعجب على المصلحة اصل وحوب التعريف عليه خلاف النفاق
 في في قدره من او معصية كمن يتخذه وجود له في نفسه
 على يمين من عود صايتها ومقدوره ولا عزم لمع العلم الطبيعي
 التعريف بدل البياض او صرف قتلها لم ضمن لبيت المالك
 واما عند الهدونه والاربعه بالانتهى فلا ضابط لبيت المالك
 انما اودام قلبه هل البياض والحرف اليه بدل البياض يمين
 ما لم يله مال او كذا المالك ودر صرف بعد البياض فانه يفسد له
 صرف العبد والقيمة والسرط وهذه ما لم يذكرها على وجهه
 لمن البياض لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه
 ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله

وهو ما لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله

لما لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 احسنه فلا ضابط على المصلحة ولا على الحرف
 ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 ان لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 اما لو صرف في قطعها فانقطع ولا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 ان لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 ولا يعلم حكمها عرف بها فلو كان كذا علم على لا ولد الله اعلم ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 يعلم المصلحة حكمها فانه ينفذها لما كان كذا علم على لا ولد الله اعلم ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله
 لاجل امان اول النطق الرسول من اليمين على خذها من وجهه حادها فانه
 فاعترف على المالك كذا فانه والعكس حسب حكمه بانه حذر
 عليه واثق عليه بغيره الرجوع لم تكسب ان له مال خذها من وجهه حادها فانه
 عليه وكذا الوسيط له مال بخذها من وجهه حادها فانه
 المالك بغيره الرجوع له حذر له لو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 على له واحد له من غير نصف وهذا حسب حكمه بغيره يكون التمسك
 بالمدعى اما حسب حكمه بانه يثبت حكمه المالك بغيره الرجوع له حذر له لو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 ولو ادعى هذه البينة له حذر له لو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 فلا بد من البينة الحكم لانه يمين مكرس بها له ولو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 تحللوا من ارباب وصي جعفر الاصم مع البينة والحكم لانه يمين مكرس بها له ولو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 الشبهة اما خذها من غيرها لانه حذر له لو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه
 فالمراد من لهما هذه وصي الحضانة والرجل اب كامل فبغيره الحكم لانه يمين مكرس بها له ولو تكسب من اثنين ادعاه امانا كذا فانه

وهو ما لا يملكها والمالك ذكرها على وجهه معارفه ما هو كذا وبيت وبيت التعريف بعد البياض على ما قد مضاهله

وقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو
 من النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها

يعني بالزحل والماء ولو كانا يحملان الماء اذ جاء رجل وابي له و اخذته ياني
 وحسنه من اسن حد الذي يربى بان **الضبيب** يطلق على
 الفحل وعلى المصلح وجوانح **الجهل** الكلب والفهد والبن والاسد
 والذئب وجوانح الطير المائي والناهي والافاعي والضفادع والكلاب
 ولا جناح حيوان الذي لا يذبحه ولو من جنس ما يذبح ذكراه في
 الخنزير وفي العج وبنات ما يذبح في جنته في البر والولد حطه اليه بذكره
 منتهى في العج وبنات ما يذبح في جنته في البر والولد حطه اليه بذكره
 الضبيب اسم لما في الضفدع
 ماخذ هذه من التبرك وسائر حيوانات الكالور اما وجرح حيوانه النخلة
 من المايات شبيب ذلك فانه يحرم
 قتله الماء والضبيب
 في القتل هل يذبحه شتم المثل وشتم الكافر وتقتل ذلك فكل جانب الخصم
 لا يقتله يرجع اليه اي ومن غير العرب وهو الذي في هذا الحديث
 قصه الجرح من كلفا بنية او يذبحه لان قوله صلا والبقاء صيد ما يقتل
 ليعوم قوله بوجرح كل صيد الذي يذبح قوله بوجرح قوله بوجرح قوله بوجرح
 الى احوه وهو اسم على الجراح والشفط فاما بوجرح ما ذكر من القبح
 الجلود اللحم وقيل الجرح حرق اللحم وان لم يحرق الجلد وقوله
 يصرح بالغيره من اذ في البيان
 الذئب كطائر النجاشة فلا يذبح
 او كان يحرم ما حاله الا ان شال حاله الذئب ومعه شبيبها وحرمه ولا عره ما لم
 يذبحها لو ارسله مثله ومثل اغراه مع ذلك كاذب او ارسله كما مر واغراه مع ذلك
 مسلم خلق في الاذى وحرم في التناهي وحكم حياهه الرجوع حسب ينزل من
 عوارسالك حكم حاله الا ان شال ومعه ما لرجع شبيبها وتحرر

عجل

وقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو
 من النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها

يجعل الصعد الذي قبله الكلب المرسل ويكمل ان يسجل بعد المرسل والمرسل
 والمرسل عليه
 الهير الى الماحو المبروم من هؤلاء وطه
 او يحرم
 اذ يحرم من الاثقال والذئب
 اذ يحرم من الاثقال والذئب
 على الشايب الربيع وعق
 عرقائه والجهل ان كان في غير موضع الذكاه وفي موضع الذكاه كرجع
 قتلناه العور ملزمه الا ان يثنى على العور في الاضاح وهو جازع غير جازع يقدم
 النقل وعدم ثبوت البهيد
 وهذا احسن ما ذكره في ذئب وبشيع الذكاه وانما
 سطر لوعلم الكلب المملوك اذ يحرم من حواجر الضبيب بلما
 ان شال فاصكه هل يملكه ما كذا الكلب ويكون هذا ما لبعده جازع اثم لا يملكه
 فهو لغير اخذه و يذبح في قوله ويحلب من ماله
 من كلب او نسله او شترهم بعد احوه لا كذا الكلب ولو كان الارض مملوكة
 العاقبة والقبيل: المتوكل ماله وبتشعاع الحرام والمطهر ما يملكه الا ان
 و لو كان الارض متنازعة او متنازعة والقبيل المتوكل فيها ليسا حراما ولا مسعودا
 ما
 من ذباح الكفار مطهر ونحل والكلال ان كان الذئب صيدا
 ذلك الذئب والفضة وان حرم الاسد والاربع اسن والبطر
 والقطر والمثل ما يحرم بها مصله او منفصله الى الصبي وكل ما ذبح بالفضة وشفط
 الحادة والفرع حرام
 الذئب المسمى بالاسد حرام في ذئب
 الذئب ضيبا او مجنونا او في الصبي حرام في ذئب او في الصبي حرام
 غيره او حرس في هذه كل اكل لبعده من غير تشبيهه ما التكرار لو ذبح من غير

عجل

وقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو
 من النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها
 ولا سيما في النسخ التي لم يدرج فيها

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

نبتة لها ثمار عذبة وثمارها عذبة
عصب واحد وثمراتها ثمانية
والله اعلم بالصواب

ولوعرف الله واثبات ما في ذلك
كذلك في كتابه الكريم
من الحاد في موضع الذكاء

بذلك ذك وبه يقين
بذلك ذك وبه يقين
بذلك ذك وبه يقين

بذلك ذك وبه يقين
بذلك ذك وبه يقين
بذلك ذك وبه يقين

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة
وكانت المصاهرة واحدة

221-222

22

ع السّر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

انه من الممكن ان لا يكون بالثاني وغناها وكان معمولاً وبنو شيخ كفت الشهاد
 على الوصف في الخطيب بقى عليه البرافقه واما حليف المدعي الجوه
 في كلبينه نعم ذلك
 الخراج والافراز وهو الكلبه والديبه كرسوا في قبول
 هذا الاول ارجى عليه انه افرغ ادا على الحق ذلك مال وبنو ما دابن على
 ذلك اذ كل المدعي عليه حبس حبس وان بعد التفتيش فاجب مال فيقول
 والباقي احدى بقرة او ثمنها وحق ذلك من نوع الخيل له من مهر وعقود فادان
 على ذلك وحقه لزم الوصل
 لمعه السهام والحكم بها واما العوى حق في بعضا حتى بقة
 فلا على الحق معها ودا واحد للهد وانه من مساهل منقذه وحق البيه
 المركبه فثبت الحق بها وهو قواي ادهج ارحله وعمر فوله على العلى
 الذي البيه وادخل خلق في احد البيتين
 في البقي والحق
 مال لا يتعالم كونه اى الشئ المدعى لوم الذي هذا من الحق الذي يدعيه والحق
 هذا اذا كان في ذلك المدعى من المعرله حق فانه او تفرق او
 اجانه او وجده او كونه عقبة على الفقد اذ له هذه البقوى حق وهو تفرق
 المدعى عنه وكونه سعي الحظ والود بقة والا سماع والا حاره والعاريه
 وراة الذمه مال لا يرد البقي والحق في ذلك كله
 كالبقي عن افراز وكفاله وسوا عن المعرله بالشيء الذي يفرق له الحكم اذ لا حل
 عاب وسهله الشهود بذلك وحكم حسن بين بذلك بها صرف عنه المدعى لم
 نعم المدعى البيه على ذلك العين فصار حق المدعى عليه ووجه تفرق البقي فانه
 وفتح ذلك بعد سطر في المدعى وما قدم المعرله بالنقصان للعلاج المدعى للحق
 الاتحاد العوى والبيه والمبايعون المرفه اليهود وعلى من الخبز وكه
 عمل من

في قوله لا يكون بالثاني
 في قوله وكان معمولاً
 في قوله بنو شيخ
 في قوله كفت الشهاد
 في قوله على الوصف
 في قوله في الخطيب
 في قوله بقى عليه
 في قوله البرافقه
 في قوله واما حليف
 في قوله المدعي الجوه
 في قوله في كلبينه
 في قوله نعم ذلك
 في قوله الخراج
 في قوله والافراز
 في قوله وهو الكلبه
 في قوله والديبه
 في قوله كرسوا
 في قوله في قبول
 في قوله هذا الاول
 في قوله ارجى عليه
 في قوله انه افرغ
 في قوله ادا على
 في قوله الحق ذلك
 في قوله مال وبنو
 في قوله ما دابن
 في قوله على
 في قوله ذلك اذ كل
 في قوله المدعي
 في قوله عليه حبس
 في قوله حبس وان
 في قوله بعد التفتيش
 في قوله فاجب مال
 في قوله فيقول
 في قوله والباقي احدى
 في قوله بقرة او ثمنها
 في قوله وحق ذلك
 في قوله من نوع الخيل
 في قوله له من مهر
 في قوله وعقود فادان
 في قوله على ذلك
 في قوله وحقه لزم
 في قوله الوصل
 في قوله لمعه السهام
 في قوله والحكم بها
 في قوله واما العوى
 في قوله حق في بعضا
 في قوله حتى بقة
 في قوله فلا على
 في قوله الحق معها
 في قوله ودا واحد
 في قوله للهد وانه
 في قوله من مساهل
 في قوله منقذه وحق
 في قوله البيه
 في قوله المركبه
 في قوله فثبت الحق
 في قوله بها وهو قواي
 في قوله ادهج ارحله
 في قوله وعمر فوله
 في قوله على العلى
 في قوله الذي البيه
 في قوله وادخل خلق
 في قوله في احد البيتين
 في قوله في البقي
 في قوله والحق
 في قوله مال لا يتعالم
 في قوله كونه اى الشئ
 في قوله المدعى لوم
 في قوله الذي هذا
 في قوله من الحق الذي
 في قوله يدعيه والحق
 في قوله هذا اذا كان
 في قوله في ذلك المدعى
 في قوله من المعرله حق
 في قوله فانه او تفرق
 في قوله او اجانه او وجده
 في قوله او كونه عقبة
 في قوله على الفقد اذ له
 في قوله هذه البقوى حق
 في قوله وهو تفرق
 في قوله المدعى عنه
 في قوله وكونه سعي الحظ
 في قوله والود بقة
 في قوله والا سماع
 في قوله والا حاره
 في قوله والعاريه
 في قوله وراة الذمه مال لا يرد
 في قوله البقي والحق في ذلك
 في قوله كله
 في قوله كالبقي عن افراز
 في قوله وكفاله وسوا عن
 في قوله المعرله بالشيء الذي
 في قوله يفرق له الحكم اذ لا حل
 في قوله عاب وسهله الشهود بذلك
 في قوله وحكم حسن بين بذلك
 في قوله بها صرف عنه المدعى لم
 في قوله نعم المدعى البيه على ذلك
 في قوله العين فصار حق المدعى
 في قوله عليه ووجه تفرق البقي
 في قوله فانه وفتح ذلك بعد
 في قوله سطر في المدعى وما
 في قوله قدم المعرله بالنقصان
 في قوله للعلاج المدعى للحق
 في قوله الاتحاد العوى والبيه
 في قوله والمبايعون المرفه اليهود
 في قوله وعلى من الخبز وكه
 في قوله عمل من

حبه لم يصل الا من ارحس ودم بصرف الى سب المال ولا يصح الى اتحاد القبول
 والبيه في الاضيق كنول المؤثرات ملو ولا يفي ان كل المدعى عليه انه ساء
 اسبلك عليه العن المدعه واداه بالبيع مع البيه بذكر كونه ان ساء
 عن الهن ملومه الاسبلك للهن او فمه الجمله حيث تجد المدعى عليه
 ومن الحبس والود بقة لا يوافق ولا مثلها الفرض والوصه وعو طالع
 والافراز على العمل على الاصل فمسل فوله الفان يونا ولم تكن تعامل بها واما التفرق
 حبه وحقه اذ لا يفي قوله الفان يونا ووصل او فصل ان يكون يتعامل به اذ
 فوله من المدعى لها
 الود بقة حسب مال ما وجعت شيئا ثم لما اذعت عليه البيه اذ قال البرافقه
 قبل الخراج فلا سعي ذمها ولا تفعل بيته عليها واما طراكم اهله هب ايه بون
 ما تفرق او ما جرت بين او ما جرت بين او ما غصبت عليك سبها لم اذعت
 البيه بذلك اذ حق الرد وحقه فافق شئ جعوه فادان بكونه وحقه
 ساء ما العرفه واما حبه كحسب مثله الود بعد هذه لان العي سبها وحقه
 فانه الذكر ولو اذكر الراي احدا سعه فادان بقتيلها فاعلم سعي فوله
 وحقه فاعلم مثله الود بعد سطر فاده
 لا سعي الا ان يقول وهو ان سب ملكك وركب ابي مرناني واما عي بن كسا
 حق وعلى الافراز من هذا ان الشئ كما يفي او حسب لاد عي كسا
 ثلاث هذا كان وحقه فصيح الدعوى في هذه الضمن ولو قرب مكان واعلم
 نوحه من فوله ملك كان والله اعلم
 الجهم وبعض المنوب صمحه الدعوى ذمه من طر والمقتبه والمرا وبقوله وحقه
 مدعي يعي دعي من له الحق والافراز لاي من المدعي في الجمله وان حبه
 فلول الاوى ودعوى ساء كمال لا مع دعوى نص عنه وهذا
 المدعى الود مع غشيه الزوج طرا بدم فوله وحقه الود بقة

في قوله لا يكون بالثاني
 في قوله وكان معمولاً
 في قوله بنو شيخ
 في قوله كفت الشهاد
 في قوله على الوصف
 في قوله في الخطيب
 في قوله بقى عليه
 في قوله البرافقه
 في قوله واما حليف
 في قوله المدعي الجوه
 في قوله في كلبينه
 في قوله نعم ذلك
 في قوله الخراج
 في قوله والافراز
 في قوله وهو الكلبه
 في قوله والديبه
 في قوله كرسوا
 في قوله في قبول
 في قوله هذا الاول
 في قوله ارجى عليه
 في قوله انه افرغ
 في قوله ادا على
 في قوله الحق ذلك
 في قوله مال وبنو
 في قوله ما دابن
 في قوله على
 في قوله ذلك اذ كل
 في قوله المدعي
 في قوله عليه حبس
 في قوله حبس وان
 في قوله بعد التفتيش
 في قوله فاجب مال
 في قوله فيقول
 في قوله والباقي احدى
 في قوله بقرة او ثمنها
 في قوله وحق ذلك
 في قوله من نوع الخيل
 في قوله له من مهر
 في قوله وعقود فادان
 في قوله على ذلك
 في قوله وحقه لزم
 في قوله الوصل
 في قوله لمعه السهام
 في قوله والحكم بها
 في قوله واما العوى
 في قوله حق في بعضا
 في قوله حتى بقة
 في قوله فلا على
 في قوله الحق معها
 في قوله ودا واحد
 في قوله للهد وانه
 في قوله من مساهل
 في قوله منقذه وحق
 في قوله البيه
 في قوله المركبه
 في قوله فثبت الحق
 في قوله بها وهو قواي
 في قوله ادهج ارحله
 في قوله وعمر فوله
 في قوله على العلى
 في قوله الذي البيه
 في قوله وادخل خلق
 في قوله في احد البيتين
 في قوله في البقي
 في قوله والحق
 في قوله مال لا يتعالم
 في قوله كونه اى الشئ
 في قوله المدعى لوم
 في قوله الذي هذا
 في قوله من الحق الذي
 في قوله يدعيه والحق
 في قوله هذا اذا كان
 في قوله في ذلك المدعى
 في قوله من المعرله حق
 في قوله فانه او تفرق
 في قوله او اجانه او وجده
 في قوله او كونه عقبة
 في قوله على الفقد اذ له
 في قوله هذه البقوى حق
 في قوله وهو تفرق
 في قوله المدعى عنه
 في قوله وكونه سعي الحظ
 في قوله والود بقة
 في قوله والا سماع
 في قوله والا حاره
 في قوله والعاريه
 في قوله وراة الذمه مال لا يرد
 في قوله البقي والحق في ذلك
 في قوله كله
 في قوله كالبقي عن افراز
 في قوله وكفاله وسوا عن
 في قوله المعرله بالشيء الذي
 في قوله يفرق له الحكم اذ لا حل
 في قوله عاب وسهله الشهود بذلك
 في قوله وحكم حسن بين بذلك
 في قوله بها صرف عنه المدعى لم
 في قوله نعم المدعى البيه على ذلك
 في قوله العين فصار حق المدعى
 في قوله عليه ووجه تفرق البقي
 في قوله فانه وفتح ذلك بعد
 في قوله سطر في المدعى وما
 في قوله قدم المعرله بالنقصان
 في قوله للعلاج المدعى للحق
 في قوله الاتحاد العوى والبيه
 في قوله والمبايعون المرفه اليهود
 في قوله وعلى من الخبز وكه
 في قوله عمل من

[illegible]

اليسد وان طابيد

مجلس شورای اسلامی
دوره پنجم
جلسه نهمین
تاریخ ۱۳۳۵/۱/۲۵

[illegible]

الذوق اذا رجع لانه على ما تشبهه المباحات وقد
وكذا الذوق اذا رجع من قده حبه اهانته بذلك فيختلف فيه بنظر
حاكم والذوق على ما كان في القمصان لا يكتفى ولا يكتفى
وهذا الامن في يوم بعض الذوق لان القمصان لا يكتفى ولا يكتفى
وقد رجع الامن والذوق لا يكتفى على الضيق ولا يكتفى وقد رجع
واصلا الخبايا الخلف عن فسته وعن من يجره امره عنه هو متغير
للعلى حجة المروم وعليه فالذوق رجع من اياه الذوق رجع
ما على اوالقامر به في فسته باقرارها ومن القياس الى الذي في علمها
بنها برينته وعليه نقباءه عن علمه بنها رجة الى واخر
وحق السكران الحلاف الاصح لصاحبه اقتر بعدوا وانسا
مراومره بالطلقات لم
بالطلقات والهاق وعلمها الى انه لا يمكن الاقرار اذا ثبت هزمه ذلك

في الامانة لا يجوز له ان يخرج من
البلاد ولا يتركها ولا يبيعها ولا
يشتريها ولا يملكها ولا يورثها
ولا يتبرع بها ولا يعطيها ولا يقبلها
ولا يقرضها ولا يمسكها ولا يهدى

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

الاجزاء فيها ولا يصح النقل حسب كانت الحرج من الحكم بالانهاجده ومنها انه لا
يصح حصول الجزاء من شاهد وكذا لا يصح حصول الشهادة بالجزء من شاهد
والجواب شاهد به وكذا لا يصح حصول الشهادة بالجزء من شاهد
وتشديده وان الرضى اعدل لهما ان خلاف لم يحتاج الى حكم القدر وان
يسمح الحرج والتقدير في ريبه ولا يبيد وبها معان بالرتب والادراكه
ومن الاخرى ما لا يتناقض الى معان ما لا يتناقض وانما يظهر على من
قوابل الخلاف في هذا الموضع لا يصح والحدود عند من قالها شاهد وانما
واذا صح فكله كفي واخذ كل ما لا يصلح له لا يبيد من سعادته كما لم يات من قوابل
الخلاف عدم صحه ذلك من القيد عند من منع من سعادته مطلقا او
لشبهه وكذلك من منع الشهادة للقرابة ولا يصح القبول والرجوع نحو ذلك
صرا او سعادته واحكاما كحد الهيب الموكبه على المدي وعنده على العبدية دون
الحج لان السأهيه به محقق والدرع على هذا كحد الهيب على الخارج والحدود
ادخلت منه ام يكون على الخلاف ام لا لا يبين على الخارج لانه محقق
في الطرفين

ولعل الشهادة في قول او قول آخر من او مسطرين مذكورة في
ادعاء الزك لا يصح عليها وحكمها حرجي والحج او لا والادعاء
الا بعد المعارض يعني بني واساته يرجع الى الرجوع كراه على
مطلقا في النفس ودينها وحكمها حرجي
في المناهج
كل احد بلا يثبت موجه بالارهاق ان حكمه كذلك
اصلا في وقت ولعل يصح ارجاء المرأة فيما يوصف به سعادته يعني يكون املا
بني رجس او رجل واصلين
عليه في مذهب او ما وجها ولو لم يثبت
موتيه ان هوى حيا يرجع الى التوبة لا مانع من ان يرضى الشهادة مكرهه

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

او نأمله او يجمعه او موثره في ثبوتها في
في حق الاقارب ولو بالزنا او انما يثبت للفقير وعرضا ولم يعد ملكا ولا
ذلك

بما ان السكوتات يصدق ما انما عليه في حقها لا في حقها
الحياتية والمدي يدعي الا كذا في الموضع ما لو كان المدي يدعي الا
قل فلا يملك اذ لا شاهد بانرا ما ذهب فيمكن على المطابق فيه
شما وانما ولو انما في جميع الوجوه
الشبه او احكاما في حقها ولا شك في هذه الضمن حال ان
تد او لم يبرهن سبب ولا شك في هذه الضمن حال ان
ولم يحدد في حقها ولا شك في هذه الضمن حال ان
عبد او لم يبرهن شك ولا شئبه فيه مسلمه الخلاف والحج او لا والادعاء
مالين اثباتا للذات يثبت على الكيد في الاقارب من غير انما فيه مسلمه
يطلب عنه يبرهن اساسا ان الضمن الحرجي في الاقارب واخذ مكرهه والبرهن
المكرهه وادعاء المكرهه ماله الحق والحدود على الكيد والادعاء
بثابة الدماء فلما الكيد مدح مع الضمن يثبت ولا يراه مع الاقارب وان
تعلق المالات في الشبه بلا ضيقا في شئبه واخذ وادعاء مدح ماله

الانكز ان احلف القدر في علمه الا كذا
جهه امام ادعوه ومن جهه الضلالتة
عنه الشهادة
والرجوع ان دعوا لو احصوا وكذبنا في شهادتنا ولو شفيق واخذ غير حكم
ملاجات عليهم فيما نفعه اذ ان حرجا اذ لا حكم في شهادتنا انهم عند لاهم
بالتشديد فانما عليه لاهم ولو رجعوا عند غير حكم بل في الاقارب ماله
عند شكره عند لاهم اذ لا حكم في شهادتنا انهم عند لاهم
المسعود عقده الحكم الا ان لعن المسعود له يبرهن لاهم انهم المسعود عقده

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

ما صار السهم بعد استكمال كل سهم من سهمي
 والاطلاق من السهمين فلا خلاف ان كل سهم من
 السهمين لا يملك السهمين من السهمين
 السهمين من السهمين

البينة على اقرار المستبر وانه يزوجهم او يزوجوا الى الحاكم يزوجهم ولو اقر
 لم يكن له ان يحكم بعد ذلك ولو حكم بغيره بغيره كان الفاتح عليه من ماله لا
 عليهم ولو حكموا بالارحوم والكنف ان حكمه كان بعد رجوهم ما في
 اوعده من **في الحد والعصاة قبل التفتيش** يطلب منها وهم بالرجوع وظل
 الحكم فلا يجد السجدة فلو نفذ الحاكم بعد ذلك كان الفاتح عليه واما غيرها
 من ما يوجب الا موال والعنف والحققت كذلك لا يسلط الحاكم الا الصواب
 الحاكم وسوا كان العقول عند الشهاد او بعد الرجوع من
 او ثوبت عليه الجنب والدين يحوان سجدوا على ركبتيه يدعيهم وار
 سجدوا في هذه العبي لولد وان ريد اقرارهم من الذي يجمع موت لونه
 وقد ادين الذي سجد لجر وموت اليهود عليه في العبي الى يامس
 سجدوا في اذ بعد عليهم ان استغفرا كما لا يملك وهو موت لولد دل
 الدين الذي سجدوا في اذ امته وحودك منته حواء في الوارثه
 ان موثرهم طلقها قبل الدخول وهي بكر الطلاق من الاصل ودينه
 بعد الدخول وانه مات وهي في العبده في ذهاب الوارثه سهو وان
 الطلاق وقع قبل الدخول لم يرجع عن ذلك وهو موت لها ما سجدوا

من المهر وما فاقا عليها من الارث سجدوا في اذ اقرت عليه **محرور**
 حوان يرد مستحقا بالحب مدعي انه طلقها وسجد اليهود لها لم يرد
 الى انه ما طلق وهو موت له ما قرع عليه سجدوا في اذ وهو مستحق المهر
 محروبا للسلطان بالحب مدعي الدخول والذراع هو ما اذ
 فمن عزمه السجاده ما فاقا به اقراره في العبد وهو في العبد والحب
 وهو ما اذ في العبد وهو في العبد وهو في العبد وهو في العبد
 السجاده ان لم يقر او بالحب على العاقلة وان لم تصادفهم العاقلة

ما صار السهم بعد استكمال كل سهم من سهمي
 والاطلاق من السهمين فلا خلاف ان كل سهم من
 السهمين لا يملك السهمين من السهمين
 السهمين من السهمين

ادم جعل الاعوان منهم الالبان للنفقة وهي الخطا واما اصل العمل وهو الشهاد
 بعد ثبت عند الحاكم في السجاده او في السجاده او في السجاده او في السجاده
 شفي على من لم يحرم المصايب يزوج عنها رجع من يعزم النكاح رجع
 مستخلف العما في الحقيق وشهد اي حسب الاعوان في الماله والحد
 الاصله فاداهم واخذ من مصايب سجدوا في اذ من الزنا هو ومن سجد
 معه سوا من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 من في نكاحه ان كانت وكذا ان في الاموال في الاصله او في الاصله او في الاصله

قد فبين الشهاد الماتم معه اذ رجع نصفه اذ رجع
 ان سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 وان رجع من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 والحب في سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 الحلفاء حسب السجاده لرحل وامراس ولا حكم الشهاده امره واخذ من
 نكاحه فاداهم واخذ من مصايب سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 ولو كان الحكم في السجاده في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 قبل وسوا حللناه في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 وكذا الا يضمن الما ترح ما فاقا في سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 حكم يستوفى الحق بسبب حرج اليهود واداهم اذ رجع من سجدوا في اذ
 تكونه الوارث وحده او لا وارث الا هو او لم يبق من في ثقات الا هو
 حرك في العبد والحب في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 فلا تثبت ذلك الا بالذبح او حواء كالأخوه والحكم بذلك
 بالغيره للعقد عليه من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ
 صرح جرد في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ من سجدوا في اذ

ما صار السهم بعد استكمال كل سهم من سهمي
 والاطلاق من السهمين فلا خلاف ان كل سهم من
 السهمين لا يملك السهمين من السهمين
 السهمين من السهمين

كذب احد اليهودي و قد احببت الى ايمانك يوم بالبرية هذه المظلمة وقواه
 انصاف الى الذين وكل واحد واحد ولوجه الله والحمد لله الذي افاض علينا من
 وعده وادان الشيا ورحمنا الله ولوجه الله ولوجه العزة هي والامن
 قوله ولكم بعد العزل ليقيم واحد بعد القتل انما لانصاف سها و قد بعد القول
 وان لم تكن و قد احببت الى ايمانكم كما لو انكم اصبتمو من انصاف الله
 قبل ان يكون انصافكم من انصافكم و قد بعد انصافكم من انصافكم
 وكذا الشوق الى الله

محفوظة في جملته والارص وفي اقطب جوارها ولوعى الجانب ملائحة
في الصبح اذ لم يصب موضعها لم يكن لها حد الارض او صاحب الارض فيك
في الصبح ^{في الجار} والاكين كانت له اوديه وكذا في اصل
منه على ما كان عليه ^{في الجار} ذلك اذ ذكره الشرح وحكم
موت الاب قبل الحد ان يكون الاب مقبلا من احد العلامات والبيع وان
والوقت ^{في الجار} كذا هو من جعل الخصر من الارض وعرض حلق وان
ذلك معلوم بالادوية ^{في الجار} وهذا على ما في المذهب من عدم صحة المركة
البيع كذا هو اننا لا نأمر بالبيع بالزمن وان لم يذكر الاضافه وعمل
المسح كذا هو اننا نعلمه وعليه وهو صحيح ذلك وانما السعد وعليه في
وانما ربح بعد عليه النطق بان يشهد عليه بعد سماعه للقرع عليه
محمد بن ابي ابي ^{في الجار} لا يوسعه ما رواه ابي ابيج وكذا في المذهب بل هو
السمع ونفع الشهاده بذلك وان لم يذكر وانما ولا يفسد فاما في المذهب
الجماله ومثله الشيعه خصوصا الاجماع ^{في الجار} هذه مسئلة
لا تعلق لها بالشك في اصل الشهاده ^{في الجار} وذلك بعد ان ثبت بطلان الشهاده على
لغير من صور التكليف اذ التكليف انما هو بعد ان ثبت بطلان الشهاده على
الحد ^{في الجار} والوجه انما لا يصح من غير علم
كولا وانما له الاقلات وبحوث هذا الشيء لا يمكنه وكذا لو كان على اثبات
بغير العلم بموضع الشهاده وانما في اقرانه لا يخفى علمه وهو ذكره قوله
في الجار بحوث الشهاده على كل من تلقى مكانه في يوم كذا او شهد اخذوا منه
والمسعود عليه والسجود فلهذا في ذلك الوقت في موضع تاريخه في الجار
ان لا يثبتها الجرح بها ولا يجره بذلك سجاده الفعل لعدم العلم ^{في الجار} ولا يثبت
العلم ^{في الجار} ادبوا المسعود عليه عن الفعل عليه العلم وكذا لو كان على
في مثل هذا الشهاده اخذوا عليه لعمل اجل احرم في موضع تاريخه ^{في الجار}

بمضى وهو حالف الوكيل ما ذكر له الموكل مع بغيره
في المجلس اجرا وعود لك فانه يكون له مع نيته لنفسه او لا على ذلك
للموكل مع المجامعة لا ينفقه اموثا على حاشه الموكل

لما كان المشقة والافق يد من وجه الحزم معه
تكون عوده موقفا
لما كان المشقة والافق يد من وجه الحزم معه
تكون عوده موقفا

]

بسم الله الرحمن الرحيم
 في يوم غد من جمادى الأولى سنة ١٢٨٠
 حضر في المجلس المذكور
 صاحب المجلس
 و قد تم ما ذكره
 في تاريخه
 و قد تم ما ذكره
 في تاريخه

عنه المهرى بمخلو ولا يخلع ولا يزل او يافته سواه وسواها من يقبض
التي على ذلك العبد الام لا ادراكات مال لا يقبضه على انقراجه
من يعمد وعلف وغناها كزيادة النفقة والحل على اقا
والخوت واليتيم ويعد ذلك مخرج ما عزم حصوله وما داهم لا لا يفتح
الحاصلة بعد الحيد سواء كان له مصله ام لا اصله في
لا تلج ويحكم حيا حاده البايغ ما لها من الخبز لا
والكتب بنت
التي والكتب وما داهم العمد والمباح
ويكون فيمنه يوم رآه البايغ من المهرى
وثم السكر ومنه الخمر
من وجب الرجوع ولو ولد عنه الامه وعلق من الغنى
قد طوب
احدها البايغ ومن حده الولد او نوك وكان اسم الغنى في ثمنه او اذ
صل وهذا ادراك على احد اراد البايغ
ولو من حده الملاحيه او مصوب حده عدم بالمره ان لا
لا للبايغ والسفه في الاصلع وظهر قوله على يوب
لحقوق الدلع والمالب ولو جرب عليه لاجي حلقه حقوق الدلع
لا موجب ان ان دخل ثوبا
غير جلب في الاصلع ولو كان مذهب الحاكم ذلك ويحكم به نقد الخ من غير جلب
الان يفتقر الطالب فقط كان الخ له دون عا
لحقوق بئس الامتثال من الزمان والمكاف والتشخص والخلق
العدس او حيا على رده حده وكانت الحياه بعد الخ وسواها
او يقبضه
المحور والعرفان
له ما عزم على الفقي لبقا ملكه وما يمنع التصرف فيه وهو لو كان على حده

اعمار الاطفال بعد ذلك ولا يحكم له الخبز وبقية من
الغسل سوا كان قد وصله ام لا ^{وكان} اعلم الغسل من
عن مضاد بينه وبين حاد الحاد وحده كمن سمي وانما علم
عن على المهر واما هذه فالحق في الغسل وانما خرج هو
من له منه فدخل عليه مهابه في شؤله ونقل وهو من غلبه في الحكي
او حاد عنها والحال فيها ^{له} و بعض لباس البذله
حسد له بعد على حده نقتله ولا غيره بالعادة
في المائدة ولا يتنقى فباع النفس منها ووجد له من ثمنه ما ينقش
به موضوعا عن البسج ونور يصفه الله على العزما ^{التي} ينقاه
وله من الجوف كالطفل
مالا لا تقدرهم عليه ولو كان لهم ماله
عليه نقتلهم وكسوة الجميع
وهو من نعم الله الذي دخل عليه الشبه ^{التي} اوعده الله
والمالاجير فكما حاد ولا يستشيت له ولعله ^{التي} وليم
والاجاح ان لا يبقاه الاستشيت المذكوم
والما عن اي حق كان ذلك المهر وهذا خاص بالمحرم وما مضى
والقرض مقر على كذا القرض ^{التي} مع المحرم وهكذا
في القرض وهو الذي تدله الى السجدة ^{التي} كذا تعالى
الله عن هذا كذا ولا يحكم له من بل يبالى الوقت
حلول جله ويخص لاهل المنزل لاهل المنزل من
ماله لغنى ^{التي} ويمنه الاصل وتبين سلمه الى العزما او
تبينه الحلول لاهل لاهل ^{التي} الاصل

[illegible]

عالمنا جميع الصوم والا طلاقا في صمات وغوايا كما هو وهذا لا محالة
 في التقادرات ما نراه قوله مطلقا وكما كل من المذهب من قلب ولو حارب
 البرد حسب الحكم فيه ويخرب بالجوهر كما عظم من يمكن الملك التيسر او
 الحكيم ومعه ردا لا يشأ وان قل والظهور بالبره او حتى عدل انه انشأ
 من غير معين لانه خرج الامام عليه صلوات الله عليه وتكون شهادته
 كالملة ولو كانت ما بعد على مواليه لدخل المحتجب ثم عاين عالمنا في ذلك
 الوشيط وعلمه بمس في وجه من واه مع قول الامام وعق للقران
 والامام يفتقر او يعاين ما انما يختص به بعد اوامره لا بد من علي
 كفي الله الا جاح المومنين وخوفا الله انه صرحه
 حكم في بلد ولا يثبت الامام خالف مد بعد الحكم المصوب من عهد الامام
 ولحل المحتجب عليه يعني اذا حكم في بلد ولا يثبت المحتجب كما في بلد الامام
 الا بالارادة الى ذلك الحكم المصوب اذا رجع اليه وحالته فيه كان له
 نفقته ولو لم يخالف ذلك قطعا وما لو كان الحكم في غيره من بلاد الامام
 اذ ارجع في غير ما ان الامام لم يرفع الا الامام ومصوبه فالأقرب اليه
 له نفقته الا اذا خالف فاعا لانه ولاية وكذا حكم الحاكم الصالحية ومصوب
 الجسد ومصوب المحتجب اذا رجع الى الامام ومنصوبه وهذا كان وقع
 الحكم بالملك في حق قبل ولا به الامام او في غيره لكن في غيره ولا يثبت
 لا سمع الامام وخالفه الا بخالفه فاطلع ولو نفقته لمجرد حاله هذه
 لم يكن له الحكم في غير من الامام فانه والمعلم خلاف ذلك وان كان
 طاهر الا رهنا الاطلاق ولا بد من هذا التقدير والمالك حكم الحاكم الصالحية
 في الحكم في حق مالم يثبت امر الى الامام الا في حق الخلف والحدود فلا حكمها
 الا في حق السيرة لغيره والله اعلم وانه ان في العكس وهو حيث السيرة
 وطعه وعلم ذلك وحكم خلاف منه هذه فيها خطأ عوان فيجعل كون الحاكم

من كان كذا واحدا ملكا من ماله
 ما كان له لونه ولو كان كذا ملكا
 من كان له لونه ولو كان كذا ملكا

هذا ام ولد او شقيقة مثله الا الحكم بالملك قبل او بعد كون الدليل المانع
 هو على صحة بيعها وتكون الفدية الزك والها في هذه القضية من نسب المالك
 اخره من مال المصالح ومصوب الخشدة منه ومن في ولا يثبت على
 فجه لا موجب فقه ما لا يعرف من عطا من لا ومن اعطى كثيرا او قليلا ولا
 باء ما يعرفه العلم **باب المصالح**
 الحد لعلم المصوب ومنه الحد الذي هو حصة الشيء لمقتضى قدره يدخل
 في المحتجب وما لا يثبت منه او يخرج منه ما هو منه وهو ما عويده
 بالقرب ويحرمه لا يتبقي حق اليه من المصوب ويدخل في طبع الشاكت
 ويخرج المصاير وهو مال هذا غير جامع لخرج الحد بالعلم وقد سبق
 الاطلاق في المقتضى وعصوه وعصوفي حكم اقامته في ربه من مال
 حرم عن المسألة لا ضرورة اليه على الامانة او اية او ربه

المواد عليه الامام المصوب ولو حقه سرقه او قذره
 في المصوب في النفس ودمها وهو المصوب يعود
 الى اللطاف في تعديل المصوب العامة على الخاصة اولا
 حكر او انشأ في الدمان ولد ولا يثبت ولو وجد حكر
 حكر كان حكر او انشأ ولو كان السيد شافيا ولا حكر مكانه سماع
 والا حكر من حكر المحتجب او حكر ولم حكره بحكم
 العتق فقط وله باخره واسقاط كمال الامام ولا حد الا في حكر
 وحكم **باب المصالح** والصفتان المولج والمولج
 ولولع عليه حرقه والي
 التجهيز ان يكون ما لا يكون وطبها جانيه فقط كما في وط الصغر ساه
 ولوا شقيقة خلعت المرأة مخرج البهيمه حكر كما لو وطى الذكر هدي وهل

من كان له لونه ولو كان كذا ملكا
 من كان له لونه ولو كان كذا ملكا
 من كان له لونه ولو كان كذا ملكا

[illegible]

۱- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۲- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۳- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۴- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۵- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۶- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۷- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۸- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۹- در صورتی که در هر یک از این موارد
 ۱۰- در صورتی که در هر یک از این موارد

[illegible][illegible]

في سائر الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه

لا سطره معاً جبين الخبوب المد ولا سطره ولا سطره
مولد ثبوته عند الحاكم لا مجرد الروح فلا يمنع الخفوا وشاحه تادويل
واما ما تادوا ساهده وطلبه المذبح بالانوار من العودن فاقدر به وتنظ
ابيضاً ثوب الملهون وزياده وتزجته وجنونه هيكال البينه قد لا وينكول
المخته وتنع من البينه انه ما تادوا بتخالجه كما عدم لمخته ولوم من ربح
من كسبه ربح سمه و بالعل لا لوسهد واعليه بالانوار فلا خب
تعليم بالرجوع والمراد ان خب الفذق لوم خبته انخرم نقاب الشهاب
لا قبله وجوله والاولى من السروج ناول حوا احد السروج
فلا خب عليهم ولوم الرشق ما فعل به فاف خب الشرب سهاوه
عد لي في لومى مجلس واحده ولو اقر مع الشهابه لم يسطع عنه الحده الا كانا
شرباً مستكر وبحو السوب من ايتيم به واستنصحه او اكل الخبيثه
فل لا سادرا لسكر المتكر منجب النقديز فقط لا لا لو كان فربحه
بالاسلام او شربه ضانه ما يوطئ وعده
فوله من عريته في دعوى الشبهه المحتمله وان قد كالتقط
او ادهو حال السكر كالحصوت والخبث العالم ولجوان ان يلقى
تحت عليه البينه وسحق الارش من سب المارد والاربع
على شتمه واني لودود على شتمه فل وهذا علقان الماس كخفه
فعل الصفاة والاربع على لوسهد احدها بالسر وبالساقى والاربع
برقت معدم على سهاوه الشرب فلعله لا يجب الخب ولوسهد احدها
لا شربها اليوم الملا في الثاني في يوم اخيه فلا خب مام
حد السارق شهابه عد لي اصيل المطع لا الما في شرب
او بطل وامراني او ولي المدي كسائر الاموال او افر من الملع

لا الما في شربه ولو كانت الجوان في مجلس ولعلها لا سطر الشهابه ما تادوا ما كان
ما كية العا لا كانا مؤدرا ولو اقر الخرب وسكرات فل كان العا سطر
المطع على الاخر من لجوان دعوى الشبهه كخفه الاجاع مع ان لعلها لا سطر
دعوى الشبهه مع الحرش على عوده واني فمضاضه ولو سطر
في الاصح السري لودود سطر خبته ابي الساريت به ومعه
من ملى واني فمضاضه خبته ابي الساريت به ومعه
فعدا والرفقه للدا لوقد لا خب على مثل وصيد اعلى من سطر
عالمها لودود الكلب والاربع فانه يصاح لملها باليهه ويحوا مع انه لا يطع
مهما جاعته احرحو النقاب من الخرب مع جاعته كان الساريت
واحد او جاعه لودود خب حططهم اوصب فربته واني حطط الام
معه عدم لودود الحرام من القضا لودود هذا النقد مع ما
ويدخل في ذلك ما لودود الشبهه ويحوا حواجر من الخرب
او مع حواجر الساريت الى الخرب لا لودود على العبد من الخرب
حواجر او اليهه فلا يفتح او دعي او دعي او دعي
المواد الحافه وكان ذلك من حواجر واحده ولو الساريت حواجر حواجر على كل
دعوى معاً لودود معطج المسحج حواجر الى كل والاربع
قطع الحواجر حب فربه الى الموضع لا يحتاج الى احد الى الخرب او هو اليها حب
اخذ للمجرد التقريب الى من حواجرها من عريه كلف فلا
سوا كان فاعل الوقت المالك او شارب عدا الخب فطوره
لا وكان قد قطع وضع دعوى خبته فانه يطع به وكذا ما سطره
معطج به اذا كان في خربته وحده صعدا وكذا ما سطره

في سائر الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه
وغيره في الايام وسرجه ودا حمره وسبطه

والكتاب الذي لم يوفق لي كتابته
ادعوا له في كل وقت وحين

اصلا وسوا كان الاموله بالاحاد الذي عرب العاده بالمتناجيه وليله
 عاره
 طو هو الجمار
 فاسى عليه ولا عليهم جميع اجمعهم فان لم يكن لهم كتاب كذا الفايده
 السابق على كل واحد كذا فبه حسب تقديره
 سكران ويل عره لاو فصل فلكا فله ولا ديه
 او مستامن كالرسول منهم البنا
 وكذا فله اموال وحرم جوارمات وحسب الكفار قبل ولا حاجة الى ذكر عشرين
 الا سمي ملاما
 عاليا لحره قبل الاصل للفرع عدا وقبل الرس محمد
 كما بانى
 ومنه عزك البطن وكوه حماره الحس حاتم مات
 كسبين الهامه وفودها
 اعله بغيب برجع الى نفس المسح الى الاغراض
 ذكره وانفق فيه واهل نوا واهل ولله
 ماسره اوسرهم او انا لاهام
 لولفق شيف او حجه وحكم مدت العمركم الدار في خسران الحاني
 من اي الانواع وحب سلمها في ثلاث سنين وكوفنا في الخطا على
 الخافله وان قلب العمه
 وفي الامر بديه الا ان الحرفه الا لضعافه جابزه ومن جلتها اعلم والكنافه
 على العمه مالمع وفاقا وهذا حسب قيمته بالحانه عليه لا يثبت
 غير ذلك كانت الحقو المشرك او يسهل الاب ايه الا في او حودك
 العمه مابلخت
 العمه بديه الحرفى يد العبد او عيه مثلا نصف عمه او اكب عمه قبل
 الحرفا دون لو كانت قيمته اكثر من بديه الحرفا لوجب بديه وتوخوا ما في

الخروج بها وفي حبس الامم حبس لا يكون هرا فعمده ان خرج من حبس ما
ونصف عشر فعمده ان خرج منها فيفتر لو كان ختيار خرج ما يفتي الامر
بالولادة بسبب تلك الحادثة وكذا في الجزء وكذا في النجاة ولو خرج على
الحديد جهات معدده وحسب ان نكحها ولو بعد ذلك ولو سها دبر
الجزء وما كان في العبد لو حرم حكمه بسبب من فقهه كرا في حكم الجزء
عصا او ثقتا فتمت على العاصب والمهرض فبقيته
ولو بعد ذلك دبر الجزء اذ هو معصوم عليه من غير جنابة
ولو راد على ذنبه الحرام الوالد على العمه
وما أمكنه تسليم من سلمه او داه للعاصب
لو حرم العاصب حب امر العاصب اليه وبسبب المالك فبقيته او حرمها
ما يفتي وكذا المالك ان يعصى منه حبس حتى عليه وعلى من امر اليه
وهو يد العاصب ويرجع على العاصب بالعمه وحقها ما لم يفت
فان حيا على ماله او من الى المالك امر حاسه مما لا قصاص فيه
الا انش على العاصب المالك الى واد فعمه الخشب وان كرت ويهدد الوالد
اي العاصب للخب
الى الحفظ لا الكسر وكان ذلك عن العبد من سائر النجاة مذكور
من قوله وعلى مولى الحفظ كما ساقى
وما ينظر من ماضيا هذه الجزء ان لم يعصى فعمه اذ كره في ذلك
لم يعصى فاضا فعمه علاجهما فان لم تداسني وعلل الاحزاب
حكمه ان خرج عصا او دبر حرم حرم
فان فعمه من غير ارجاء والمواد المملوك وحياته
لان حسانيه فعمه العمه والذهاب سبب جعل من خل ذنبه وحقه

سئل كل من العلم والعباد
 سئل كل من العلم والعباد
 سئل كل من العلم والعباد

في وقت الجبل له وهل ين من كل الغلال وفيه الجبل ونحو ذلك لو
 كان هذه له محسوب عليه ام لا ين لعدم بعد له باخذ جميعه ام يعقل
 من ان يمكنه محصلها بعد الجبل ولا يمكن كما قلنا لا بعد ان يمكن به ونحو
 وكان الثمن ولو هو خبار لا احسان لها بخلاف الجبل
 وكان في الوابل سوا كان الثمن في الجبل المحسوب في الجبل
 في وقت وان حل ان شئ الحياه ولو كان المحسوب كاذباً
 بالغا ما بلغ سوا كان في نفس او مال في النفس او مال وما دونها
 المحسوب عليه وحسب من له الاقتصار من الاخصاص او التملك او الخلق او
 العواطف او غيرها وكان كل منهم يحسب جميعه كان فعل جامعاً ويحسب
 بعضه كان فعل موزعاً جامعاً فليس اليهم الصور من فعلها اجمع
 في الاول لا كان للمباين الاقتصار وفي الثاني سقط العواطف بعواطف
 فان كانت عمود عن العود والديه كانت حصصه العاقل للشيء فساكن
 في العبد بعد حصصه العاقل وان عني عن العواطف سقط كان العبد مشتركاً
 بينه وبين ساكنه في الاول انما جعل الصور من متوا في سقوط العود
 عن العبد بعواطفه ومال كلام الازهار كجمله لولا ان العبد
 يوم الحياه ونص الوهي من الشئ في هذه الارش بخلاف حياهه
 ولا يصح من السعد الرهن فيها قبل الاحسان كما مر
 كلام الارهاق والمجاز في حقه كام الولي المدبر المدبر
 او سلم للمحسوب عليه وحل من المدبر كما عاين المدبر
 في الاصل ما لم يحل للمسلم ولا غيره بالحق لا التسليم وحده الا احسانه
 الولي وهو المدبر الموثق بالابو السعيد وحده من قدر الا ان لم له بالاصل
 الوجوب عليه وحكمه او لا يحل الولد من غير سببها واولاد المدبره الخاص
 بعد مصرها كذلك حكمها في الحياه

ونخص وقت الاحرصه مدسب شياد في الذي ولولم يود شياد اذ كان
 عده وقاه في قضاء الادونه ويخدم ما طلب وان يعقب الحياه
 والا في عدم انس الحياه مطلماً اذ هو دين ثابت بعرض صانع
 هو له ولا يصح ان يطلب وان عاين الحياه في الاصل وسلم بحسبها
 او شئ من غير من كنه والمراد من كنه بعد الحياه لا قدر
 فعدا او غير احد مما هو بوجه العواطف في زمان ساقط
 شأنا اصل ولولم المسكه ان نفس العبد والقيد بالقرن ولو لم يبد
 فلو ابد والعبد بالامه والعكس ولا مزيد ولو كان احدها قذا والآخر
 مدبر او ام ولد فلا فضل وانما في العهد ولو ضاع في النفس فاقا
 والاطراف في الاصل في كنهه ان يعرض على القطع ولو
 عده ماله الخبز ولان العواطف للنفس في السوء والمراد اصل من
 السوء غير الزنا بغيره وهذا راده ايضا لما يفهم احصاء
 العبد حكم اخر كما لفتهم فيما مر من الاحكام من حياهه
 من الحياه وعده لوجه القصاص احكاما
 غير محسوب فان كان محسوباً فعد مر حكمه بعد حياهه بذلك
 على او ماله عاصمه او ما حياهه الكاتب على سببه مما لا
 يوجب القصاص او عده سببه في محمل ان بعد كانه بعد وان بعد
 قد رالفن ومن الرابله وان بعدا كد موقوف على ربه وعنده
 على نفس او مال او المراد بالمول ما امدح سره على ان
 الاطلاقات ولم يكن دخل منها وفوق ولولم ذلك بانها مع طلاق
 كانه لا تشبهت السهم وفلما في مطلق الشئ عن ان يطل
 هذا الم هذه المختص بها لان لها احساناً بل ان يكون وقد ذكره

هذا
 السائل بانها ما يلي
 من مدلوله في

[illegible][illegible]

باب الدمانسب اراعا للبر في حد

المعروف والمات اعاب. وبعد ان انا في الموسيقى
فاني الى والشيخ العم والبر كانه وحين انقضى
والد لهم اسباب والبروت سوره كانه
الخطا والعده حيث بسط القود بعوا وعلوه في شمس
وجس خرج خيام مات وانما في
لعله حيث عده بسا وبيتهم عهد في
هذا العصى الاحوى كالي في وعوم وبيته المجرى
والا والروح في الحمى اسم العنوا الواجد فالن الواجد
ونحو ذلك وقد اشتهر الرجل اهلها معطاف
كالاهام في البلد ولوانزه في الراس
المعلم الاحمر هدا في الراس وفي البلد على النصف من ذلك والرقية

[illegible]

وَقَدْ أَكَلْتُ الْبُزْقَ وَالْمِلْسَ وَالدُّهْنَ وَالْحُلَامَ
وَوَبَّيْضَ بَنَاتِي وَأَكَلْتُ الْمِلْسَ وَالْبَزْقَ
وَأَكَلْتُ الْبُزْقَ وَالْمِلْسَ وَالْبَزْقَ وَالْمِلْسَ

[illegible][illegible]

والرجوع مذكور هذا من ذلك مسطور **أجره** وهو ما ذكره العلامة
على الحسن عند حكيم بن حمزة ولو كان ابنه مملوكه وحدهم بالحمامة مختلفا
ولو لم يكن ويذهب فيه الدروع
المملوكه فالواحد الجسماني وبعد العره سعد الحسن ولو كان
الحسن على العر حاشا لم يعب عليهم العره وأخذة ولو بعد والحق
لأنهم جعلوا الحمامة على الحسن خطأ سواء لم يمد لهم ولا يورث العره
بالنسبة والاولا لان العرا يكون رجوعه حل هذه المرأة فخرج المجلد
نسب الحمامة فلاسي للدروع من العره وذكره المؤلف وحده المراجع
حتى هذه المرأة فخرج المجلد حكمه متبنا بالجانب فلاسي للمرأة من العره
ظاهر الالهاة

حسب قلبه اعم الا اذا فعل ولو تحقق الجمل بعد و دعا و هو اذا لا
الوجوب كما ذكره ابو الجبل تحقق الجمل بعد و دعا و هو اذا لا
لفعل يعنى وى غم اذا القله يتحقق الجمل و قد جنى عليه بالحاء على
هم اما لو خرج بعض الجزئ بالحاء جذا و حرم ما وى و دما و لفت

لا عن العبد والمخائب ولو سلم اكر الكتابه
حر او عبيد وله كتابه من ان

به الجنين ان يخرج حيا به ما في ذاك الرحم

الاوله على ادمي بعد نفس الجانيه وارجو ان يكون هذا هو الجانيه

ابى هو المرتفع على العدد المرفوف عنده له عمل

مبطله او هو مساحوله او مسعود مفهن و حنا عليه ولاسى على العا ق

94

ماله وصل و نوصي دعوا القتل الى
 مع ذكروته على ان يحطوا على
 الجسد وادركت القتل
 جلد ما بعد ان قيل له
 وادركت القتل الى
 ماله وصل و نوصي دعوا القتل الى
 مع ذكروته على ان يحطوا على
 الجسد وادركت القتل
 جلد ما بعد ان قيل له
 وادركت القتل الى

[illegible]

فلا تجعله العاقله وارثاً ولا تجعله العاقله وارثاً
فلا تجعله العاقله وارثاً ولا تجعله العاقله وارثاً
فلا تجعله العاقله وارثاً ولا تجعله العاقله وارثاً

يزيد حتى يصل الحكم عليها لم يزل يهاجم فان اريد بعد الحكم
من قدر ما عليها ولم يزل يهاجم وهو
وذلك فوات في ابي الملاعة والربا البطاطا
الاوله واما ابني العبد فهذا الذي
لم يزل يهاجم على الفعفاء من قوا
المعلم ان الفرق بطاع الغيب والاصح من هذا طبع الاطاع مفعول عن ابني العبد
عاطا ابني

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

انهم اذا مضوا على الجسد جاز ان تكون الايات جميعها على بعضهم والى
 ذكره الولد حفظ الدم يعتبره ليد بهب وهو قول ابن الكركي على من
 شاكها ستموت وهو يقاتل اذا كان الحبل عدم صحة النبابة عن العاكر
 اليه من ملاقات بين التكرار على البعض مع وجود الجسد ومع عدمه
 اى الصل ويحرم من تعدد الحيات التي يوجد فيها
 الا انه اذا كان له الى العمامة واخذ جان الاضراس ليداه على
 عمامه واحدة وسلم له اليات ويحرم جميعها وهل يقع ان سقط
 عنهم الولد العمامة وسقط له اليات مع الراجح بذلك
 ويحرمها اى عوازل اهل البلد الخالص عنهم الذين
 اجتمع عليهم منهم شرط الحلف
 يحى الموحود عنهم الفصل ويحرم او يحرم
 من يحول به العمامة
 او ان او يحرم ان كانت خلف اليات وتدر العوازل كما قال الله
 او يحرم على عوازلهم ان يعمل سجاده احد من بلدانهم
 ولم يرد اليه عوازلهم لا تحب عليه اليات من دفع الصراخ
 ولو كان الساجد من لا تحب عليه اليات من دفع الصراخ
 كان الربى هو الذي ادى على معنى او التميل هو الذي قد كان على الختم
 فعل مونه فابها لم يسجد سجاده بلد العمامة ويحرم
 بالبحر على غير معنى ولو روى اليات بعد الحلق من غير معنى وعدم
 الحكم على التاكل وهو مال لها نظر كما يمكن عن الحد والغيب يراه
 ما علم له فانه يكون المقد لا يوجد فيها فاداره ما لم يبقا فانه
 العمامة ما هذه الوجع فالعمامة وعمرها فانه سوار لا يدرى من
 للمعول المعز والافلا حكم لا فاداره فسطر
 والديات ولو كانت اليات لم يواحدة
 قبل التاكل واللبس فاداره وتبينه واللباس
 واللباس

ان يراعى ان
 لا يوافق
 وان يوافق
 وان يوافق
 وان يوافق

واللباس الا ارماع 2 شتتين والجسد الاسد اشق قلب كالمعلم الكامل
 وتكون 4 يدي العاجل من يوم الحكم
 من اجله نعم من وصفت السي بعمره اى وضله والربى واصبر الى السي
 من اجله نعم من وصفت السي بعمره اى وضله والربى واصبر الى السي
 مكلما احزم عمام فتيته بعد موته 2 يحى موله بسواها
 ملاصق من شبي ومحبوب ومكره حال انشائها ونهاه من
 السكان 2 الاصح كتابا بين النساء ونسبوا ما وجد الشبه بقوله كما
 خلاف سائر العهود والانشأت فاكسى بقوله بمسار
 اول لفظ الوكالة بعد الموت كالمعلم
 يحى كالمعلم ولو ابقى المرحض بالمريض الى الموت فالمراد غير البدل
 اوه عدم اية من الثلث مطلقا ما لم يكن من 2 الصى
 يحى مما وجد بعده سواء كان يحى من الراس او من الثلث الاما
 لم يدرى الرجوع منه من عهد او وصده الى بعد الموت او مسرودم فمما
 الرجوع عن ذلك مسرودم لكي هذه لم يدخل قوله فانفذ
 ان عرف ان المصعد لا يراى استهزاء والاكفى الاضام وانما عزله
 الا صاحب بعد عليه التفتيش بفتنه
 والاصد كاستهزاء
 ومن جعلها ما روى في الخ من الدما ويحرمها كما مر
 بعد احراز ما عدم على ذلك من تحريم ويحرم
 بعد استنجاب الاول
 لا يدي وقوله كذلك يحى نفسه الناقض
 الاول
 يمكن بدونه
 من يبع وواحد بلا غش او يحرم
 سوا كان له اد
 فاستطاع
 فهو الممل او كالمعلم
 من يبع وواحد بلا غش او يحرم

[illegible][illegible]

مع وضع الجهر من مروج المشبه
بشيء لم يحمل له من كرمه الا ان
هو ايضا وكوهه ^{في الحمار} اذا الاحازه اسقاط حق التملك
فصاح من الميرس وكوهه ^{في الحمار} والجهول ومعلمه على سراط
تسفر الى مول ولا يصح ولا يصح الروح خرج منها ان تكون حياه
الموصي كما يشاء ^{في الحمار} ولا يصح الروح ^{في الحمار} ادهوا حمار عن ما من الاثنا
نرجع ^{في الحمار} على الوصي فاداس به كاتب وصيه بعد من الثلث
وكس ^{في الحمار} فاداس ^{في الحمار} وعرف من ثلثه مع الايضلا ما عرف من الثلث
من دون لفظ وكوهه ^{في الحمار} ولا يحكم له ولا يحكم لواله فوجعل الامن والولي علما
المخلف ما لم يكن محمولا كالموصد للغياب وكوهه ان كان الموصي
ومع ^{في الحمار} وطاهر الارهاه ^{في الحمار} تقضي ^{في الحمار} ان يصح الا ان كان الموصي
والذي يذكره الوالد ^{في الحمار} له الدائم ^{في الحمار} لغيره ^{في الحمار} المذهب هو ما ذكره ^{في الحمار} علم
لا سراط ^{في الحمار} التمس ^{في الحمار} بل يصح ^{في الحمار} للمدعي ^{في الحمار} مطلقا ^{في الحمار} وهو يلزم ان يصح ^{في الحمار} للمدعي
الاطلاق ^{في الحمار} اذا فرقت ^{في الحمار} ولعل ^{في الحمار} العمد ^{في الحمار} تاخرت ^{في الحمار} ولعل ^{في الحمار} الخطا ^{في الحمار} مطلقا
اذا اعدت الوصيه على حياته ^{في الحمار} الخطا ^{في الحمار} لم يدخل اليه ^{في الحمار} وكوهه ^{في الحمار} الوصيه ^{في الحمار} مطلقا
سائق ^{في الحمار} الوصي ^{في الحمار} له شيئا ^{في الحمار} مطلقا ^{في الحمار} وما استحق ^{في الحمار} من سائر الزكوة
من زوجته او غيرها ^{في الحمار} وسراط ^{في الحمار} موصي ^{في الحمار} الوصيه ^{في الحمار} الجمل ^{في الحمار} والان يكون ^{في الحمار} وعلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحلقات
الارواح السبع
الامام
الحلقات
السبع
والمعاني
والفوائد

الساحل
لقد أخذت في صيد السمك
في وقت الغد في
البحر

[illegible][illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]

[illegible]

من اولاد العرب

من اولاد العرب للدم الحامل لهم و جعل بعد كوكب المهرى الى بن كوكبا
المسمى صفا اولادهم و اولادهم و ما على الخفاف بن محمد بن بشير تاتي
طاهر المذهب ان هذه الامنة بن حاص و لون بن طاهر طاهر الكفا
في الستاد و كان العاطل كوا صليا و ملكه و غنى خلق و ما على القبي
في دانا و ادفع ما كان كونا و دار الحرب قبل و قد ما في دار الاسلام قبل
و الاسلام الشابي و غناكل مكلف سلي الامر ما على صعد و فاد الهجي
عليه مكي في العاصم فصاح من و حوه منها ان لم تتعزاته فرض كتابه
لما جعله عام لجميع المكلفين و ليس كذلك و منها اعتدال الاسلام في الامر
الماهي و هو بعد صعد لان الامر و الهجي من جهة الواجبات الخاصة
بالكفا به و ما في الخلافات كوت الكفا بمحاطس الواجبات او اولاد
نور للمذهب كونه بمحاطس هذا العلم لان نفاكس هذا السر على كونه
من حصاره عن بمحاطس سلي الا انه نفاكس علوم الواجبات على العاشق لان
المسلم اذا طلق في الرعي ما لم يدركه الموت و معها الطلاق قوله و لو نفاكس هذا
سيعم في حق الامام في الامر و الهجي و ما في حق غيره فلا سيعم الا في الخ
عن المكي و معها قوله لما على صعد و فاد فله هو واجب الامر بالمعروف و
هو معروف و ليس كذلك فان الامر بالمعروف واجب و بالمعروف عند
و معها الطلاق مكات الوحي و قد و الحرب عنه غلط انه في الامر
بالجود و لا بعد الخروج عن الميل و في الهجي عن المكي و ان خرج من
الملك ما لم يرد و دفع حاله و استعمله الامام سر و قد علم و في بعض
خوابك مولانا علم انه لا احد الا كذا الا و ان كان المسافة تحت لوسر
العاطل و جعل الملك لا مكن الوضوء اليه و ما في ذلك عن

ذلك لم يكف بعد اعم قوله ان طين النابرية تحت الاسود والابيض لو كان
 لا يقع المردون جده بل عصبه او يترك المسكر جمعه او يحمله لان ذلك
 يدخل في اطالاف النابرية ولم يود ان يعلو **او ذكر** وهو ما ذكره الكلبى
 يقول ان صلبه لا يلهى به انه اذا رجا الى المسكر **يقول** من باب الفسخ **او**
 النابرية او عصبه او مال **يقول** صلبه مثل هذه النابرية لا تسقط الوجب
 على غشيه الا صور كما بعد في باب الكراه ولا يحق ان يلبس
 وامكن عال بالبرية مسلمة والبرية من وجد مع روحه ولا في
فيه خلا من هو منه هبة او حائل لا يعرف التلبيس ولا صفة من
 يملك فكم في ذلك العمل حكم من هو منه هبة فلا يكره **والاعاء**
في علا صغر وكحه ما لا صرا صر ب او كحه حب كالسكر
 سرت الجهر وكحه ما لا صرا صر على العبر **الا عن صرا** بالعم
 ادى او بهه او مال الحى لمعنى الولي دفع المعنى وكحه ولو لم يوج
 عن ذلك الا بالعل او هو صراح على بالكلية يعنى عام وفي الساتر
 ان لم يدر عن من هو الا دعي وان كان الصبي المدعى لا يعمل حارسا
 لم يدر به وانه لم يعمل الهبة لذلك **وبدل الغصب** يعنى المكان الذي
 تباعه من قبل حوال المسكر **للا كراه** وللا مراءى وكفه ولا حرة
 وصاح صلاته فيه على الفصل الى صواب **ويروى** غصبه **او** وهو
 على نبيه الجهر ويعنى ان اخطا بان يسكنه انه باق لم يحكم **او**
 خلاصته في الصور ليس ولو عمر نبيه الجهر قيمه العمر او مثله حسب
 من المملات **وجرار** رها له **حجر** او سبل او لم يدر عمره والبراد
 ساعد ما يحمله **ولو سبه** الحلال ولا يلهى له واما ما جعل نبيه الجهر
 فهو الذى مر انه يدرعه **داطن** انه قد صار عمرا ولو لم يشاهده ولو
 لم يرق الجهر بعد المشاهده انه اذا احتل بعد ذلك من دون معاينه

ظهر

وظهر ولو كان جعل نبيه الجهر **ويروى** لن عن عمر الجهر المختص في كس
 الحقد انه والمصاحف ولو كره ما كره وسوا كان الذي يروى انه او ليس
 او يعكس او يبدل **ويروى** يعنى يعنى فيه الذي يروى انه او ليس
 نفع في كتابها والمصاحف الجهر حسب ما كان يروى انه الجهر لا المسكر الجهر
 او كان حكم الذي يعنى العهده وفي كونه او فاني العهر مع الفان
 انما لم يحكم عليه الدخول مما يوجب الفان كالاولم يملكه **او** له المسكر
 الا يبدل مال منه فانه لا يجب ان يحل ويحل عليه الفان في الاصح
ويروى وكسر الى اخره ولا صحت **ويروى** من الكس ما له فقه او
 ينتفع به او ما لا يملكه ولا ينتفع به بوجهه قطب صار كالتالف
 والتالف الذي لا يملكه له لا يعنى ويحكم فعل **فما حيوان** **ما كل مستعمل**
 مطلقا وكذا يحرم سره **ما لا يحكم** كما مر ولا صحت كالتالف الملاهي
او عن شيوخ مثل وكذا **التلبيس** **لا المصطوب** **وما نفس المدا**
 وكحه صلبه **لا لا يفسد** **ج** **بنيته** ظاهره بعد الحصة وجعل قوله باله
 بعض جنيته من اخر الحد كالحال مدرك علم في الشرح من ان المستعمل
 لمعمل المعصية الى لا يعلم كونهما فستأخذ ذكره بها ان كلام الاله
 يعنى بان ذكر ما ينقص الذي ليس من العبد سواء كان يستعمله او
 محاهرو **ولم يود** الى قوله **عليه** يعنى قوله **زيده** على الظاهر المدعى
 فلا لمسح الثمان **واطعام الناس** **والكا** **وكل طعام الناس**
لا الكا **وقى الا صا** يعنى حسب نطقه لا ما لا يربط منه فحده
 الكله **واعانته** على من طعمه او على شئ من امره **ج** **بنيته** يعنى يروى
 نحوها **له** **ما هو عليه** يكون ذلك كمر الوفاق **والعكس** **حاله**
لمصطوب **ج** **بنيته** وهو نكال ما فانه والتفصيل بعهده حاله **لمصطوب** **ج** **بنيته**
 ويحكم الموالاة **للكا** **وقى الناس** **وقى** ان حله **كل ما يحل** **وكفه**

او عن شيوخ
 ما لا يفسد
 ج بنيته
 ظاهره بعد
 الحصة وجعل
 قوله باله
 بعض جنيته
 من اخر الحد
 كالحال مدرك
 علم في الشرح
 من ان المستعمل
 لمعمل المعصية
 الى لا يعلم
 كونهما فستأخذ
 ذكره بها ان
 كلام الاله
 يعنى بان ذكر
 ما ينقص الذي
 ليس من العبد
 سواء كان
 يستعمله او
 محاهرو

